

الألف كتاب (الثاني)

حوار حول
التنمية الاقتصادية
مع
ولت ويتمان روستو

ترجمته العربية وقدم له
الدكتور صليب بطرس



المكتبة القومية والمحفوظات بكتاب



حوار حول
التمهية الاقتصادية

الألفا كتاب الثاني

الإشراف العام
و. سمير سرحان
رئيسة مجلة الإدارة

رئيس التحرير
لمعى المطيعي

مدير التحرير
أحمد صليحة
سكرتير التحرير
محمود عبده

الإشراف الفني
محمد قطب

الإخراج الفني
مراد نسيم

حوار حول
التنمية الاقتصادية
مع
ولت ويتمان روستو

ترجم من الفرنسية وقدم له
الدكتور صليب بطرس



مدرسة النهضة للكتاب

١٩٨٩

مقدمة المترجم

كانت مصر واحدة من أوائل دول العالم الثالث التي اختارت التخطيط أداة لإدارة الاقتصاد المصري في أول الستينيات . فقد أعدت مصر خططها الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ (يولييه - يونيه) . وقد كانت هذه الخطة حلقة في خطة عشرية هدفها الأصلي هو مضاعفة الدخل القومي بحلول نهايتها (١) . ويبدو أن هذا الاتجاه جاء انصياعا لما قضى به الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ في المادة ٤ من الباب الثاني الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع ويجرى نصها : « ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة مرسومة ، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة » .

والواقع أن نظرة يلقبها المرء على « إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس الأولى » ، يرى أن مجهودا منهجيا هائلا قد بذل في إعدادها بحيث جاءت شاملة بمعنى أنها لم تكن مقصورة على الجوانب الاقتصادية بل تعدتها الى النواحي الاجتماعية أيضا . فضلا عن ذلك فإن مضاعفة الدخل جاءت في الخطة مشروطة بتوزيع هذا الدخل بين المواطنين توزيعا عادلا ويحفظ للملكية الخاصة مكانتها في المجتمع

(١) وفي إحدى خطبه الى الشعب أوصح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن كيفية صنع هذا القرار . ويبدو مما قاله أن رأى رجال التخطيط الذين اشتركوا في وضع الخطة كان قد استقر على أن تتم مضاعفة الدخل القومي في عشرين عاما . ولما عرض الأمر على عبد الناصر باعتبار أن هذا القرار له جانب سياسي طلب تخفيض المدة الى عشر سنوات . ولكن المختصين اتفقوا للمدة الى خمس عشرة سنة من قبيل الحلول الوسطى . ولكن عبد الناصر أصر على السنوات العشر فلم يجد المسئولون بدا من الإذعان لهذا الأمر . فكان القرار والحالة هذه جاء سياسيا بحتا ، لم تراعى فيه الاعتبارات الاقتصادية .

طبقا لنص المادة الخامسة من الدستور المؤقت : « الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون . ويمكن تلخيص أهداف هذه الحطة فيما يلى :

١ - تحقيق نمو متوازن بمعنى ضمان اتفاق معدلات النمو فى جميع الأنشطة معا بحيث لا يسبق أحدهما باقى الأنشطة الأخرى بما يزيد مطالبه منها على امكاناتها أو يتخلف عنها فيعوق تقدم الأنشطة الأخرى .

٢ - الاهتمام بالتتابع الزمنى وضرورة تكييف السياسة الاقتصادية بما يحقق الاحتياجات الحاضرة ، ويتفق مع الامكانيات الموروثة من الماضى ويسمح باطراد النمو فى المستقبل .

٣ - اكتساب المعرفة العلمية والخبرة الفنية والافادة منها فى تنمية الاقتصاد ذلك ان سرعة التقدم الاقتصادى أصبح رهنا بالقدرة على سرعة استيعاب الأنواع الحديثة من المعرفة والتقدم العلمى والافادة منها فى رفع الكفاءة الانتاجية لوحدة العمل ورأس المال .

٤ - عدالة التوزيع بحيث تقل الفجوة الناشئة عن التفاوت فى الثروات .

٥ - توفير العمل الثمر لكل مواطن قادر عليه بما يتضمن من زيادة الاستثمار فى المجالين الزراعى والصناعى ، وتوفير امكانيات التشغيل للأعداد المتزايدة من السكان مع مراعاة تدريبهم ورفع كفاءتهم .

٦ - اشتراك القطاعين الخاص والعام فى تنفيذ الحطة .

ومن الناحية الاكاديمية أعدت الحطة اعدادا فنيا منهجيا يتواكب مع المفاهيم العلمية السائدة فى ذلك الوقت . وقد اشترك فى الاعداد فريق من شبان الرعيل الأول فى التخطيط بكل ما اكتسبوه من علم ومعرفة من الخارج ومن خبرة عملية مستمدة من الواقع المصرى الذى عايشوه وعاشوا فيه (١) . وقد اشترك مع هذا الفريق بعض رواد التخطيط على المستوى العالمى نذكر منهم راجنر فريش (النرويج) وجان تينرجن (هولنده) ، ويوس (فرنسا) ، ولينمان (هولنده) وبنت هاتسن (السويد) بجانب بعض المخططين من بعض البلاد الشرقية .

(١) نذكر منهم طبيب الذكر الدكتور صليب روفائيل ، والرحوم احمد ابراهيم ، والدكتور نزيه شيف والدكتور ابراهيم عبد الرحمن على رأس هذا الفريق .

ولكن هذه الخطة تعثرت لاعتبارات عديدة في مقدمتها صدور قوانين تأميمات المحلة مع بداية السنة الثانية (١٩٦٢/١٩٦١) لمناسبة العيد التاسع للثورة الأمر الذي اهتزت معه الأسس التي أقيمت عليها الخطة من ناحية اشتراك القطاع الخاص ، وانفصال سوريا عن مصر من الوحدة التي كانت قد قامت بينهما ، وتصفية الاقطاع وما يصاحب كل ذلك من احجام رأس المال الخاص عن الاشتراك في تمويل الخطة وتغير المفاهيم التي أتبعته في اعدادها . وإذا كانت الخطة الخمسية الأولى قد قابلتها هذه العثرات ، فإن الخطة الخمسية الثانية قد وثقت في المهدي بسبب هزيمة يونية ١٩٦٧ التي كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير وتم الانقلاع نهائيا عن الخطة كأداة لإدارة الاقتصاد . وظلت الميزانية السنوية تتخذ وسيلة للتخطيط على ما يكتنف ذلك من نقائص حتى عادت مصر مرة أخرى الى هذا الأسلوب فأعدت خطة ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٧/١٩٨٦ وكانت أول خطة يتم تنفيذها بالكامل وبذلك تكون مصر قد تمسكت بأسلوب التخطيط للقيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد ذلك اعداد الخطة الخمسية ١٩٨٨/١٩٨٧ - ١٩٩٣/١٩٩٢ .

والواقع أن الأمور قد استقرت في مجالات التنمية على أنها لا بد أن تكون وفقا لخطة ذات أهداف على أن تكون ميزانية الدولة جزءا من الخطة وتسير في إطارها ولا تتخلف عنها أو تتجاوزها . كما استقرت الأمور أيضا على أن التنمية إذا أريد لها أن تنجح فلا بد من تفهم الجمهور لفرعها والأسس التي تقوم عليها فهما صحيحا ينبني على الواقع بجانب الأسس النظرية للتنمية ومذاهبها المختلفة .

ولهذا فقد وقع الاختيار على هذا الكتاب لأنه يعالج التنمية في لغة علمية ولكن مبسطة يدركها المواطن غير المتخصص . والحوار الذي يضمه هذا الكتاب أجرى مع واحد من أبرز علماء الاقتصاد المتخصصين في التنمية هو ولت ويتمان روستو الذي شغل عدة مناصب رئيسية أكاديمية وعملية في الحياة الأمريكية بجانب ما أسهم به في التنظير التنموي من خلال نظريته المشهورة المعروفة باسمه وبسطها في كتابه « مراحل النمو الاقتصادي » الذي حددها بخمس لا بد من اجتيازها من مجتمع الاستهلاك الى مرحلة الانطلاق الحابسة . وقد أضاف إليها في وقت لاحق مرحلة جديدة أسماها « مرحلة البحث عن الكيف » . وفي غضون هذا يقع تطور سريع في بعض الخدمات في مجالات التعليم والصحة والبيئة وغيرها .

وجاء تناول هذا الكتاب للنظريات التنموية شاملا بدءا من المذهب الكلاسيكي الى العصر الكينييزي وما بعده . وأجرى مقارنة بناءة بينها وبين

النظرية التنموية الاشتراكية • كل ذلك فى لغة بعيدة عن التعميد التخصصى •

وقد أبرز الكتاب عدة مفاهيم يعتبر التعرف عليها ضروريا من جانب جميع الأطراف المشتركة فى العملية التنموية بمن فيهم أفراد الشعب على اختلاف طبقاتهم • أوضح الكتاب ما يكتنف اتخاذ نصيب الفرد من الدخل القومى مقياسا للنمو من عيب • وألقى ضوءا على مؤشرات أخرى أكثر أهمية مثل ضرورة ارتكاز الاقتصاد الى قدر كاف من العلوم والتكنولوجيا • وهنا فرق روستو فى رده بين مفهومين « النمو » ، « والتنمية » ، وانتهى الى أن مفهوم التنمية أكثر اتساعا من مفهوم النمو • ويعنى بهذا الأخير المراحل التى تمتزج خلالها العلوم والتكنولوجيا فى مختلف قطاعات الاقتصاد الرئيسية والفرعية على السواء • أما التنمية فيعنى بها روستو شيئا أكثر اتساعا بحيث تشتمل على العوامل التى تزجى الوجدان القومى وضرب مثلا لذلك بنظام الضرائب ومدى الاقبال على دفع الضرائب (بل محاربة الفساد بكل صوره) ، ونوعية التعليم قبل تكافؤ فرصة • وما أوجنا فى مصر ، حكاما ومحكومين على السواء ، الى فهم هذه الحقائق حتى يقدم الحاكم على السياسة الصحيحة ويتقبلها المحكوم بصدر رحب • ولا يتأتى ذلك الا من خلال الفهم الصحيح لهذه المفاهيم بعيدا عن الماهرات السياسية والمزايدات التى يجريها أصحاب المصالح لتطويع الواقع لحمة أهدافهم الخاصة مع ما ينطوى عليه ذلك من اهدار للمصالح القومية •

وثمة مسألة حيوية تناولها الكتاب ولا بد من تسليط الضوء عليها وهى ضرورة اقامة بنية أساسية لاية تنمية اقتصادية واجتماعية ناجحة يرجى لها أن تحقق أهدافها • ولم تدرك بعض بلاد العالم الثالث - ومن بينها مصر ومعظم بلاد أفريقيا - هذه الحقيقة عندما نالت استقلالها أو استكملته منذ الستينيات الباكورة فاهملت هذا المفهوم واتجهت بدلا من ذلك الى مجالات أخرى ذات بريق ساطع يلفت أنظار الجماهير • والبنية الأساسية لا تشتمل فقط على الصرف الصحى ، والطرق والكبارى ، والكهرباء وغيرها ، بل تحتوى تدريب القوة العاملة على التمرس بفنون الصنعة الجديدة تدريبا فعلا ، والافادة من التقدم فى مجال العلوم والابتعاد عن التقليد الخطير للأساليب التى أتبعناها من قبل البلاد المتقدمة صناعيا لأن ذلك يعتبر تبديدا للموارد الاقتصادية وبعضها نادرة مثل رأس المال •

والواقع من الأمر أن الاندفاع فى القيام بالأعمال البراقة فى معظم بلاد العالم الثالث ، قد أفضى الى قلب الأمور رأسا على عقب • فما الجدوى

الاقتصادية والاجتماعية من اقامة السوبر ماركت في هذه البلاد ، وانتاج سلع استهلاكية معمرة تحت عناية تصديرها للخارج مع التيقن من علم امكان ذلك لاعتبارات المنافسة من ناحية الجودة والسعر !

ومن النقاط المهمة التي اثيرت في هذا الكتاب وتحتاج منا الى وقفة ، رفض التنسّل من جانب رأس المال الأجنبي في بلاد العالم الثالث التي أخذت بأسباب التنمية وهو ما تنادى به بعض المذاهب . والواقع ان تتبع التاريخ الاقتصادي لبعض البلدان المتقدمة مثل اليابان التي دخلت نطاق التنمية يوم أن اتجهت اليها مصر ابان حكم محمد علي في اوائل القرن التاسع عشر ، يرى مدى ما استطاع هذا البلد الأول ان ينتزعه من منافع من خلال اسهام رموس الأموال في عملية التنمية . ولكن المطروح ليست الاستدامة من الخارج أو علم الاستدامة . فالعبرة هنا بالأوجه التي تستثمر فيها هذه الديون الخارجية . وهنا نقف على عبارة جاءت في صلب الكتاب تتضمن نظرية نادى بها في عام ١٧٩١ الكسندر هاملتون وأخذ بها الكونجرس الأمريكي وهي : من الضروري تنمية وتطوير قطاع الانتاج الصناعي ليس فقط من أجل تحقيق الرخاء ، ولكن أيضا من أجل الحصول على استقلال بلدنا (١) . وهذه النظرية ما زالت ذاتة الصيت لدى جميع البلدان المتخلفة . ولكن - وهذا الاستدراك غاية في الأهمية - ما هو نوع الصناعة التي يجب ادخالها والاقبال عليها ؟ هل هي صناعة تعبئة القول السوداني ، أم تعبئة مياه النيل في زجاجات وبيعها للناس على أنها مياه مدنية ، أم صناعة البطاطس الشيبسي ، أم صناعة اللبان ، أم اقامة سلاسل السوبر ماركت والمطاعم الفاخرة التي تحاكي ان لم تبرز ما هو موجود منها في البلاد المتقدمة صناعيا وغير ذلك مما يتولى التلفزيون الملون والصحافة على اختلاف الوانها الاعلان عنه والعمل على غرسه في قلوب ونفوس الشعب وبخاصة طبقة الشباب منهم ؟

ونخرج هنا على أثر الاعلان في تحقيق النمو ، وقد اثيرت هذه النقطة في سياق البحث عن أسباب النمو السريع الذي حققته بعض البلاد المتقدمة وذلك من خلال دفع الاستهلاك الخاص بهدف الإبقاء عليه في مستوى مرتفع جدا . ولكن ما يصلح لهذه البلاد ، لا يجوز أن يتبع في بلاد العالم الثالث . واذا كان البعض ينادى بأن مثل هذا الاسلوب الذي ينطوي على جعل الاستهلاك الخاص في مستويات مرتفعة يتعارض مع ما يسمى سياسة كينز الأساسية ، فمن باب أولى يجب على البلاد النامية الابتعاد عن هذا المنحى . ولم يراع المستولون عن سياسة الاعلام في العقود الثلاثة

(١) يرجع الى ص ٢٠ .

للأخيرة هذه الاعتبارات البتة • ولم يكن أمامهم من هدف سوى الحصول على أكبر دخل ممكن وبالعلة الأجنبية بصفة خاصة من خلال الاعلان عن سلع لا تتواكب بتاتا مع النمط الاستهلاكي الذي يجب أن تتبعه السياسة الاقتصادية المصرية • وفي تصوري أن هذا الاتجاه عملت اليه قصدا الشركات العملاقة ذات الجنسيات المتعددة لكي تفرس عادات استهلاكية مدمرة في شعب يزداد سكانه بمعدلات سريعة متنامية في وقت قصير • وقد أسهمت الصحافة المصرية بنصيب وافر في هذا المجال منذ أمد طويل وبصورة خاصة منذ سياسة الانفتاح عندما فتحت صفحاتها واسعة للاعلان عن السلع الاستهلاكية التي لا يفيد منها الاقتصاد المصري الا قليلا ولا يحصل منها الا على الفئات • وجرت الصحافة التلفزيون الملون - على ما له من قوة هائلة في هذا الميدان - عندما كانت الصحافة تتولى أمر جباية الاعلان للاذاعة المرئية والمسموعة على السواء •

وأخيرا - وليس هذا أقل النقاط أهمية - لا بد من الإشارة الى ما أتاه الكتاب عن الاتفاق العسكري في فترة ما بعد الحرب وهو ما أطلق عليه « السلاح » الكينييزي الرئيسي • ففي الولايات المتحدة كانت تسعة أعشار العمالة التي خلقت خلال هذه الفترة مما ينتمى الى الأنواع الحربية ، واستثمر خلال نفس الفترة عشر اجمالي الناتج القومي في انتاج العتاد وقد أشار أيزنهاور عندما ترك البيت الأبيض الى صبح الاقتصاد الأمريكي بالصيغة الحربية بصورة متزايدة • ولكن اذا كانت الولايات المتحدة قد سارت في هذا الطريق اختيارا ، وبلاد أوروبا اضطرت اليه اذعانا ، فإن بلاد العالم الثالث تكون قد اضطرتها الظروف القاسية الى أن تسلك هذا السبيل ظلما •

الكتاب على صغر حجمه مليء بالنقاط التي يفيد من استيعابها كل من له علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخطيطها على كافة المستويات • وهنا أخل بين القارئ وبين هذه النقاط لكي ينهل منها بمفرده •

والله ولي التوفيق

صليب بطرس

التنمية والتغلف

تعاريف وتفسيرات



ولت ویتمان روستو Walt Whitman Rostow

ولد ولت ويتمان دوستو بمدينة نيويورك فى السابع من أكتوبر عام ١٩١٦ ، وتخرج فى جامعة ييل سنة ١٩٣٦ وحصل منها على درجة الدكتوراه عام ١٩٣٨ . وبدأ حياته آنذاك فى مجال التعليم أستاذاً مساعداً للعلوم الاقتصادية بجامعة كولومبيا (١٩٤٠) ، ثم أستاذ تاريخ أمريكا بجامعة اكسفورد (١٩٤٦ - ١٩٤٧) وجامعة كيمبردج (١٩٤٩ - ١٩٥٠) ، وبعد ذلك شغل وظيفة أستاذ ذى كرسى بمعهد ماساشوسيتس المعروف اختصاراً بـ M.I.T. (١٩٥٠ - ١٩٦١) بالإضافة الى أنه كان مدير مركز الدراسات الدولية التابع لهذا المعهد . ويمثل ديليو . ديليو . دوستو حالياً أستاذ العلوم الاقتصادية والتاريخ بجامعة تكساس فى أوستن . وبجانب ذلك فقد تولى عدة مسئوليات أخرى يذكر منها على وجه الخصوص رئيس الباحثين فى القسم الاقتصادى الألمانى النمساوى (١٩٤٥) ، ثم المستشار الفنى للرئيس كينيدي فى المسائل المتعلقة بالأمن القومى (١٩٦١) . وظل أيضاً مستشار وزارة الخارجية الأمريكية خلال الفترة (١٩٦١ - ١٩٦٦) ورئيس مجلس الحطط السياسية فى نفس الفترة ، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية فى لجنة التحالف بين بلاد أمريكا للتقدم بدرجة صفيح (١٩٦٤ - ١٩٦٦) ، وأخيراً المستشار الفنى للأمن القومى مع الرئيس جونسون (١٩٦٦ - ١٩٦٩) .

ومما يجدر الإشارة اليه كتابه « مراحل النمو الاقتصادى » (١) الذى أصبح دليل رجال الاقتصاد واستعرض فيه النظرية التى حددت مراحل

التنمية المعاصرة بخمس لا بد من اجتيازها وتتراوح من مجتمع الاستهلاك الى مرحلة الانطلاق الحاسمة التي أسماها « انطلاق كندا » (١) وكانت نظريته السياسية التي تقضى بضرورة وضع « حدود جديدة » سلمية ، واحدة من الأفكار الرئيسية في برنامج الرئيس كينيدي . أصبح الوصول الى امكانية حقيقية لتنمية اقتصادية ، أمنية مشتركة للبلاد المتخلفة . ومع هذا فعلمنا يكون المقصود هو تناول المسائل المتعلقة بالتنمية والتخلف ، فان الاقتصاديين في الميدان النظري ورجال السياسة في مواجهة الحقيقة الملموسة ، يهربون في الكثير من الحالات عن وجهات نظر متباينة . ومن أجلقاء الضوء على هذا الحوار ، أجرينا مقابلة مع واحد من أكثر شخصيات التنظير تأهيلا : اختصاصيا في هذه المسائل ، ومتمرسا ذا خبرة ، أسهم بصورة نشطة في سياسة بلاده الاقتصادية هو ديبليو . دبليو . روستو "W. W. Rostow" ودار الحوار على ما يلي :

ما هو القدر الأساسي الذي يتيح تحديد درجة تنمية أي بلد ويمكن من تصنيفه إما ضمن البلاد المتقدمة وإما بين البلاد المتخلفة ؟ هل هذا القياس هو نصيب الفرد من الدخل ؟ أم هو توزيع السكان في سن العمل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ؟

ان التعاريف التقليدية والاحصائيات الخاصة بالنمو التي تأخذ النسب المئوية للسكان في سن العمل بين قطاعات الزراعة ، والصناعة والمخيمات ، تبدو لي أنها لا تفي بهذا الغرض ، شأنها في ذلك شأن فكرة ما يضيفه كل من هذه القطاعات الثلاثة الى الناتج الإجمالي :

لا توضح هذه التعاريف سوى بعض نتائج النمو والتحديث ، ولكنها لا تفسر مثلا المحددات الاقتصادية الأساسية . وهذه التعاريف لا تعمل أبدا ، على تكامل العلوم والتقنيات والتطور الاقتصادي ومن خلاله ، مع حياة الاقليم أو البلد بمرمتها . فبعض البلاد التي تقتصر الى فنون الصنعة والوسائل العملية (مثل ليبيا) تستمتع ، مع ذلك ، بدخل قومي مرتفع . وهناك ، على العكس ، بلاد أخرى (مثل الصين أو الهند) قد استطاعت أن تسجل في اقتصادها قدرا كافيا من العلوم وفنون الصنعة ، ويرغم ذلك فإن دخولها القومية ظلت منخفضة .

والمأمول ألا يقيد الاقتصاديون أنفسهم في تعريف مراحل النمو بإضافتها الى نصيب الفرد من الدخل أو الى معدلات الانتاج وحدها ، ومع

ذلك فلا يجوز أن يتعلق الأمر بدوره بالحل من قيمة استخدام إحصائيات
كذلك التي وضعتها كولبن كلارك (١) وسيمون كوزنيتس (٢) أو متوسطات
الكميات التي تتيح هذه الإحصائيات إعدادها .

ونلاحظ ، بصفة عامة ، أنه في الوقت الذي يزد فيه نصيب الفرد
من الدخل بالنسبة للصناعة في المدى الطويل جدا ، فإن هذا النصيب
في مجال الزراعة ينخفض في نفس الفترة .

أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات ، فنجد أنفسنا أمام قطاع من الصعب
دراسته نظرا لأن تعريفه فضفاض للغاية : فهو في واقع الأمر ، يشتمل
على « ما بقي » من القوة العاملة بدءا من الحلاقين إلى جنود الصف ، ومن
موظفي هيئة الغاز إلى الصحفيين وغيرهم . وترتبطا على ذلك فليس للحركات
التي تؤثر في هذا القطاع أهمية اقتصادية وطيدة . وفي المحل الأول
تتناقص ، بصورة عامة ، أهمية قطاع الخدمات مع نمو الصناعة وبمعنى
آخر تتقدم الصناعة على نحو أسرع مما يحققه هذا القطاع من تقدم .

أما في المحل الثاني فنعلمنا تحقق المجتمعات مستوى عاليا من
التقدم ، فإن قطاع الخدمات يعود إلى النمو بدرجة متسارعة نتيجة لحقيقة
بفادها أن جزءا أكبر من إجمالي الدخل يخصص لهذا القطاع . وبالإضافة
إلى ذلك فإن إنتاجية العمل تزد بارتفاع مؤهلات العمالة المستخدمة .
ولنضرب مثالا ملموسين : الجزء من الميزانية المخصص ، في البلاد المتقدمة
للغاية ، للتعليم والرعاية الصحية يتزايد بصورة أسرع نسبيا من ارتفاع
إجمالي الناتج القومي . وينطبق نفس الشيء على النفقات الخاصة بالحد
من التلوث وغيره . ومن ثم فإن القطاع الثالث يمثل أهمية آخذة في
الازدياد .

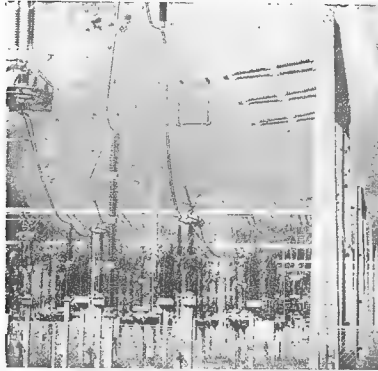
ونظرا لأن الأمر يتعلق بقطاع لم يزل تعريفه سيئا ، فمن الضروري ،
في كل مرة يتناول المرء ويتصدى له ، أن يحدد المجال الذي يختص
القطاع به حتى يتفادى المرء كلية الوقوع في الخلط . وبجانب ذلك يتعين
على المرء أن يعرف جيدا أن وظيفة قطاع الخدمات ليست واحدة في البلاد
المتقدمة والبلاد المتخلفة على السواء .

ولنأخذ حالة الهند حيث يحتل قطاع الخدمات مساحة متسعة من
اقتصاديات البلاد ، ومع ذلك فلا يمكن أن يؤخذ ذلك على أنه سمة التقدم
الاقتصادي . فانه ، على العكس من ذلك تماما ، يخفي حالة من البطالة
والتشغيل الناقص .

Colin Clark. (١)

Simon Kuznets (٢)

يتمين ، بصورة عامة عند دراسة النمو الاقتصادي فيما يتعلق
بالزراعة ، أو الصناعة أو الخدمات ، أن يتم بحرص وحذر فحص كل
قطاع على حدة للوقوف على مدى استيعابه فعلا أو عدم استيعابه للعلوم
والتقنيات الحديثة .



منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تبنى الحكومة المساوية احتكاما دائما لتنمية

موارد الطاقة على نمو خاص .

والصورة تمثل محطة توليد كهرباء في هينترتوكس Hintertux (النمسا) .

يستخدم بعض المؤلفين كلمة « نمو » و « تنمية » بلا تفرقة أو تمييز ،
في حين أن البعض الآخر يفرق بين المفهومين . بيد أن المرء عندما يتصدى
للمشاكل التي تفتش البلاد للصناعة فعلا ، يبدو له أن الأمر يتعلق فيها
بمسائل تختص « بالنمو » ولا تختص « بالتنمية » . فما هي الفروق
الوجودية بين المبروتين ؟

لقد درجت ، من جانبي ، على أن أحصر استخدام كلمة « النمو » (١) في معنى محدود نسبيا ، لتحديد المراحل التي تمرز خلالها تدريجيا العلوم وفنون الصنعة الحديثة في مختلف قطاعات الاقتصاد وقطاعات الفرعية .

وإستعمل ، من ناحية أخرى ، عبارة « التنمية » (٢) بمعنى أكثر اتساعا لكي تتضمن تلك العوامل الخاصة بأجزاء الوجدان القومي ، أو رفع كفاءة نظام الضرائب . ولعل واحدا من أفضل وسائل الاختبارات التي أسير بها غور التنمية هو أن أرى مدى عدالة نظام الضرائب ومدى الاقبال على دفع الضرائب . واستنادا الى وجهة النظر هذه يوجد عدد من الدول على درجة كافية من الفنى ولا تعتبر ، في رأيي ، بلادا متقدمة بدرجة كافية .

ولمة عامل آخر يشف عن التنمية هو تكافؤ فرص التعليم ونوعيته . ومفهوم التنمية ، إذن ، أكثر اتساعا من مفهوم النمو .

توجد ، في المجال الاقتصادي ، نظريتان مختلفتان من التخلف : الأولى وهي التي نعتقها ، تقوم على أن التخلف مرحلة تسبق التنمية بمعنى أن التخلف يشكل مرحلة عادية في عملية التصنيع الخاصة بكل بلد . والنظرية الثانية ، وهي نظرية الماركسيين واصحاب مذهب العلاقات الثنائية structuralists (٣) بين الأشياء ، تأخذ التنمية على أنها نتيجة لتنمية البلاد المتقدمة أكثر من غيرها ، أو بمعنى أصح أن ظاهرة تنمية بعض البلاد . وظاهرة تخلف البعض الآخر تكاملان بحيث لا يستطاع تفسير أحدهما دون الأخرى . فلما وإيكم في هذا الموضوع ؟

اسمحوا لي أولا أن أخص ما اعتبره مراحل النمو . ولنبدأ بدراسة المجتمعات التقليدية غير الصناعية ، وهي لم تكن مما توصف بأنها مجتمعات ستاتيكية (ساكنة) بالضبط . لقد كان بها قدر طيب من العلم والاختراعات ولكنها حرمت من تيار حقيقي من المبتكرات التكنولوجية . ومن أجل هذا السبب أصبح تاريخها تسوده الموراث : قبائل افريقية

(١) croissance.

(٢) développement.

(٣) وهم اصحاب المذهب التركيبية : وهو مذهب من مذاهب منهجية الفلسفة والعلوم مؤداه الاهتمام أولا بالنظام العام لفكرة أو لمدة أفكار مرتبطة بعضها ببعض على حساب العناصر المكونة له . أما تلك العناصر فلا يعني بها هذا المذهب الا من حيث ارتباطها وتأثيرها بعضها ببعض في نظام منطقي مركب . انظر معجم مصطلحات الأدب - د . ممدى وهبه - مكتبة لبنان - ١٩٧٤ .

(لترجم)

صغيرة ، واسر صينية ، وامبراطوريات اغريقية أو رومانية أو فارسية أو هندوسية . وهي مجتمعات كان في مقدورها أن تحقق درجة معينة من التطور ولكنها تصطلم دائما بحد تكنولوجيا أعلى يوقعها ثانية في أزمات معقدة حتى تصل الى الانحطاط .

بيد أن حركة التاريخ ذات الدورات هذه قد توقفت في بريطانيا العظمى في نهاية القرن الثامن عشر . أما بلاد أوروبا الغربية والمستعمرات الأمريكية فقد مرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر بما أطلق عليه الظروف السابقة لمرحلة الانطلاق (١) .

حققت كل هذه البلاد تقفعا : فرنسا في عهد كولبير في القرن الثامن عشر ، وروسيا في عهد بطرس الأكبر وكاترين ، وأسبانيا في عهد أسرة البوربون ، وهولندا - طبعاً - في القرن السابع عشر .

وعندما أقول أن هذه البلدان تقفست ، فأنني أعني أنها حققت فعلاً عدداً من المهام الوظيفية التي تلائم « أولى درجات » التصنيع مثل تحسين مواصلاتها الداخلية من خلال إقامة الطرق وشق الترع بحيث يصبح التبادل التجاري أسير . طورت هذه البلاد أيضاً التبادل التجاري الخارجي ، وتوصلت الى تصنيع منتجات حرفية ومنتجات مصنعة على نطاق واسع .

وبالإضافة الى ذلك تحول نظام التعليم الخاص بكل منها واتسع نطاقه معقفاً بذلك ظهور عدد من المهارات الجديدة وحشدتها . وبفضل كل هذه العوامل الديناميكية مجتمعة ، استطاعت الثورة العلمية أن تتحقق .

لم تكن بريطانيا العظمى، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، الدولة الوحيدة التي أدركت أن العلم يمكن أن تخرج منه اكتشافات مؤثرة في الاقتصاد . ومع هذا فقد كان الانجليز أول من حقق الانطلاق الاقتصادي بفضل مرحلة ابتدائية من التصنيع تقوم على استخدام فنون الصنعة الجديدة . ويمكن للمرء أن يقارن بين المهمة التي وقعت على عاتق أوروبا في القرن الثامن عشر وبين الواجب الذي كان يجب أن تنحله بلاد أفريقيا في الستينيات : كان يجب عليها أولاً أن تخلق بنية أساسية وأن تقوم بتدريب بعض الأفراد على التمرس بفنون الصنعة الجديدة واستخدام العلوم ، ثم تقوم بتطوير التجارة الخارجية حسب احتياجات الاقتصاد الجديدة . وعادة ما تتحقق مرحلة الانطلاق Take off في عهد محدود من القطاعات وفي بعض الأماكن في إقليم واحد فقط من أقاليم الدولة . وكلما توغل البلد في التطور التقني ، (وهو ما لا يصل الى مستوى كاف

قبل انقضاء جيل) ، لحقت حركة التصنيع القطاعات الأخرى وبخاصة صناعة المصائد ، والصناعة الكيماوية والصناعة الإلكترونية والزراعة أيضا .

والمرحلة التالية التي يطلق عليها الاستهلاك الكبير (١) فهي تلك التي يتاح فيها إنتاج السيارات الكبيرة ، والسلع الاستهلاكية المصممة ، والمساكن ، والسيور ماركت وغيرها ، من خلال تزامن كل هذه الوسائل الفنية مع الدخل المرتفع (حوالى ٦٠٠ دولار للفرد الواحد في السنة) . كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة وصلت الى هذه المرحلة في العشرينيات من هذا القرن ، أما بلاد أوروبا الغربية واليابان فقد وصلت هذه المرحلة في الخمسينات والستينات .

وفي مؤلفي « علوم السياسة ومراحل النمو » Politics and the Stages of Growth اشغفت مرحلة أخرى هي مرحلة « البحث عن الكيف » (٢) . ومن الناحية الفنية البحتة تتميز هذه المرحلة بحسوف تطور سريع في بعض الخدمات العامة والخاصة على السواء ، مثل الخدمات التعليمية ، والصحة ، والبيئية وما إليها . وقد بلغت الولايات المتحدة هذه المرحلة في الستينيات ، وسوف تبلغها اليابان في السنوات التالية . والواقع أنها مرحلة مازال علينا الكثير أن نفعله لكي نقف على كنهها .

وهل يمكن مقارنة صورة النمو الاقتصادي هذه بتلك التي وضعها ماركس ؟ ان المراحل التي سبق ذكرها لا تقارن ، في رأيي ، بمراحل كارل ماركس وهي : مرحلة النظام الاقطاعي ، والراسمالية ، والاستراكية والشيوعية . تبجنت الصورتان الى التطابق في مستوى المرحلة الأخيرة وهي « البحث عن الكيف » . والشيوعية عند ماركس الذي يرى ، باعتباره من رجال القرن التاسع عشر أن المجتمع التقليدي ينبثق من الأناثية والتعطش الى الربح ، هي المرحلة التي يجب أن يخفى فيها العوز والفقر . والشيوعية على العكس يجب أن توقف طبيعة الانسان الحرة العظيمة وتخلق فرص العمل الذي سوف لا يكون مجرد ضرورة من ضروريات البقاء بل سوف يصبح شرطاً للتفتح .

وسوف نصل عما قريب ، كما أوضحت في كتابي (٤) ، الى تخفيض عدد ساعات العمل الاسبوعية على نحو هائل دون أن تقلل موارد الثروة .

(١) Consommation massive.

(٢) La Potitique et les Etapes de la Croissance.

Recherche de la qualité.

(٤) يقصد علوم السياسة ومراحل النمو (المترجم) .

ولكننا لم نزل بعيدين كثيرا عن تلك المرحلة التي قد لا تكون ، برغم ذلك ، شاعرية تملأ النفس بالرضا بالقدر الذي يبتغيه ماركس .

اما فيما يتعلق بالنظرية الشيوعية الواسعة الانتشار فى الوقت الحاضر والتي تفسر التخلف بأنه حالة التبعية ، فانها تبدو لى وقد خلت من أى مضمون حقيقى . لقد تميز التطور التاريخى فى جميع مراحلها بطابع ، التنمية التتابعية : فبعض البلدان أخذت بأسلوب التنمية قبل غيرها ثم تبعها غيرها فى وقت لاحق على طريق التنمية . وهكذا تكون كل دولة قد عرفت دائما تبعية نسبية . وفى القرن السابع عشر كابد الانجليز التبعية قبالة هولنده تماما كما يحس ، فى الوقت الراهن ، هذه التبعية بعض البلاد المتخلفة فى مواجهة الولايات المتحدة . كان الهولنديون يشترون المواد الأولية من الانجليز ثم يعيدون بيعها بمد تحويلها منتجات مصنعة . كانت الفكرة التى استولت على كولبير (١) فى القرن السابع عشر هى تبعية الفرنسيين قبالة الهولنديين لأنهم سيطروا على تجارة فرنسا حتى فى شواطئها .

لا يرد التخلف الى التبعية ، ولكنه لم يعد الا أن يحقق نوعا من تأخير النمو يمكن أن يترك البلاد الأقل تقدما تحت تأثير أنها تابعة وفى وضع يسهل فيه مهاجمتها ، ومن هنا تصبح مؤكدة ردود أفعالها القومية . ومع هذا فقد كانت هناك مواقف تبعية مباشرة وحقيقية فى فترة الاستعمار أو شبه الاستعمار كما كان عليه حال الصين فى الفترة ما بين حروب الأفيون وأوائل القرن العشرين .

يجنب تاريخ التنمية الاقتصادية الى معارضة بعض النظريات اليسارية التى تزعم أن البلاد الأكثر تخلفا يتمين عليها أن تتقهقر بانتظام الى مواقع مستقلة تماما وترفض كل تدخل من جانب رأس المال الأجنبى . وتظهر مرحلة الانطلاق الاقتصادى للولايات المتحدة واليابان مدى ما استطاع أن ينتزعه هذان البلدان من منافع من خلال اسهامات رموس الأموال والسلع الآتية من الخارج وذلك لتحقيق تحديث اقتصادياتهما . لقد كان الأمريكيون أول من أدركوا الرباط الحقيقى الموجود بين حركة التصنيع وبين الاستقلال الاقتصادى . لقد ظل الأمريكيون دائما تحت وصاية انجلترا فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة برغم حصولهم على استقلالهم الاقتصادى . كان من المستحيل عليهم السيطرة على تجارتهم الخاصة بهم .

(١) Colbert وهو وزير مالية فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر (المترجم)

وفي عام ١٧٩١ اقترح الكسندر هاميلتون على كونجرس الولايات المتحدة النظرية التي ما زالت ذاتمة الصيت والتي تتبناها ، في الوقت الحاضر ، جميع البلدان المتخلفة وهي : « من الضروري تنمية وتطوير قطاع المنتجات الصناعية ليس فقط من أجل تحقيق الرخاء ، ولكن أيضا من أجل الحصول على استقلال بلدنا » . وتظهر هذه النظرية أصدق ما تكون في عصرنا الحالي .

يعتقد الكثيرون أن جمهورية الصين الشعبية عرفت نموا اقتصاديا أعلى بكثير مما حققته مثلا الهند في نفس الحقبة . وهذه الظاهرة ، على ما يبدو ، تؤيد النظرية القائلة بوجود علاقة عضوية بين التنمية وبين التخلف ، ومن ثم فإن تقدم الصين الاقتصادي يفسره استقلاله الكامل . ويصر دكود الحياة الاقتصادية في الهند ، استمرار روابطه التقليدية . وقصارى القول ما هي أسباب « الانطلاق » الصيني ؟

يبدو لي أن سؤالك جاء على نحو خاطيء جدا . ففيما يتعلق بالعالم الشيوعي يجب ، في المحل الأول ، أن يؤخذ الاتحاد السوفيتي كمثال . لقد جاءت مرحلة « الانطلاق » في روسيا منذ عام ١٨٩٠ . حقق الروس ، قبل الحرب العالمية الأولى ، تقدما سريعا في المجال الاقتصادي ثم بدأوا ينشرون حكم الشعب .

وتطورت فيما بين ١٩٠٧ - ١٩١٤ صناعة كبيرة غاية في التنوع . وفي عهد ستوليبين (١) كان هناك فائض من الحبوب الغذائية للتصدير . ثم اندلعت فجأة الحرب وجاءت بفترة الشيوعية التي عرفت معها البلاد فترة العشرينيات الصعبة . وفي عام ١٩٣٠ استعادت روسيا تساما مستواها التي كانت عليه عام ١٩١٣ . ومنذ ذلك الوقت وتحقق الصناعة مستوى أعلى بكثير من الزراعة التي تستوعب قدرا كبيرا من القوة العاملة ولكن ليس لمجرد تزويد السكان بحاجتهم من المواد الغذائية . وبدلا من استيراد الحبوب الغذائية ، كان على الاتحاد السوفيتي أن يصدرها اسهاما منه في امداد العالم بالغذاء .

(١) Pierre Arkadieyitch Stolypine رجل دولة روسي ولد في يادن - يادن وقتل في كييف (Kiev) (١٨٦٣ - ١٩١١) . استطاع وهو وزير الداخلية عام ١٩٠٤ أن يقنع الثورات بكل حمة . لقد قتل على مسرح كييف أحد الثوريين الذين لم تأخضم به رحمة ولا شفقة . (المترجم)

ومن ناحية المجتمع الدولي أقرر أيضا انها القضية أن يستهلك بلد متقدم تكنولوجيا ، جزءا من الفوائض المالية بينما يوجد أناس جوعى لا حصر لهم فى الهند وأماكن أخرى . ينتج القطاع الصناعى فى الاتحاد السوفيتى كميات كبيرة من الصلب ، فى حين يبيع فى الصناعات الأكثر تقدما مثل الكيماويات والالكترونيات ، متخلفا وراء أوروبا الغربية واليابان . اعتقد أن روسيا بدون شيوعية كان يمكن أن تكون فعلا بلدا أكثر تطورا من الناحية الاقتصادية .

أما عن الصين فقد عرفت فترة توسع سريع فيما بين عامى ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، جاءت فى أعقابها « الرتبة الكبرى الى الأمام » التى كانت فشلا . لقد اجتازت الصين هكذا فترة عصبية حتى عام ١٩٦٣ أعقبها حتى سنة ١٩٦٥ فترة نقاعة قبل أن يبدأ التفهقر الجديد المصاحب للثورة الثقافية . لقد عاد الموقف فى عام ١٩٦٨ ليصبح مماثلا لما كان عليه فى ١٩٥٨ . ومنذ ذلك الوقت عرفت الصين خمس سنوات من التقدم الاقتصادي المتواضع . ان نظام الزراعة الصينى يعوزه بعض المنشطات برغم أنه زاخر بالتقنيات الجديدة . ولا أعتبر الصين ، بأية حال ، نموذجا تاما للنمو والتنمية .

أما عن الهند ، فاعتقد أن المرء يمكنه أن يلمح الصعاب التى تكتنفه من خلال حقيقة مفادها انه بلد مفتوح . وستظل الزيادة السكانية مشكلتها الرئيسية : ويكفى أن يعرف المرء أن نمو السكان يجعل قدره ٢٪ سنويا يعنى زيادة قدرها عشرة ملايين نسمة جديدة يتعين تعليمهم وإطعامهم الأمر الذى يتجاوز كثيرا ما يمكن أن يتحملة البناء الاقتصادى .

ان الصين تعرف أكثر من غيرها حل هذه القضية : لقد استطاعت من خلال جهازها السياسى أن تمارس ضغطا على جمهور السكان من أجل تخفيض معدل المواليد . وفى رأى يعتبر فى حكم المعجزات ما قامت به الهند فعلا منذ الخمسينيات من استطاعتها حكم ما يزيد على ٥٠٠ مليون نسمة يتكلمون لغات مختلفة ويسكنون مناطق متباينة ، حكما ديمقراطيا .

وهناك بلاد كثيرة أكثر تقدما من الهند لم يكن فى استطاعتها تحقيق ما قامت به الأمر الذى يستأهل تقديرا كبيرا .

ولا ريب فى أن الواقع الذى أعرفه عن الديمقراطية يدخل ، فى الحساب ، بطريقة مباشرة . يكتنف الهند العديد من المشاكل التى يجب حلها . غير أنى لا أعتقد أن نموذج الصين يمكن أن يكون ملائما لها ولغيرها من أى بلد من بلاد العالم .

توجد بلاد نامية مثل تايران ، وسنغافوره ، والبرازيل ، والمكسيك ، وكوريا الجنوبية ، يكون فيها التقدم الذي أحرزته أهم بكثير مما تحققه بعض البلاد الاشتراكية .

ومن الواضح أنني لا أذهب الى القول بأن جميع وسائل المساعدات الرأسمالية للبلاد المتخلفة قد انتهت ، في جميع الحالات ، بتقدم اقتصادي واجتماعي مرضي ، وعام ومتناسق تماما . • وبجانب ذلك فليست أعتقد أيضا أن هناك الكثير مما يمكن أن نتعلمه من النماذج الشيوعية .

(يرجع الى الصفحات ابتداء من ٨٧ لتأنيمة باقى الحوار) •

تعريف التنمية والتخلف

مفهوم التنمية والتخلف :

ان تبني مصطلحا يتصل اتصالا عضويا حقيقيا بدراسة التخلف لأمر ضروري ما دام كل تعبير يحمل ، من قبل ، بين طياته جانبا يقينيا من جوانب المشكلة ، ويوضح في نفس الوقت البرنامج الاقتصادي الذي قد يطبق عليه .

ومن ثم ، فعندما نتكلم عن **البلاد الفقيرة** ، يجب أن نتوقع الاحالة الى سوء توزيع الثروة لكل بلد على المستويين العالمي والداخلي على السواء ، وتأسيسا على ذلك يلاحظ المرء تفضيل هذا البلد سياسة اعادة التوزيع . واذا استخلصت عبارة **البلاد المتخلفة** ، فيحسب المرء أن هذه البلاد تلقى نفسها في مرحلة بذاتها من مراحل تقسيمها التاريخي ، تعنى أنها في موضع هيكل ومؤسسي محدد يتطلب ، اذن ، اصلاحا مسبقا للهياكل والمؤسسات . وعلى العكس من ذلك عندما يتناول المرء **البلاد النامية** (١) ، فانه يسلم أن احتمالات نماء هذه البلاد قد تحققت فعلا ولم يبق ، من الآن فصاعدا ، سوى تنشيط هذه الاحتمالات وتوجيهها . وبالمثل فان عبارة « **البلاد التابعة** » (٢) تنسحب الى العلاقة الوثيقة التي احتفظت بها هذه البلاد

(١) en voie de développement . - وقد رأى المحرم الدكتور أحمد زكي

(الترجيم)

ترجمها « البلاد النامية »

Dépendants. (٧)

مع الدول المستعمرة (١) السابقة • ومن المسلم به أن لهذه البلاد ، ولا ريب ، فائدة تحقق لها استقلالاً ذاتياً حقيقياً • وأخيراً إذا تصدى المرء للكلام عن البلاد « غير (٢) المصنعة » ، فإن هذه العبارة ضيقة للغاية بحيث لا تدل على الموقف الشامل لهذه البلدان •

وإذا تنوع هذه المشاكل ، اقترح سانكيل (٣) تعريفا شاملا غاية في الانفتاح لظاهرة التخلف فاعتبرها « مجموعة من الظواهر المعقدة المتبادلة التي تشف عن تفاوتات صارخة في الغنى والفقر ، والركود وتأخر نسبي في بعض البلدان الأخرى ، واحتمالات الانتاج التي لا تحقق الا بقدر ، وتبعية اقتصادية وثقافية وسياسية وتكنولوجية » •

لقد تعرض مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للعديد من الصياغات والتفسيرات • فالبعض مثلاً يركز ، في المحل الأول ، على « مستوى » النمو يقصد به قياس نصيب الفرد من الدخل ومن إجمالي الناتج القومي ، في حين أن البعض الآخر يأخذ في الاعتبار إيقاع النمو بوصفه عاملاً أساسياً ومن ثم يتعين البدء بوضع معايير للمقارنة تتيح تصنيف البلاد وفق تطور الواحد قبالة الآخر • ويمكن تعريف التنمية بأنها « تطور مقصود به أحداث تحول اجتماعي في صورة المساواة - كهدف نهائي - أمام الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبالة البلاد الأخرى التي تتمتع أيضاً بمستوى من الرفاهة المادية الأكثر ارتفاعاً » • ومن الواضح أن هذا التطور لا يتبع نفس الطريقة في جميع المجتمعات ، ومن ثم يورث أنواعاً ، غاية في التباين ، من التنظيم السياسي والاجتماعي •

ليس اليأس مصيبة ، ولكنه مرقع للغاية •

سبروليم بيت

اعتبار حثيث :

الحاجة الى التنمية هل المستوى الدول

كانت أزمة سنة ١٩٢٩ ضربة قاسية لكل الاقتصاديات المتقدمة بدءاً بالولايات المتحدة • ولكن آثار هذه الأزمة لم تلبث أن انتشرت بآثار

Métropole	(١)
Non industrialisés.	(٢)
Sunkel	(٣)

ما يمكن من الشدة في باقي بلاد العالم . ان كانت العودة الى توازن داخلي لم يتأخر تحقيقها في القوى الاقتصادية الكبيرة ، فقد كان الركود أعمق بكثير جدا وأكثر بقاء فيما يتعلق بالتجارة الدولية . وأخذت البطالة أبعاداً لم يكن من المستطاع أبدا الوصول الى تقويم حجمها .

وبعد فوات بضع سنوات انخرط عدد كبير من بلاد العالم في الحرب العالمية الثانية ، وكان أن أثارت العودة الى السلام ، عددا من المشاكل الجديدة ، ورأت البلاد المتقدمة صنائيا أكثر من غيرها ضرورة اقامة سوق واسعة للتعاون الاقتصادي وضعت حدا لانقسام العالم الى وحدات تطبق كل منها نظام الحماية الجمركية واتبعت القوى الكبرى سلسلة من التدابير تجنح الى العمل على ازالة آثار الحرب بصورة سريعة ولقد كانت معاهدة السلام مع ألمانيا من الناحية الاقتصادية أقل صرامة بكثير من الشروط التي وضعت في سنة ١٩١٨ ، وحصل ، مشروع مارشال ، معه الى كافة بلاد أوروبا مساعدة فعالة تتيح لها أن تصحح أحوالها بصورة سريعة .

وقد أفادت البلاد المتخلفة المستقلة من حيدتها لتبدأ عملية التصنيع التي حاولت بعد ذلك أن تعمل على دعمها . أما البلاد المستعمرة فقد قصدت الى الحصول على استقلالها . وإذا كانت هذه البلاد حصلت ، في أول الأمر ، على استقلالها بصعوبة وبطء ، فانها قد منحت ابتداء من عام ١٩٦٠ بصورة جماعية ودون صعوبة . ومع أن الاستقلال السياسي لا يعني بالضرورة الحصول على الاستقلال الاقتصادي ، فان الأول على الأقل واحد من الشروط اللازمة للثاني .

تقدير التنمية الاقتصادية وتقسيم العالم الى مناطق كبيرة

لم تكن تفاوتات مستويات المعيشة في أجزاء مختلفة من العالم ، قبيل الثورة الصناعية ، شيئا هاما للثاية . ولكن حقيقة عدم قيام هذه الثورة الا في بعض مناطق محددة بذاتها خلق بصورة سريعة فجوة بين المناطق الغنية وبين المناطق الفقيرة ، كما ترتب على هذه الثورة أيضا تفاوت في التنمية يعمق نفسه دون توقف . ومن أجل هذا أصبحت النسبة بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة في مستهل القرن العشرين ٢٠ : ١ بعد أن قدرت في القرن التاسع عشر ب ٤ : ١ وفي الوقت الراهن وصلت ٧٠ : ١ . وبالرغم من أن هذا الاختلال لم يزد سوى ٥٠٪ خلال القرن التاسع عشر ، فقد تضاعف عدة مرات خلال الأربعين سنة الماضية . وبين الجداول التالي هذه الظاهرة بصورة غاية في الوضوح .

نصيب الفرد من الدخل بالدولار الأمريكي

مقوما بالدولار في الوقت الراهن ١٩٧٠	مقوما بالدولار الأمريكي في ١٩٥٣				
	١٩٧٠	١٩٥٨	١٩٣٩	١٩٠٠	
					البلاد المتخلفة غير الاشتراكية
٢٠٥	١٣٥	١١٠	٩٠	٧٥	المجموع
٥١٠	٣٤٠	٢٥٠	١٩٠	١٦٠	أمريكا اللاتينية
١٤٥	٩٥	٨٠	٨٠	٦٥	آسيا
١٥٥	١٠٥	٨٥	-	-	أفريقيا
					جمهورية الصين الشعبية
٤٥٠	٣٠٠	١٦٠	-	-	البيانات الرسمية
٢٣٠	١٥٠	١٠٥	-	-	تقديرات الغرب
					البلاد المتقدمة غير الاشتراكية
٢٧٨٠	١٨٥٠	١١١٠	٦٩٠	٤٨٠	المجموع
٤٨٦٠	٣٣٣٠	٢٣٢٥	١٣٧٠	١٠١٠	الولايات المتحدة
١٩٧٠	١٣٦٠	٧١٠	٤٩٠	٣٧٠	أوروبا

ويمكن للمرء من خلال هذا الجدول أن يلاحظ أن العلاقة بين الدخل في البلاد المتقدمة في مجموعها وبين الدخل في بلاد العالم الثالث بلغت ٨ : ١ وعلى العكس من ذلك لو عقد المرء مقارنة بين البلاد الأكثر تقدما وبين البلاد الأقل منها ، فإن العلاقة تصل الى ٤٠ : ١ .

تكاليف النمو الاقتصادي

ترتفع التكاليف الاجتماعية (*) للنمو الاقتصادي أولا بأول مع تسارع هذا العنصر الأخير . يمكن أن يرجع ظهور مسألة تكلفة النمو هذه الى بداية الثورة الصناعية . غير أن الأسلوب الذي تعالج به هذه القضية في الوقت الراهن ، في البلاد المتقدمة جعلها قد تطوّر على نحو هائل . والواقع من الأمر أن الانتاج الاقتصادي في هذه البلاد قد أصبح من الوفرة

(*) هذه النتيجة تعني أن المصطلحات مشروعة على الصلحات ١٢١ - ١٢٣ (معاني

بعض المصطلحات) .

بحيث يرفع المرء لاعطاء الأولوية لمواجهة الكفاح ضد ظواهر هذا النمو وإيقاع الانتاج المشتومة : تلوث البيئة ، وظروف العمل الضارة وغيرها ومن ثم تخفيض ما يقفده المجتمع من جراء هذه الاضرار .

من المحتمل أن ينخفض قريبا ، في البلاد المزدهرة والمتقدمة اقتصاديا ، الطلب على المواد الاستهلاكية ، وفي الوقت نفسه يزداد على ما يطلق عليه في أيامنا هذه « كيف الحياة » . ان الدفاع عن الطبيعة والبيئة ، وتجديد ضواحي المدن الكبيرة (الأمر الذي لم يتحقق حتى وقتنا هذا نتيجة للمضاربة على العقارات) ، والتفتح الثقافي للمواطنين ، كلها أمور يجب ان تحتل مكانة أكبر في البرامج السياسية . وهناك اقتراحات عديدة في هذا الاتجاه وأشهرها ذلك الذي يدعو الى أن يحل مفهوم صافي الرفاهية القومية (١) محل اجمالي الناتج القومي (٢) . وهناك أيضا أحد رجال الاقتصاد الذي صنف فعلا البلاد حسب الاعانات التي تقدم للمسرح وللحفلات الموسيقية .

ولكن القضية تطرح نفسها على نحو مختلف تماما بالنسبة للبلاد المتخلفة . فواقع الأمر ، في الوقت الراهن ، أن المرء في مقبوره أن يفكر في أن المقدرة الانتاجية للإنسانية كلها ، يجب أن تتيح تجنب الآثار السلبية التي تثيرها عملية التصنيع . ويتعين ، من خلال هذا المنظور ، أن يصبح الكفاح ضد آثار النمو الاقتصادي غير المواتية ابتداء من تلوث البيئة حتى الإسراف في استخدام المواد الأولية ، الهدف صاحب الأولوية .

التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي :

انعدام النمو :

إذا أخذنا في الاعتبار التكاليف الاجتماعية التي لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية من أساسها وأخذنا أيضا المعطيات الحالية للثقافة الاجتماعية والمعطيات السياسية التي تتطلب سلسلة من الاستثمارات غير المثمرة برغم أنها نافعة اجتماعيا ، فيمكننا القول أن التنمية الاقتصادية تقف على شفا مرحلة من شأنها أن تمرقل النمو ان لم تضع نهاية له . ويستند مثل هذا القول الى ثلاث مجموعات من العناصر التي تبسـو كأنه لا يمكن تخطيها وهي :

(١) Bien-être national net (B.N.N.)

(٢) Produit national net (P.N.N.)

- (أ) انتاج محدود من المواد الغذائية نتيجة لنقص الأراضي القابلة للزراعة (نظرا لأنها قد استغلت فعلا) والمياه الصالحة للشرب أيضا .
- (ب) نفاذ الموارد الطبيعية الأمر الذي يبدو وشيك الوقوع بالنسبة لبعض المواد الأولية .

(ج) ارتفاع درجة التلوث .

ويمكن للمرء ، منذ الآن ، أن يؤكد أن بعض هذه العوامل لاثير خشية مبهمة وغير واضحة ولا أساس لها ، ولكنها على العكس من ذلك خشية حقيقية دانية بل وحقيقية . فعلا ، وأصبحت منذ الآن كأنها عائق ولناخذ النفط كمثال : فعلى أساس حصص الاستهلاك الحالية سوف تستنفد الاحتياطيات في عام ٢٠٠٠ . ومن أجل هذا السبب اقترحت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) (١) تخفيض ٢٥٪ من البترول الخام المستخرج موضحة أن هذا التخفيض يحقق في المدى الطويل ، نتائج إيجابية ليس فقط لأن العالم سوف يستغنى كميات أقل من البترول للأغراض العلوانية. بل لأن هذا الاجراء يقف حائلا دون استنفاد مصدر الطاقة هذا مبكرا ونحن نقرر في الوقت الراهن الأضرار التي جاءت نتيجة لزيادة أسعار البترول . والوسيلة الوحيدة للرد على هذا الموقف هو ايجاد مصادر جديدة للطاقة وبصفة خاصة تكثيف البحث في مجال الطاقة النووية وتطوير استخدامها على نحو سريع . وحتى يحين ذلك الوقت لا يبقى أمامنا سوى الأمل في قمع معدلات النمو متناهية الزيادة التي سجلتها السنوات الأخيرة في أوروبا الغربية واليابان .

من الحكمة أن نعد خطة للتوقعات على المستوى الدولي . ولعله من المناسب أن نضيف الى العوامل الثلاثة التي سبق ذكرها ، زيادة السكان ودرجة ايقاع حركة التصنيع أيضا . وتوصف هذه الزيادات بأنها أسية أى أن بعض عناصرها غير معروفة لنا كما أننا نجهل الوسيلة التي يتم بها تطور هذه العناصر . ونظرا لأنها تتركز على متوسط الايقاع المطرد للسنوات الماضية ، فيتميز إذن اعداد توقعات أو خطط اذا كان ذلك ممكنا حتى عام ٢١٠٠ . وتظهر الخطوط البيانية (في الرسم رقم ١) مساحات الأراضي القابلة للزراعة التي نقصت منذ نهاية القرن الماضي في الوقت الذي زادت فيه حاجات الناس من المواد الغذائية زيادة هائلة نتيجة لزيادة السكان (الرسم البياني رقم ٢) حتى في البلاد المتقدمة التي زاد فيها عدد سكان المدن بصورة أقل . وفيما يتعلق باستنفاد

Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP), (١)

الموارد الطبيعية فليس في المستقبل مجال للتناؤل ! ويظهر العمود رقم ١ في الجدول التالي السنوات التي تستنفد معها الاحتياطيات المؤكدة إذا استمر الاستهلاك بنفس الإيقاع الحالي ، ويظهر العمود رقم ٢ السنوات التي تستنفد معها الاحتياطيات إذا ما زادت خمسة أضعاف .

عدد السنوات التي تتفد معها الاحتياطيات

المواد	في حالة الاحتياطيات المؤكدة	في حالة مضاعفة الاحتياطيات خمس مرات
الألمنيوم	٣٦	٥٥
النحاس	٢١	٤٨
الزئبق	٢١	٦٤
النيون	٤٥	٩٤
الغاز الطبيعي	٢٢	٤٩

احتياطي الأراضي القابلة للزراعة

وفيما يتعلق بالرسوم البيانية الموضحة (لوحة ٧) ، فقد استخرجت التنبؤات ابتداء من ثلاثة معطيات مختلفة . فيوضح الرسم البياني الأول أن العالم قد دخل فعلا في مرحلة أقل نصيب للفرد من نمو الانتاج الصناعي ، كما يظهر هذا الرسم أيضا أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، سوف يشهد مرحلة الهبوط الصافي الذي يزداد حدة في عام ٢٠١٠ مع العودة الى ما كان عليه الموقف في القرن الماضي وسوف يهبط انتاج المواد الغذائية بصورة مماثلة تقريبا ، في حين أن السكان سيتزايدون ، وترتفع في نفس الوقت آثار التلوث . أما فيما يتعلق بالمنحنيين الآخرين ، فانهما أقل إثارة برغم أنهما يكشفان أيضا عما يمكن أن يسمى بالاعتماد المتزايد (١) ثم يتلوه الهبوط .

وبرغم ذلك فقد أعد هذا الرسم على افتراضات بذاتها تتحكم فيه على نحو خطير . وأكثر هذه الفروض أهمية هو تقدير التقدم التكنولوجي باقل من قدره ، الأمر الذى يمكن ، كما سبق تأكيده ، أن يغير التوقعات على نحو هائل بفضل تطوير استخدام الطاقة الذرية بصورة خاصة . وثمة فرض آخر لا يمكن طرحه جانباً إلا بصعوبة وهو المحافظة على معدل زيادة السكان عند ٢٪ سنوياً نتيجة لأن التنمية الاقتصادية تتجنب إلى الحد من إيقاف النمو السكانى ولأن مفهومها جديداً للديموجرافيا يجب أن يتجه إلى الهدف نفسه . وتميل دائماً دراسة هذه الأرقام المجردة إلى أن تخفى التفاوتات الكبيرة الموجودة فى العالم ككل التى اكتمل رينيه دومون (١) بقوله : « ان البورجوازي الأمريكى يبدد من الطاقة والمعادن خمسة أضعاف ما يستهلكه فلاح بيهار » (٢) .

وقبل أن نسرد باختصار الحجج التى تورثها التنبؤات السابقة ، يكفي أن نشير إلى أنها جاءت من جانب نادى روما (٣) ببادرة من أوريليو بيتشى (٤) والكسندر كنج . لقد قدمت لهما خدمات مهده ماساشوسيتس للتكنولوجيا (٥) المعروف اختصاراً بـ MIT بالتعاون مع جاي فورستر (٦) بالإضافة إلى عدد كبير من المساعدين من رجال البنوك ورجال الصناعة البارزين أو من بين أوساط المثقفين الذين يعرفون أحوال العالم المعاصر حق المعرفة . وفيما يتعلق بالافتراضات ذات الطبيعة القليلة التى سبق ذكرها ، فإن التوصيات والنتائج التى انتهى إليها نادى روما كانت محل دراسات جادة وآثار - وهذا ضرورى - نقاشاً كبيراً .

وقد أسفر كل هذا عن توصيتين أساسيتين : (أ) إقلال الاستثمارات الصناعية (وبخاصة فى مجال الصناعات الملوثة للبيئة) بنسبة تعادل استهلاك رأس المال المادى (ب) وخفض معدل نمو السكان .

وترتيباً على ذلك فإن هاتين التوصيتين لا تعملان ، من الناحية العملية ، أن تكونا مجرد أمنية لأن يحافظ المستقبل على الوضع الراهن الأمر الذى يستتبع ، من الناحية المنطقية الإبقاء على تفاوتات مستويات المعيشة الموجودة فى العالم .

René Dumont,	(١)
Bihar,	(٢)
club of Rome.	(٣)
Aurelio Peccei	(٤)
Massachusetts Institute of Technology,	(٥)
Joy Forester,	(٦)

واختلاف وجهات النظر فيما يختص بهاتين التوصيتين أصبحت فعلا (وستظل كذلك) مذهلة للغاية . ومن بين وجهات النظر الأكثر ميلا الى التطرف يكفى أن نذكر ، فى المحل الأول ، آراء أولئك الذين لا يرون فى أعمال نادى روما سوى وسيلة للاتصال عن الصناعات التى تنتج سلعا غير ملوثة - وهى من ناحية أخرى غالبا ما تنتمى الى مجموعات تمتلك أيضا صناعات تفضى الى تلويث البيئة للغاية ! ولا يقل عن ذلك تطرفا موقف المشايخين لالغاء النفقات الحربية التى تبلغ حوالى ٢٠٠.٠٠٠ مليون دولار وتحويلها الى استثمارات فى قطاع الزراعة أو فى الصناعات الزراعية .

وبالرغم من ذلك فإن الناس جميعا يقفون الى جانب الراى القائل بأن يحل محل أسلوب التنمية من خلال القطاع الخاص (الذى لا يقيم وزنا للتكلفة الاجتماعية) ، أسلوب آخر موجه ، بدرجة أكبر ، الى الرفاهية الاجتماعية والتعليم ، والعلوم (الأبحاث الأساسية والعلوم التطبيقية على السواء) . ومن شأن طبيعة هذا التوجه أن يعدل بصورة أساسية التوقعات التى تظهر على الرسوم البيانية .

التصنيع والتنمية الاقتصادية

دور الصناعة الخامس

يمكن اعتبار الصناعة أساس التنمية الاقتصادية ذلك أن التحولات الاقتصادية الأكثر اثرا لم تقع ، بصورة عامة ، الا بعد قيام الصناعة وانتشارها . ويظهر الجدول التالى الارتباط بين حركة التصنيع وبين مستوى التنمية : فكلما ارتفعت أهمية الصناعة ، اتسع نطاق التنمية . وبالمثل فإن القطاعات الزراعية والمنجمية تتطور بطريقة عكسية ذلك أنها تتراجع على نحو منهجى ، بينما يمر القطاع الثالث - قطاع الخدمات - بمرحلتين أساسيتين : فيزداد حجمه فى أول الأمر بسرعة كبيرة ، ثم تبدأ أهمية القطاع الثالث النسبية فى التقلص بمجرد أن تصل حركة التصنيع مستوى أكثر ارتفاعا . يتعين ، مع هذا ، الإشارة الى مرحلة ثالثة تظهر فى الاقتصاديات مفرطة التقدم ، حيث يعود قطاع الخدمات الى الارتفاع مرة أخرى بصورة مذهلة .

ويعتبر أمرا مفيدا للغاية تطبيق دراسة المشروطية (١) ونتائج الثورة الصناعية على البلاد المتخلفة لأن ذلك يتيح التنبؤ بالمرحل التى لم يزل على هذه البلاد أن تقطعها لتحقيق مستوى حقيقى من التنمية .


عناصر اجمالي الناتج الداخلي
(١٩٥٠ - ١٩٥٩)

التقطعات			نصيب الفرد من الدخل
الثالث (الضمات)	الثاني (الصناعة)	الأول (الزراعة)	
Z٣٣	Z٢٠	Z٤٧	البلاد النامية
Z٣٥	Z٢٥	Z٤٠	اقل من ١٢٥ دولارا
Z٤٥	Z٢٥	Z٣٠	من ١٢٥ - ٢٤٩
Z٤٦	Z٢٧	Z٢٧	من ٢٥٠ - ٣٧٥
Z٣٧	Z٥٠	Z١٣	من ٣٧٥ - ٥٠٠
			البلاد المتقدمة

النموذج الأول :

الثورة الصناعية الانجليزية

يعتبر الغالبية العظمى من الكتاب ، أن الثورة الصناعية تنطوى على انفصام ماضى المجتمع أو البلد القريب . وترتيباً على ذلك لا تصبح الاستمرارية طابع عملية التصنيع . والواقع أن آراء غاية فى التنوع تجاهه ، أسلوب مواجهة هذا الانفصام فيوجد ، فى المحل الأول ، أولئك الذين يعتبرون أن هذا الانفصام يحدده ، بصورة أساسية ، تركيز وسائل الإنتاج فى أيدي أقلية اجتماعية بينما ترى الأغلبية نفسها وقد تجردت شيئاً فشيئاً من الوسائل التى كانت تمتلك منها القليل . ويرى كتاب آخرون أن ادخال الآلة هو العنصر الأساسى . ويرى آخرون أن التجارة الخارجية تؤدى الدور الحاسم . ويمكن للمرء أن يضيف لهؤلاء مجموعة رابعة تعتبر ، ظهور صغار الزراع بأعداد ضخمة وصغار صناع السلع سواء أكانوا مهرة أم لا ، العنصر الرئيسى .


 وهكذا يكون المبنى منا ويعبر عن المبنى
 فليس هناك سوى وسيلة واحدة للمبنى حتى ولو كان هذا
 المبنى فناناً من عهد سحيق
 نشأت هذه الأشياء المبنى الذى يساعدنا فى فهم طبيعتها ، والوقوف
 على سماتها وربطها مع حقائق الحياة الحديثة أو انعدام
 الارتباط أو ضعفه
 General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
 Bibliotheca Alexandrina
 د. ب. ق. م.

اسباب الثورة الصناعية في إنجلترا :

لم يكن هناك حتى منتصف القرن الثامن عشر ما يوحى بأن ظاهرة تحول وشبكة الحثوث في إنجلترا ، وحتى في المناطق ذات الاقتصاد الأكثر تطورا مثل اسكتلندة وويلز ، لم يكن يجد المرء حقا عملية نمو اقتصادى سريعة . ومع ذلك فيمكن للمرء ، في الوقت الراهن ، الكشف عن خمسة عوامل تيسر هذه الظاهرة بطريقة مباشرة :

الأول : تطور الثقافة وقيام الايديولوجيات والمستويات الفنية التى تيسر انتشار الليبرالية الاقتصادية .

والثاني : تقدم العلوم وفنون الصناعة التى تزودنا بالعناصر اللازمة للانتاج الكبير (مثل الآلة البخارية) .

والثالث : نمو السكان العامل الذى يزيده كثيرا المروض من القوة العاملة من ناحية ، ويرفع الطلب فى الأسواق من ناحية أخرى .

والعامل الرابع : يرتبط بالتراكم الأصيل لرأس المال المترتب على تجارة خارجية مزدهرة وعلى مصادر داخلية ومنوعة للربح فى نفس الوقت ، ويتمثل ذلك بصورة خاصة فى الزراعة التى يشكل تقدمها .

العامل الخامس : وواقع الأمر أن الثورة الزراعية يمكن اعتبارها عاملا حاسما بما تعنيه فى حد ذاتها أو بما تتيحه من تحولات وبخاصة فيما يتعلق بما تحتاجه ، من رجال ، اقامة صناعة ناشئة قوية : منظومون ، ومنتجون ومستهلكون .

وخلال الثورة الصناعية لم يقع النمو بطريقة متناسقة ناسقا مطلقا . وظهر هذا الوضع فى إنجلترا فى صناعة القطن - بوصفها القطاع الناشئ - التى جرت فى أذialها بصورة معينة ، الاقتصاد فى مجبوعه . والواقع أن نمو هذا القطاع كان مذهلا : تضاعف ست مرات انتاج القطن فيما بين سنتي ١٧٧٣ - ١٧٩٨ . وفيما بين سنتي ١٧٨٠ - ١٨٥٠ ضربت إنجلترا مثلا لظاهرة غير مسبوقة تماما فى تاريخ العالم : تضاعف مرتين نصيب الفرد من الانتاج . وتضاعف بدوره فيما بين عامي ١٨٠٠ - ١٨٥٠ اجمالي الناتج القومى مما اتاح لإنجلترا أن تسجل القرن العشرين وقد حققت تقدما خالصا على منافسيها . وقد حافظت على هذا الوضع ، بلا منازع ، طوال النصف الأول من هذا القرن .

حركات التمنيع الثانوية

فرنسا ، ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان

ظلت فرنسا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بلدا زراعيا في الأساس . ففي عام ١٨٥١ كان يشتغل ٧٥٪ من سكانها بالزراعة ، وكانت الصناعة في صورة مشروعات عائلية أو وحدات انتاج صغيرة . وكان يتمنى على فرنسا أن تنتظر حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لكي ترى ظهور المشروع الكبير بطريقة لا رجعة فيها .

وتستمر حالة ألمانيا ، الانتباه كثيرا ذلك أن النظم القطاعية التي قضت عليها في فرنسا ثورة سنة ١٧٨٩ ظلت موجودة في أوائل القرن التاسع عشر . ان ألمانيا وقد كانت تثق في قوة هيئاتها المهنية التقليدية وفي قدرة الادارة المركزية والادارة البلدية ، ساد فيها الملاك الزراعيون الكبار الذين أطلق عليهم اسم Junkers . وقد طرأ هذا الموقف سائدا حتى اعلان قيام التزولفرين (*) (الاتحاد المجرى) وانشاء السكك الحديدية .

ولم تكد تبدا خلال الفترة ١٨٥٠ - ١٨٦٠ ، عملية التنمية الاقتصادية حتى دفعها الى الامام المضارفة الصناعية الكبيرة التي انشأها الملاك الزراعيون . وعلى هذا الأساس لم تقع تغيرات جوهرية في الهيكل الاجتماعي للطبقة التي ظلت تحتفظ بالسلطة : فقد تحول ملاك الأرض ، الى رجال المضارفة .

(*) Zollverein . وهذه التسمية مكونة من كلمتين Zoll أى الجمارك
verein أى الاتحاد (للترجم)

وهذا هو نوع التنمية الذي يسمى « النموذج البروسي » (١) .

انطلقت الصناعة ، في البلاد الأخرى ، في ظل الحماية الجبركية ، وفي الغالبية العظمى من الحالات ، بفضل الصناعة القطنية الحافزة التي تسلك من بين ما تتفرد به ، فتح أسواق جديدة من خلال تطوير وتنمية السوق الخاصة بها . وقد كان هذا الحال في إيطاليا (بيمون ولومباردي) (٢) وفي غيرها من بلاد أخرى عديدة . وبالرغم من ذلك فحركات التصنيع هذه لم تتبع النموذج الانجليزي تماما لأنها قامت في بيئة اقتصادية ، وسياسية ولايدولوجية مغايرة . ويكفي أن نعيد الى الأذهان في هذا المجال حرية التجارة التي كان يستمتع بها البريطانيون والنضال الضار الذي واصلت القيام به ضد الحرية التجارية ، البرجوازيات القومية الأخرى . وبرغم ذلك فإن عوامل عديدة جاءت من بريطانيا العظمى وبصفة خاصة التجربة الصناعية ، والتكنولوجيا . وحتى بعض تدفقات رؤوس الأموال ، مارست أثرا إيجابيا في البلاد الأخرى .

وتقدم اليابان حالة غاية في التفرد . فبرجع تطور صناعة اليابان الحديثة الى ثورة مييجي (٣) (١٨٦٨) التي باشرت اصلاحا زراعيا ، وحقت تحولا في البنيان الهيكلي القطاعي وآزرت عملية تضخيمية اتاحت الفرصة أمام تراكم الأرباح . قويت حركة التصنيع بفضل تدخل الحكومة المباشر التي قامت ، في الأيام الأولى ، بإنشاء وتمويل مشروعات جديدة تحولت ، بعد مرور عشرين عاما ، الى رؤوس أموال خاصة . لقد أخذ نجاح اليابان (وهو الحالة الوحيدة خارج أوروبا الغربية) على مذهبنا عنصرا تضاعف اجمالي الناتج القومي أربع مرات فيما بين عامي ١٨٨٥ - ١٩٣٥ . والواقع من الأمر أن توسع اليابان الحربى - حرب مع الصين (١٨٩٤ - ١٨٩٥) ، وحرب مع روسيا (١٩٠٤ - ١٩٠٥) ، واحتلال منشوريا (١٩٣١ - ١٩٤٥) - أسهم بقسط وافر في التمجيد بأيقاع النسو .

نسبة الى ولاية بروسيا وكانت اقوى	Modèle prussien	(١)
الولايات العديدة التي اتحدت وكونت ألمانيا فيما بعد .		
(للترجم)	Piémont et Lombardie,	(٢)
	Révolution Meiji	(٣)

ظهور الولايات المتحدة

احتل الاقتصاد الأمريكي منذ بداية القرن العشرين مكان الصدارة في المجال المولى ، ورغم ذلك فان تاريخ أمريكا يتميز بصورة أساسية بأن ثورتها الصناعية قد أُنجزت خلال فترة قصيرة للغاية .

يذكر المرء أن عدد سكان الولايات المتحدة في عام ١٧٩٠ لم يتجاوز أربعة ملايين نسمة ، بينما يبلغ تمددها في الوقت الراهن ما يزيد على مائتي مليون . وفي غضون القرن الثامن عشر عمل عنصران على عرقلة تنمية هذا البلد : الأول سيطرة بريطانيا العظمى التي كانت ترى إلى الإبقاء على هذه الولايات منطقة زراعية ومنطقة مناجم والثاني نقص الأيدي العاملة .

ولم تكد تحصل الولايات المتحدة على استقلالها عام ١٧٨٣ حتى سرعان ما أرسيت قواعد السياسة توسعا اقتصاديا تحوطه حماية جمركية قاسية . وضعت الولايات المتحدة خطة اشتغال عامة طموحة ، ووضعت نظام ضرائب يهدف إلى تشجيع الصناعة وتزودت باطار سياسى يتجسد في دستور يقف بوضوح وصراحة الى جانب المشروع الحر .

ومنذ ذلك الوقت أصبح في الامكان اعتبار الابتكارات الفنية مفتاح التوسع الاقتصاد الأمريكي . لقد استطاع الفريد مارشال الاقتصادى المرموق ، القول بأن نموذج الصناعة الأمريكى كان نوعا من « جذور » القواعد التى قام عليها الانتاج الكبير ، بينما ظلت الصناعة الأوروبية (والفرنسية منها على وجه الخصوص) مرتبطة بالبحث عن مجموعة متنوعة من المنتجات تشتهر بوجودتها .

أفضت سياسة العزلة التي أتبعتها الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى إلى أن اتجه إليها جزء من الطلب الخاص بالبلاد المتحاربة مما يعني تزويد الصناعة بعنصر اضافي لنمو انتاجها وجعله أكثر اهتماما بالسوق الخارجية .

ولم تعرف مرحلة التوسع هذه سوى ضربة من التوقف غاية في القسوة : ذلك أن أزمة عام ١٩٢٩ وضعت بصورة أو بأخرى ، نهاية للتفاؤل اللامحدود الذي ساد أمريكا حتى ذلك الوقت . عاد الإصلاح الاقتصادي مع تطبيق اجراءات مبدأ تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية الذي وضعه روزفلت .

ولم يستيق سوى خطة الأشغال العامة الهائلة التي أتاح تنفيذها تقديم فرص عمل لجانب كبير من العمال الذين تعرضوا للبطالة نتيجة للأزمة .

وبإتداء من عام ١٩٣٩ أعطت الحاجة لتلبية الطلب المتزايد لبلاد الحلفاء التي اشتركت في الحرب العالمية الثانية ، دفعة حاسمة للصناعة الأمريكية .

تفسيرات التنمية العريضة

المدرسة الكلاسيكية

آدم سميث وريكاردو

وضع آدم سميث الاسكتلندي أول نظرية حديثة للتنمية الاقتصادية في كتابه « البحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » (١) عام ١٧٧٦ . وتهلّف نظرية آدم ، بصورة خاصة ، إلى تحليل الطريقة التي يمكن بها الانتقال بسرعة من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم . ومن الطبيعي ، إذن ، أن تحصل صحوة البلاد النامية الأخيرة على تجديد الاهتمام بكتاب آدم سميث المهجور . يتعين على العولمة أن توجد اطارا سياسيا مستوحى من نظرية « دع الأمور تجري في أعنتها » (٢) من خلال انقاص تدخل المالية الصامة إلى الحد الأدنى بهدف الحصول على اكفا تخصيص (*) للموارد الانتاجية . وبالإضافة إلى ذلك فمن الضروري وجود

(١) المعروف اختصارا باسم « ثروة الأمم » .

(٢) ترجمة أخرى اعتقد انها أكثر دقة من « دع يعمل ، دع يمر » وهي الترجمة

التي جرى الكثيرون عليها لنظرية laissez faire, laissez passer (المترجم)

تراكمات رأسمالية سابقة وأن تكون السوق قد اتسعت فعلا . واتساع السوق في شأنه أن يتيح ، من ناحية ، تحقيق توزيع الناتج توزيعا جيدا ، ويدفع من ناحية أخرى الى تطوير تقسيم العمل اللازم لجعل الانتاج أرخص .

وبالرغم من ذلك فقد اتخذ آدم سميث مواقف انتقالية بذاتها ، وكان يتعين انتظار مجيء ريكاردو الذى ألف بين تحليلات سميث ومالتس لكى يشكل منها نظرية التنمية الاقتصادية الكلاسيكية التى تهدف بصورة أساسية الى تفسير عملية نمو الاقتصاد التقليدى كلها ابتداء من الرأسماليين المزعومين حتى تنتهى ، طبقا لريكاردو ، الى نوع من الركود العام والضعف التدريجى . ويبسط الكلاسيكيون الاستدلال الآتى : بمجرد تجمع الظروف التى تتبع انطلاق عملية النمو ، يفضى التراكم الرأسمالى الجديد الى زيادة الطلب على القوة العاملة الذى ينطوى على زيادة « أجر السوق » (*) بالنسبة لأجر الكفاف (**) . ومع ذلك فطبقا لنظرية مالتس عن السكان ، يؤدى استمرار الأجور المرتفعة الى نمو السكان على أساس متوالية هندسية (بينما لا تزداد المواد الغذائية الا بمتوالية حسابية) بحيث أن الطلب على الأيدي العاملة يرتفع حتى يتطابق أجر السوق من جديد مع أجر الكفاف . ومن ثم يحدث تعديل بين نوعى الأجر ينتهى بارتفاعهما . وبالرغم من ذلك فإن أجر الكفاف لم يعد هو نفسه نتيجة لتطور الحاجات الاجتماعية ومن ثم الحاجة الى كميات أكبر من المواد الغذائية من الآن فصاعدا . ويترتب على ذلك ضرورة فلاحية أرض جديدة تشمل الأقل خصوبة التى ظلت هامشية . ويتطلب استغلال هذه الأراضي نفقات أكثر ارتفاعا بالنسبة للوحدة الواحدة مقابل غلة أقل ، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية . وبالرغم من أن الأجور النقدية تبوء أكثر ارتفاعا عما كانت عليه عند بداية عملية التنمية ، فواقع الأمر أن ارتفاع الأسعار يفضى الى الهبوط بالأجر النقدى الى مستوى أدنى من حد الكفاف . وارتفاع تكاليف المعيشة هنا يفيد منه اذن ملاك الأراضي ذات الخصوبة الجيدة التى تظل نفقات الانتاج الخاصة بها على ما هى عليه . ومن المؤكد أن هذه النفقات يمكن أن تنقص من الربح الجديد على حساب أصحاب رؤوس الأموال الذين يرون الربح الصافى المخصص لهم وقد هبط . وهكذا يقل ما يعود على أصحاب رؤوس الأموال من منافع فى كل مرة أكثر فتأخر حتى يأتى الوقت الذى ينعلم فيه المحافظ لاجراء مزيد من تراكم رأسمالى . ومن ثم يرى الناس ، دون وجود أزمة ، الاقتصاد الرأسمالى وقد دخل في ركود تام « كما لو كان في محيط كبير » .

ومع ذلك فقد فتح ريكاردو طريقا نظريا آخر سار فيه ماركس ومفكرون آخرون أكثر راديكالية . وطبقا لما ينادى به ماركس يمكن للتجديتات التقنية وتقدم القوى المنتجة أن تصبح وسيلة تحمي مراكز الرأسماليين ولكن تعرض الطبقة العاملة لازمة بظالة من العسر التغلب عليها .



ريكاردو الاقتصادى الآخر البارز من المدرسة الكلاسيكية

تفضى تحليلات كل من ريكاردو وماركس الى نتائج مختلفة ليس فقط فى المجال الاقتصادى ، بل وعلى المستويين السياسى والاجتماعى أيضا . وطبقا لماركس يجب أن تقع المواجهة بين ملاك الأرض وأصحاب رؤوس الأموال تاركين الطبقة الكادحة (البروليتاريا) فى مواقع محايدة ان لم تكن متضامنة مع رأس المال . وعلى العكس من ذلك فالصدام بين مصالح الرأسماليين وبين مصالح العمال العاطلين ، حسبما ينادى به ماركس ، سوف يكون الاحتكاك الذى يحدد النظام .

ويمكن للمرء أن يذكر جون ستيوارت ميل الذى لم يكن ثوريا بل مصالحا . لقد فرق بين قوانين الإنتاج التى تنتمى الى النظام « الطبيعى » - ومن ثم دائمة لا تتبدل - وبين قوانين التوزيع وقوانين التبادل التى تنتمى الى النظام الاجتماعى ويمكن تعديلها سياسيا .

وهكذا ظهر منذ ريكاردو ، اتجاهان كبيران في العلوم الاقتصادية:
الأول اتجاه حر ذو طابع اصلاحي ويسوده نوع من التفسير الكلاسيكي
 الجسدي (١) الكبير ، والثاني اتجاه اشتراكي أخذ به الاشتراكيون
 بالريكارديون ثم ماركس وكل من سوف يتلقون الرسالة الثورية .
ماركس

يقع مفهوم « فائض القيمة » (٢) من نظرية التنمية الاقتصادية
 الماركسية موقع المركز من الدائرة . يمكن أن يقترب هذا المفهوم على
 المستوى الاجتماعي من « صافي الربح » طبقاً لكيبنز (٣) أو « الربح
 الصافي لأدم سميت وريكاردو » . ويحدد هذا المفهوم جملة ما يتعلق
 بالتشغيل الاقتصادي لرأس المال أى الأرباح والربح . وعند ماركس
 يقابل « فائض القيمة » مفهوم القيمة التى يضيفها على أى منتج ، فائض
 العمل (٤) الذى تحققه الطبقة العاملة ويميز شكل الاستغلال الذى يمارسه
 الرأسماليون . ويشكل فائض القيمة وهو يمثل مصدر ربح الرأسمالى
 كله ، جزءاً كبيراً يعاد استثماره من خلال الدورة الاقتصادية الأمر الذى
 يتطو على عملية التراكم الرأسمالى .

وطبقاً لنظرية ماركس الاقتصادية يتطو الإنتاج على وجود قطاعين
 كبيرين : قطاع وسائل الإنتاج (٤) وقطاع وسائل التبادل (٥) . والقطاع
 الأول أهم بكثير من القطاع الثانى . وب نفس الطريقة يتحلل رأس المال
 من وجهة نظر تشغيله اقتصادياً الى رأس المال الثابت ورأس المال
 المتغير (٦) . وتشكل العلاقة بين النوعين من رأس المال ، « التكوين
 المضمون لرأس المال » (٧) .

ان ظهور الاقتصاد الحديث أو الرأسمالية الصناعية ، سبقته فترة
 « تراكم رأس المال البدائى » الذى يتحقق فى ظل مجموعة من الظروف
 من بينها الثورة الزراعية ، والهجرة من الريف الى المدن والمصانع وتنمية
 وتطوير التجارة الخارجية . وبمجرد أن تبدأ عملية التراكم التى تشتمل
 على تحويل أكبر فأكبر من فائض القيمة فى وسائل الإنتاج والتبادل ،
 فإن حجم رأس المال المستثمر يتطلب قدراً مناسباً من العمل « الحى »

néo-classique,	(١)
Plus-value	(٢)
Quemay	(٣)
Moyens de productoin,	(٤)
Moyens d'échange,	(٥)
Capital constant, capital variable,	(٦)
Composition organique du capital,	(٧)

أو - في واقع الأمر حجما معيناً من القوة العاملة التي تقسمها الطبقة العاملة - وعندما يكون الطلب غاية في القوة ، فيضطر أصحاب رؤوس الأموال إلى أن يترفوا من « جيش الاحتياط الصناعي » للطبقة الكادحة الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر القوة العاملة (الأجر) أي حصة العمل الاجمالية على حساب انقاص حصة رأس المال - أي فائض القيمة • وعندئذ ، ينفخ الرأسماليون ، أصحاب وسائل الإنتاج ، إلى إعطاء الأولوية للاستثمار في التقنيات الجديدة الأمر الذي يتيح القصد في استخدام



كارل ماركس • كان لأعمال هذا تفكر الاقتصادي الألماني
تأثير كبير على كل نظم الفكر في المجتمع الحالي •

القوة العاملة مما ينتهي ، تبعاً لذلك ، الى انخفاض سعرها . ومع ذلك ، فيحدث أن يتم تراكم رأس المال بسرعة كبيرة تتيح ادخال تقنيات انتاج جديد وفي الوقت المطلوب ، ومن ثم يستوعب رأس المال « جيش الاحتياط الصناعي » بأكمله مما يترتب عليه انخفاض فائض القيمة انخفاضاً كبيراً من شأنه أن يعرقل ، الاستثمارات في نفس الوهلة : وعندئذ يحدث انهيار سعر الأيدي العاملة ، وانتشار البطالة وحلول الأزمة الاقتصادية كنهاية للعملية .

وطبقاً لما ينادى به ماركس ، فإنه قانون الرأسمالية الذي يتطلب سيده الحسن تراكماً رأسمالياً حتى يتحقق النمو الاقتصادي . غير أن لهذا التراكم نفسه أثراً مضاداً هو ظهور مراحل الأزمة والتوسع المتلاحقة . ويوجد في النظام ، بالإضافة الى ذلك ، عدد من متناقضات أخرى كذلك ، التي أبرزها انجلز عندما أوضح أن القدرة الانتاجية تجنح الى الزيادة على أساس متوالية هندسية في الوقت الذي يزيد فيه الانتاج طبقاً لتوالية حسابية . وثمة آثار أخرى ضارة تنشأ عن النمو من بينها تركيز المشروعات وتركز رأس المال المصرفي وهو ما يعين ابرازه .

ان افكار الطبقة الكادحة التدريجي نتيجة لتقسيم المجتمع الى طبقات اجتماعية ذات مصالح متعارضة يمكن مواجهته مع ارتفاع مشقة العمال اما على نحو مطلق واما على نحو نسبي . ان نهاية النظام الرأسمالي ، حسبما ينادى به ماركس وانجلز سوف تأتي لازمة اقتصادية . وطبقاً لما ينادى به لينين فإن الدور الحاسم سوف تؤديه البروليتاريا من خلال تصرف ماركس من شأنه أن يسارع من انهيار النظام .

الفكر النيوكلاسيكي :

لقد وضع ألفريد مارشال النموذج المثالي للعصر الفيكتوري ، النموذج النيوكلاسيكي للتنمية . ان التنمية الاقتصادية تعتمد على كيف وكما السلع الرأسمالية التي تتوقف كميتها بدورها على حجم رؤوس المال والعمل المتاحة .

وترتبط التنمية بدرجة عالية بالعلاقة بين رأس المال والعمل بحيث لا يكون الارتباط بينهما الا ايجابياً . ان عائد رأس المال شأنه في ذلك شأن عائد العمل هو دالة لانتاجية كل منهما الأمر الذي يفترض وجود مركز متوازن مع تشبيل كل عوامل الانتاج بطريقة فعالة . ولعل الانتاجية

الخاصة برأس المال يمكن قياسها بواسطة كمية الطيبات (١) المنتجة بفضل الاستثمارات الجديدة . وترتيباً على ذلك فلكي تحدد نسبة عائد رأس المال الظلي ، يتعين استخراج حاصل قسمة مبلغ رأس المال المستثمر على حجم الانتاج الأمر الذي يجب أن يشمل الاستثمارات الأخيرة وكل العناصر التي سبق تكوين رأس المال منها . فلنفترض أن صناعة ما ترغب في رفع انتاجها وتخطط للحصول على مكينة أو عدة مكينات لضافتها الى ما هو موجود فعلاً في مشروعها . فإذا كان نمو الانتاج الذي يأمل المشروع الحصول عليه بفضل هذه الاضافة يعادل أو يزيد على نسبة الفائدة السائدة في السوق ، فإن الاستثمار الجديد قابل للاستمرار . وترتيباً على ذلك فإن الانتاجية الخاصة بالمكينة الجديدة تقدر ابتداءً من زيادة الانتاج اللاحقة للحصول على هذه المكينة . ويؤخذ العائد الجديد أساساً لاتخاذ القرار الخاص باستثمارات المستقبل وذلك في نطاق ما تؤثر به الاضافة الأولى في عائد المشروع الإجمالي .

وفيما يختص بالعمل فسوف يحصل ، في صورة أجور وعوائد متنوعة ، ما يعادل كمية البضائع المنتجة وذلك بفضل استخدام عدد معين من العمال . وبمعنى آخر فسوف يحدد ما تحصل عليه اليد العاملة بدلالة زيادة الانتاج اللاحق لتشغيل العمال الجدد . ولنضرب مثلاً بمصنع يشتغل فيه مائة عامل وبإنتاجية تقدر بالف دولار في اليوم . فإذا أصيب عامل جديد ، فترتفع قيمة الانتاج الى ١٠٠٨ دولار فسوف تستخدم هذه العولارات الزائدة وقدرها ثمانية لتعديده اجر هذا العامل الأجير وعائد المائة عامل القدامى أيضاً . ومن المؤكد أن هذه الأجور تتحدد من وجهة النظر الاقتصادية البحتة بعيدة عن نطاق أية اعتبارات أخرى مثل العناصر التنقيابية .

ومما يتميز به هذا النموذج بصورة أساسية هو أن عوامل الانتاج كلها يتم تشغيلها تشغيلاً كاملاً وعلى نحو دائم . ومما لا ريب فيه أنه لا بد من التسليم بوجود قدر من المرونة أساساً فيما يختص بحساب الأسعار والأجور . وترتيباً على ذلك يتعين على المنظم فيما يتعلق بالعمل أن يحرص على زيادة حصة ، العمال إذا ما اتجهت الأجور الى الانخفاض ، مع المحافظة تماماً على التشغيل الكامل . وبهذه الوسيلة يمكن أن يتلاحق النمو الاقتصادي على نحو متوازن متفادياً بذلك النزاعات والأزمات والصدمات .

(١) ترجمة الكلمة goods أو marchandises . وقد جاءت في القرآن الكريم بهذا المعنى في أكثر من آية : « وكالوا من طيبات ما رزقناكم » ..

وبسبب صرامة تكوينها كانت هذه النظرية أساس مجموعة من المفاهيم التي استخدمها ، فيما بعد ، اقتصاديون ذوو اتجاهات متباينة . ورغم ذلك فسرعان ما أظهرت الافتراضات التي بنيت عليها هذه النظرية أنها تنقسم بنوع من المثالية ، وأن عدم كفاءتها برزت بوضوح على الأقل في موضعين : في أول الأمر عند نهاية القرن الماضي في تفسير البطالة ثم في عام ١٩٢٩ للإسهام في فهم الأزمة وقضية الركود الاقتصادي .

التنمية الشومبيترية (١)

حاول شومبيتر أن يقدم تفسيراً للرأسمالية المعاصرة من خلال تساؤل عن المنافسة الحرة التي وإن كانت في واقع الأمر ليست موجودة بصورة ثابتة ، فيلحقها المرء في عالم من الركود يتكرر على الدوام مع مجيء هذه الظواهر الجديدة - وسائل إنتاج جديدة ، وسلع استهلاكية جديدة ، وأسواق جديدة ، واستخدام مواد أولية جديدة ، وهياكل اقتصادية جديدة أيضاً مثل البنيان الاحتكاري - وقد دخلت هذه الأشياء الجديدة من خلال عنصر حاسم : المنظم الديناميكي الذي يبحث عن طريقة لي طرح في السوق منتوجاً غير مسبوق يتيح للمنظم أن يحتل ، في أول الأمر ، مركزاً احتكاريًا حقيقياً . وتتحقق نفس هذه الميزة للمنظم الذي ينجح في أن يكون أول من ينجز تقنية إنتاج جديدة : ففي استطاعته أن يبيع في وقت يسبق بكثير ، منافسيه الموجودين في نفس القطاع الذين ليست لديهم إمكانيات استخدام هذه التقنية الجديدة ، منتوجه بسعر السوق ولكن بتكلفة أقل محققاً بذلك أرباحاً زائدة . ورغم ذلك فإن ظهور المشروعات الجديدة التي تجذبها معدلات الأرباح الاستثنائية ، سوف ينحى جانباً المتنافسين التي حصل عليها المشروع الجديد فيعود إلى هذا القطاع التوازن من جديد . ويطلق شومبيتر على مثل هذه الآلية « الرأسمالية التنافسية » (٢) .

ومن هذا النوع من الرأسمالية ظهرت الرأسمالية الاحتكارية (٣) : وهي تلك التي تشمل المشروعات واتحادات الشركات التي كانت سباقة إلى تقديم التجديدات لأول مرة والتي احتفظت نتيجة لذلك بموقع حاكم بالنسبة لجميع المشروعات الأخرى في قطاع الإنتاج نفسه . ففي مرحلة الرأسمالية التنافسية يصبح الائتمان المصرفي ضرورة قاطعة لتمويل

(١) نسبة إلى شومبيتر Schumpeter.

(٢) Capitalisme compétitif.

(٣) Capitalisme monopoliste.

مشروعات التحديث ، بينما يصبح التمويل الذاتي القاعدة العامة في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية مقصيا بذلك دور المصارف الى مرتبة ثانية .

لقد حل مفهوم التنافس بين المنتجات أو بين فنون الصنعة الجديدة والقديمة ، محل مفهوم المنافسة بين المشروعات . ونحن اذن في مواقف احتكارية لا تكون الا مؤقتة . وفي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية لا يتطابق بالضرورة موقف المنظم (١) مع موقف المساهم - ذلك الموقف الذي أسماه جيلبرت تقني هيكل (٢) . وسوف يستمر هؤلاء المنظّمون المنتمّون الى طراز جديد في تطوير الرأسمالية . ونظرا لأنهم ليسوا مساهمين ، فلن يلزموا أنفسهم بالارتباط بالنظام . وبما أن تصرفهم ينتمى الى تصرفات المثقفين والجامعيين فسوف ينتهي الى ظهور الاشتراكية وبصفة أساسية في البلاد التي حققت درجة من التحول الاشتراكي مثل بريطانيا العظمى . ولا يمكن لتطور الرأسمالية أن يحقق توازنه الا خلال فترات معينة : دورات طويلة المدى طبقا لتعاليم كوندراييف (ما بين ٤٩ - ٦٠ عاما) ، أو دورات متوسطة المدى طبقا لجانجلار (ما بين ٩ - ١٠ سنوات) أو دورات قصيرة المدى حسبما يوصي كيتشين (ما بين ١٤ - ٤٠ شهرا) . وتبقى أسباب هذه التقلبات بعيدة عن الحقيقة القائلة بأن مشروعات التجديد تبدو - وقد تجمعت خلال الفترات المحددة . وترتبطا على ذلك فسوف توجد فترات تكون فيها السوق وقد تشبعت بالمنتجات الأمر الذي يخلق توقفا اقتصاديا حقيقيا في نفس الوقت الذي يتعين على المشروعات أن تسدد فيه القروض التي حصلت عليها . وفي الوقت ذاته سوف تقل الأرباح المتوقعة نتيجة لبطء حركة تنشيط المنتجات الجديدة .

النظرية الكينزية ونظرية الكينزيين المحدثين (٣)

ظهرت نظرية كينز بسبب أزمة عام ١٩٢٩ في اللحظة التي كشفت النظرية الكلاسيكية الجديدة النقاب عن عدم كفاءتها في تقديم تحليل مقبول للأزمة ، يمكن أن نؤكد بدرجة كبيرة أن أثر هذا الاقتصادي الانجليزي كان عميقا في المعسكر الرأسمالي الى الحد الذي يمكن القول معه بشئ من العقل : « اننا كلنا كينزيون » . وإذا كان كتاب النظرية العامة قد ظهر في عام ١٩٣٦ مرتبطا بالأزمة العالمية ، فلا يخالفنا شك في أن محتويات هذه النظرية تتجاوز مجرد شرح أسباب الأزمة .

-
- | | |
|----------------------------------------------|-----|
| Entrepreneur. | (١) |
| Techno-structurelle. | (٢) |
| La théorie keynesienne et postkey nésternne. | (٣) |

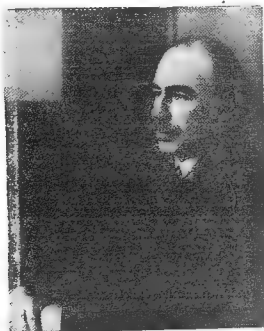


في الرابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٢٩ واجه البصر سوق الأوراق المالية في نيويورك نتيجة لانهايار الأوراق المالية على نحو درامي . وقد وجد البوليس صعوبة في احتواء الجماهير .

تستند نظرية كينز الى ثلاثة محاور رئيسية :

- (أ) ان الادخار الاجمالي لبلد ما يتوقف على حجم الدخل الاجمالي ، لهذا البلد بدرجة اكبر من توقفه على سعر الفائدة السائد في السوق .
- (ب) ان سعر الفائدة ، مع هذا ، يجب الا يقل عن حد أدنى حتى ولو كان يتعين أن تتبعه زيادة سيولة النظام .
- (ج) ان الاستثمارات تزيد عندما يهبط معدل سعر الفائدة . ولكن أظهر الواقع العمل أنه لو تحقق هبوط سعر الفائدة عن مستوى الحد الأدنى ، فإن أي انخفاض جديد لن يكون له أثر على جملة الاستثمارات . ومن ثم فإن سعر الفائدة لا يؤدي أي دور في إيجاد التوازن .

وطبقا للنظرية الكلاسيكية ، تهبط الأسعار وكذلك الأجور في أوقات الأزمة ، ويستمر تشغيل كل الأيدي العاملة ، ولكن بعائد أقل . أما عند كينز ، فالأمر على عكس ذلك ، إذ لا يحدث انخفاض في الأجور في فترة الأزمة ، بل تنخفض القوة الشرائية للأجور أو بمعنى آخر تنخفض قيمة النقود . وبالإضافة الى ذلك فقد أكد كينز أن النقابات لا تتسامح في أن تهبط الأجور عن حد أدنى اسمي . وما يحدث هو أن البطالة هي التي تظهر . أما فيما يتعلق بأسعار السلع فإن الاحتكارات بما لها من أساس قوى ، تظل تعمل على تثبيتها . وترتيباً على ذلك يتم إيجاد نوع من التوازن بين البطالة وبين أقل استخدام للمواد الأولية ووسائل الانتاج .



جون ماينيا روكينز اقتصادي صاحب مدرسة ، له اثر في التوجهات الاقتصادية للعديد من الحكومات .

ويجب في هذا النهج التوازني للاقتصاد مع وجود قسور معين من البطالة ، أن تؤخذ في الاعتبار ، في المحل الأول ، العلاقة بين الانتاج / والاستهلاك . فكلما زاد نصيب الفرد من الدخل ، يجتث الجزء المخصص للاستهلاك الى الهبوط بدرجة أقل نسبياً ، ويزداد بنفس النسبة الجزء المخصص للادخار . ولتجنب الاتجاه الى فقدان التوازن ، يجب أن يكون حجم المشتريات كافياً بحيث يبقى على الطلب الفعال (*) مرتفعاً والا اختفى الدافع الى الاقبال على الاستثمارات : الادخار لم يعد يستثمر ولكنه يكتنز الأمر الذي ينطوي على طلب لا يكفي لاستنفاد حجم الانتاج الذي تولد نتيجة لتيار الدخل القوي هذا .

وثمة مثل يضرب لتوضيح هذا التحليل الكينزي : نفرض أن بلدنا بلغ فيه نصيب الفرد من الدخل ١٠٠٠ دولار وأن الاقتصاد في حالة توازن يخصص فيها الفرد ٦٠٪ من دخله للاستهلاك و ٤٠٪ للادخار . ومن خلال مؤسسات الائتمان يتجه هذا الادخار الى المنظمين الذين يستثمرونه لشراء الآلات ، أو المواد الأولية أو في مخزون السلع المصنعة وتحت التصنيع وذلك طبقا للخطط الموضوعة مسبقا . فإذا تطابق الاستثمار الذي توقعه المنظم مع حجم الادخار (وهو ٤٠٪ من الدخل في المثال الراهن) ، فإن اجمالي الانتاج (قيمة الانتاج = الدخل) سوف يسحب من السوق : ٦٠٪ في صورة سلع استهلاكية و ٤٠٪ في صورة سلع رأسمالية . وفي هذه الحالة لا يوجد فائض حتى من السلع غير المبيعة . فإذا حدث ، بعد ذلك ، وتجاوز الدخل ١٠٠٠ دولار للفرد الواحد الى ١٣٠٠ دولار ، فالأكثر احتمالا هو أن الاستهلاك لا يرتفع بمعدل ٣٠٪ ولكن بنسبة أقل ، وواقع الأمر أن المستهلك يرضى بموقفه السابق الذي لم يخصص فيه للاستهلاك سوى ٦٠٠ دولار . ومع ذلك فيمكن أن يرفع المستهلك انفاقه عن طريق شراء سلع زائدة . فإذا أصبح الاستهلاك ٧٠٠ بدلا من ٦٠٠ دولار للفرد الواحد ، فإن معدل الزيادة سيصبح ١٦٪ فقط أى أقل من زيادة الدخل (٣٠٪ في هذا المثال) . ويتربط على هذا النقص النسبي للاستهلاك ، ان السوق لم يعد يمتص جزءا من الانتاج . ومن ثم يظهر الفائض ويجهد المنظمون لديهم مخزونا غير مرغوب فيه . وهكذا يجدون أنفسهم مدفوعين الى تخفيض استثماراتهم والهبوط بإيقاع الانتاج أيضا ، والحد من خططهم بدرجة تأخذ معها البطالة في الظهور بين العمال . وعندما يمتص الانتاج بأكمله مرة أخرى - ولكن عند مستوى أقل مما سبق - يعود التوازن من جديد ، ولا يمكن التخلص من البطالة .

وتتعلق الظاهرة الثانية المميزة لسلوك هذا الاقتصاد بالاستثمارات وبالتقلبات الدورية التي تخضع لها . يتحقق الاستثمار دائما عندما يمكن أن يأمل المنظم الحصول على عائد يفوق سعر الفائدة . ولكن هذا التقويم أمر مشكوك فيه لصعوبة القيام به إذ أنه يستلزم اجراء مقارنة بين استثمار حال وبين عوائد مستقبلية . وعند التعمق في هذه المسألة أبرز كينز الفكرة القائلة بأنه في مراحل التراكم الكبير ، يمكن للمرء أن يقابل مواقف من شأنها أن تتطلب استثمارات ترصد في أول الأمر لتفادى ارتفاع الأسعار وتتيح ، في نفس الوقت ، استبدال العمل برأس المال .

وللظاهرة الثالثة علاقة « ببدا المجلد » (١) وبمقتضاها يحدث جزء من الاستثمارات نتيجة لايقاع نمو الدخل .

فلنفترض أن حكومة ومنظما تابعا للقطاع الخاص حققا استثمارا من شأنه أن يتيح انتاجا تبلغ قيمته مليون دولار ، ولنفترض أيضا من قبيل التبسيط أنهما دفعا هذه القيمة مرة واحدة للعمال : فسوف يترتب على ذلك أن يزيد إجمالي الدخل فجأة بما يعادل مليون دولار .

ولكن هؤلاء الذين قد حصلوا على هذا المبلغ لا يكتفون به ، ويتعين أن نفترض أنهم سيخصصون جزءا كبيرا منه لاستهلاك سلع وخدمات تقدمها قطاعات أخرى من الاقتصاد ، تبلغ قيمتها ٨٠٠.٠٠٠ دولار وأنهم يدخرون ٢٠٠.٠٠٠ دولار .

ومنذ ذلك الوقت سوف تصل زيادة الدخل الإجمالي إلى ١.٨٠٠.٠٠٠ دولار . ولكن العملية لا تقف عند هذا الحد ، فإن من يحصلون على الـ ٨٠٠.٠٠٠ دولار مقابل انتاجهم أو خدماتهم ينفقون جزءا - وليكن ٦٤٠.٠٠٠ دولار للحفاظ على نفس الجزء سالف الذكر - من أجل الحصول على سلع وخدمات أخرى ويدخرون الباقي وقدره ١٦٠.٠٠٠ دولار . ومن ثم فإن زيادة الدخل الإجمالي سوف تصبح ٢.٤٤٠.٠٠٠ دولار .

وسوف تستمر العملية حتى تصل أحجام المبالغ المخصصة في صورة ادخار إلى مستوى الاستثمار الأصلي . ولكي ننهي هذا المثل يمكننا القول أنه لو خصص كل من اشتركوا في تكوين هذه السلسلة و ٨٠ في المائة من دخولهم للسلع الاستهلاكية و ٢٠ في المائة للادخار ، فإن الرقم النهائي للدخول المتولد من الاستثمار المبدئي وقدره مليون دولار ، سوف يصل إلى خمسة ملايين . وتكون هذه العملية قد جاءت نتيجة لما يسمى « دافع الدخل » (٢) . أن زيادة الاستهلاك تمارس ضغطا على العملية الانتاجية لتستجيبها على الاستجابة إلى الطلب الجديد . وتعجل زيادات الدخل تحقيق استثمارات جديدة ويكون لهذه الزيادات أثر مضاعف في الاقتصاد الكلي .

لقد تخلت النظرية الكينزية عن الفكرة الكلاسيكية التي كانت تنادي بضرورة أن تظل الدولة محايدة إزاء سلوك الاقتصاد ، وأن يتعين عليها الاكتفاء بضمان حسن سير المؤسسات .

ولعل هدفا أساسيا من أهداف الدولة يجب ، على العكس من ذلك ، أن يحدث حجما اضافيا من الطلب قادرا على أن يسد الفجوة الممكن حدوثها بين الطلب الخاص وبين الانتاج الكلى . ويعنى هذا أنه من الضروري اضافة الانفاق العام الى الانفاق الخاص فى صورة استثمار واستهلاك على السواء حتى يستوعب الطلب الانتاجى الكلى .

ولقد عالج كينز الانفاق العام من ثلاث زوايا : الحجم ، والتركيب والتمويل .

يتعين أن يكون الانفاق العام بالحجم الذى يسمح للايراد الكلى أن يحقق التشغيل الكامل لكافة عوامل الانتاج . ولتحديد هذا الحجم ، يتحتم أن يؤخذ فى الاعتبار أثر تنشيط الدخول : الآلية بموجبها يصبح الانفاق الكلى المستحث اكبر من الانفاق العام المبدئى . فاذا تقرر ، على مسبيل المثال ، استثمار فى انشاء بعض الطرق ، فانه يستلزم بعض الآلات الأمر الذى يعنى أن المشروعات التى تقوم بتصنيعها سوف ترفع انتاجها مما يفضى الى طلب جديد لتلقاه المشروعات التى تعتمد عليها وهكذا دواليك .

أما فيما يتعلق بالوسيلة التى يمكن الوقوف بواسطتها على عناصر الانفاق العام ، فان كينز لم يشر الى تفضيلات بارزة . وسواء أكانت هذه فى صورة طلبات حكومية ، أم مصروفات عسكرية أم معدات للتعليم وغيرها ، فمما لا شك فيه فانها تلك القوى الاجتماعية القادرة على تقرير الخيار . وأخيرا فان تمويل العجز ، يمكن أن يتحقق ، فى فترة الركود ، فى هيئة قروض حكومية ، و ضمانات من الدولة على أمل استعادة المبالغ المدفوعة سلفا فى فترات الرخاء ومن ثم تحقيق نوع من تخفيف تقلبات الاقتصاد .

نظرية السلطة المعدلة (١) :

لقد توصل جالبريث الى أن يؤكد بدرجة كبيرة من الدقة بعض السمات الخاصة بالاقتصاديات الرأسمالية . فقد أشار ، فى المحل الأول ، الى أن السلع التى يفل انتاجها مردودا هى التى تعرض بكميات كبيرة ، بينما تلك السلع التى لا تتيح تحقيق ربح فى نادرة الوجود ويمكن ألا تعرض . وضرب جالبريث مثلا لذلك بحالة عائلة تقوم برحلة فى سيارة فاخرة بها ثلاثة متقلبة مملوءة بالمواد الغذائية ، ولكنها تصسك

فى منطقة غير صالحة للبقاء فيها على ضفة نهر ملوث ! وثمة سمة أخرى للنظام الرأسمالى هى ظهور « السلطة المعدلة » حيث تجنح المنافسة الحرة الى الظهور : ففى واجهة التجميع الصناعى ، على سبيل المثال ، تظهر « سلطة » نقابية يمكن أن يصعب عليها أن تنظم نفسها فى بعض الحالات كما فى الزراعة حيث يتنافس الفلاحون فيما بينهم أو كما فى قطاع الاستهلاك : حيث تصطدم اتحادات العائلات (رابطة المستهلكين) بهيكل تجارى غاية فى التمرکز ومعين فى غالبية الأحوال .

وأخيرا ثمة انحراف فى النظام الرأسمالى : انفصام الملاك ورؤساء المشروع حيث تشكل هذه الطبقة الأخيرة جماعة اجتماعية متماسكة : التتقراطيون . ففى بعض المشروعات يجنح الهدف الى ألا يكون الربح بل « النجاح فى المبيعات » (١) .

الدولة محتكرة رأس المال :

ان الفكرتين السابقتين لكل من كينز وجالبريث انتشرت فى مضمون اصيلاى بصر المعنى نظرا لأن نظريتهما قد انبثقت منهما معاير سياسية اقتصادية من شأنها أن تدخل تحسينا على النظام الاجتماعى المعمول به .

وطبقا للنظريات الماركسية المعاصرة ، يشاهد المرء تركيزا اقتصاديا أكثر فأكثر تحتل فيه الدولة مكانا بارزا يرتبط بالاحتكارات بأمراس قوية ويمكن تسميته « احتكار الدولة لرأس المال » . وفيما يلى مميزاتنا :

(أ) اضطلاع الدولة بمسئولية القطاعات الأساسية ذات العجز .

(ب) تبنى القطاع الخاص الصناعى للمشروعات العامة التى تصود فتحقق فائضا .

(ج) اداة المشروعات العامة بواسطة المجموعات الخاصة الضخمة .

(د) دعم المشروعات الخاصة مباشرة أو مداورة .

(هـ) مساندة المشروعات الخاصة الضخمة من خلال اصدار أسهم وسندات تضمنها الدولة .

ولعل الأمور ، بهذه الطريقة ، تنتهي الى اندماج متزايد بين الدولة وبين المشروعات الخاصة يتيح مجابهة المتطلبات المالية العديدة التي تفرضها تنمية فنون الصنعة الدائسة من خلال اسهامات تفرض على مجموع السكان .



رجل الاقتصاد والديبلوماسية الأمريكي جون كيث جالبرث الذي كان سفيراً لدى حكومة الهند خلال ١٩٦١ - ١٩٦٣ . وقد حقق مؤلفه « اجتماع الوفرة » رقماً قياسياً في توزيعه وفي تأثيره الهائل على الفكر المعاصر .

طبعة الخلف

هيكل البلاد المتنامية الاقتصادى :

تتميز البلاد المتخلفة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل نتيجة لعدم كفاية الانتاج الأمر الذى يجىء بسبب تطبيق وسائل تقنية بدائية . ويتكلم راجنر نوركسيه بوصفه أحد منظرى التنمية الكبار عن « دور الفقر » (١) الذى تسير آليته بالضرورة على النحو الآتى : من أجل تحقيق زيادة نصيب الفرد من الدخل ، يتعين وجود زيادة مسبقة فى الانتاجية التى

من الصعب على المرء أن يجد بحثا أكثر غرابة أو بسبب أهميته ، أولى بالاهتمام من ذلك البحث الذى يقوم بتعليل الأسباب التى تلقى من الناحية العملية فى سبيل زيادة الثروة فى مختلف البلدان أو الأسباب التى تؤخر هذه الزيادة أو تجعلها تتقدم بايقاع غاية فى البطء مع وجود القدرة على الانتاج والمحافظة عليها أو على الأقل تقدم الوسائل اللازمة لنمو كبير ووفير فى الانتاج وفى السكان فى نفس الوقت .

(مالتس)

(١) وهى ترجمة جديدة لـ *Circle vicieux de la pauvreté* فقد جرت العادة على ترجمتها « بدائرة الفقر المفرغة » أو « بدائرة الفترة الجهنمية » وفى تواميس العربية تسمى كلمة « الدور » بهذا المعنى - والشاعر يقول :
مسألة الدور أضحت بينى وبين من أحب
لولا عشيقى ما جئت لولا جفاما لم أحب
(المترجم)

لا يمكن الحصول عليها الا فى أعقاب عملية تراكم رأس المال تتيح الحصول على وسائل انتاج أفضل . ولكن ، لكى يتحقق هذا التراكم ، يجب أن يكون هناك ، بطبيعة التسمية فائض هائل من الانتاج الكلى بعد الاستهلاك ويلزم ، لكى يكون هذا الفائض كبيرا ، أن يكون نصيب الفرد من الدخل مرتفعا بدرجة كافية والى « دور الفقر » هذا يجب اضافة مسوء توزيع الدخل الأمر الذى يؤدى بنقص تراكم رأس المال - الادخار - الى التركيز فى أيدي طبقات بذاتها ليست ، من ناحية أخرى ، تلك التى تنتمى الى طبقة رجال الصناعة من أصحاب رؤوس الأموال . ولكنهم من ملاك الاراضى الذين يحلو لهم ، فى غالبية الأحوال ، الانفاق / فى غير النواحي المنتجة .

ان بحث مجموعة الدراسات والنظريات الاقتصادية ينتهى الى أن تقرر انها قد صيغت للاقتصاديات المتقدمة أو الرأسمالية أو الاشتراكية وأنها لا تتلاءم مع البلاد المتأخرة .

ومنذ آدم سميث والكل يسلم بأن الادخار المتاح يستثمر تلقائيا الأمر الذى يفترض وجود سوق لرؤوس الأموال يسودها النظام بدرجة كبيرة مع وجود مجموعة من المؤسسات الائتمانية . ولصل واحدة من المؤشرات الأساسية التى تدل على غيبة مثل هذه السوق (بالمعنى الحديث لها) ، تنبدى واضحة فى وجود البطالة المقتمة . ويظهر هذا الشكل من البطالة عندما لا تستغل القوة العاملة على نحو عقلانى للغاية . ويمكن اثبات هذا الوضع عندما يخفض جزء من القوة العاملة المستخدمة فى أحد الأنشطة المنتجة دون أن يؤثر ذلك لا فى رأس المال ولا فى الوسائل المادية المشتركة فى العملية الانتاجية . وتظهر البطالة المقتمة عادة فى الاستثمارات الزراعية ذات الطابع العائلى وفى قطاع الخدمات (الثالث) . ففي الاستثمارات الزراعية ، عادة ما يشغل كل أفراد العائلة فى المنشأة برغم أن البعض يمكن تغرفهم لمن أخرى دون أن يفضى ذلك الى إلحاق ضرر بنتائج الاستغلال . ولا يلحق ذلك الأمر ضررا كبيرا بالاقتصاد ككل . غير أن حالة قطاع الخدمات مختلفة فى ذاتها ، لأن اداها السيء له وقع يثير السخط كثيرا فى الاقتصاد الكلى . انه وضع يشف عن وجود سكان غير منتجى (اذا ما زادت الخدمات المنزلية مثلا) أو يسهم فى ارتفاع أسعار قطاع التوزيع والعملية التجارية . ولا يكون ذلك ذا أثر خطير اذا كان الجزء من السخل الكلى الذى أنفق فى هذا المجال مساويا لما أضافه هذا القطاع من ثروة أو أقل منه ، ولكن الأثر السئ يبدأ يتحقق منذ اللحظة الذى لا يحقق فيها هذا القطاع سوى ٦٠٪ من الإيراد الإجمالى الذى

استنفده ، وهذه ظاهرة أكثر سوءا في البلاد الناحية حيث يمثل قطاع الخدمات ما يزيد على ٤٠٪ من السكان في سن العمل . أن ضغط تكاليف التوزيع ، في هذه البلاد ، مرتفعة للغاية ، ومن ثم تؤثر مباشرة في أسعار المنتجات الزراعية والصناعية .

ولهذه الظاهرة أيضا نتائج خطيرة من الناحية الاقتصادية ، عندما تتعلق بالمنتجات المخصصة للتصدير التي يجب أن يتم تصريفها بالأسعار السائدة في الأسواق الدولية . وهذه الأسعار لا يمكن إذن أن تنحصر عبه قطاع الخدمات الزائد عن الحد . أن تضخم هذا القطاع يكون على حساب قطاعي الزراعة والصناعة مع ما يفضي إليه ذلك من عرقلة التصدير . ولا يمكن لهذه العملية أن تزاد الا نتيجة لحقيقة مفادها أن ادخار قطاع الخدمات يجنح الى أن يستثمر مرة أخرى في نفس القطاع حيث تكون الأرباح أكثر ارتفاعا مما يزيد من هذا النوع من التمويل الذاتي غير المنتج الذي تتميز به غالبية البلاد المتخلفة .

الاصلاح الزراعي شرط أساسي

يمكن أن تعتبر التنمية الزراعية شرطا ضروريا (ولكنه غير كاف) لبدء تنمية اقتصادية عامة . ويقف شاهدا الى جانب هذه الفكرة ، تجربة البلاد الأكثر تقدما التي اجتازتها في السنوات التي سبقت ثورتها الصناعية والعامل الدافع للصناعة الحديثة الذي يمثل نمو الانتاجية الزراعية .

تتطلب التنمية الزراعية ، في الغالبية العظمى من الحالات ، سحولا عميقا في هيكل الملكية الذي غالبا ما يورث عن النظام الإقطاعي أو النظام الاستعماري . وتقدم الثورة الفرنسية لسنة ١٧٨٩ حالة مثالية للاصلاح الزراعي ، وقد أدت ثورة الفلاحين فيه دورا حاسما : إذ أتاحت إعادة توزيع اقطاعات الطبقة الارستقراطية ورجال الكنيسة الكبيرة على الفلاحين . ان جانبا هاما من تاريخ القرنين الماضيين توضحه التورات الاجتماعية المترتبة أصلا على ضرورة تحقيق توزيع أفضل للملكية الأرض .

ولعل المرء يتذكر ، على سبيل المثال ثورة المكسيك أو الحرب الأهلية الأسبانية الحديثة . ان القضية الحاسمة التي تفرض نفسها ، في الوقت الراهن ، في البلاد المتخلفة ، هي ما يشاهده فيها المرء غالبا من الاستيلاء على الأراضي .

ان الاصلاح الزراعى ونمو القطاع الزراعى يبرران وجودهما ايضا
من خلال ردود الاعمال التى يمارسها على قطاعات النشاط الاقتصادى
الآخرى .

ويمكن للمرء ، اقتفاء بما نادى به بيروخ (١) ، أن نعيد تجميع عدد
من ردود الفعل هذه بالطريقة الآتية :

١ - آثار مباشرة للانتاج الزراعى :

(أ) زيادة هائلة للمطلب على المنتجات الحديدية .

(ب) زيادة تنرجية للمطلب على السلع الاستهلاكية والمنسوجات
بصفة خاصة .

(ج) انطلاق أول ثورة ديموجرافية .

٢ - آثار غير مباشرة :

(أ) استبدال الفحم بخشب التدفئة ، وزيادة الحاجة الى الحديد
والفحم ، وخفض تكلفة المنتجات الزراعية نفسها .

(ب) ميكنة صناعة النسيج ، وخفض تكاليفها ومن ثم خفض تكلفة
المنتجات الزراعية .

(ج) زيادة حجم الانتاج الزراعى الذى لم يخصص للاستهلاك الذاتى
داخل القطاع نفسه ، الأمر الذى ينطوى على تيارات تبادلات تجارية من
شأنها أن تفضى الى تحسين طرق المواصلات ووسائل النقل .

ويجدر ، قبل الانتهاء من المسألة الزراعية ، أن نتكلم عن عملية
التركيز فى الزراعة .

لقد ظل العالم ردحا طويلا من الزمن - وبخاصة الراديكاليين
والاشتراكيين - يعتقد أن عملية شبيهة بتلك التى وقعت فى الصناعة
والبنوك وغيرها سوف تقع ، ولكن ذلك لم يحدث البتة . ان عملية
الاستغلال الزراعى الكبير ذات الطابع الرأسمالى بعيدة كل البعد عن أن
تكون الحالة الشائعة فى البلاد المتقدمة حيث تسيطر ايضا الاستثمارات
المانالية . ان خطة مانزهولت (٢) التى حاولت الجماعة الأوروبية الاقتصادية

Bairoch. (١)

Mansholt. (٢)

تنفيذها لاعادة تنظيم قطاع الزراعة ، قد اعتبرت ، أمرا أساسيا ، تركيز الاستثمارات ما دامت هي لا تتكون تلقائيا . وقد طرحت هذه المشكلة نفسها في الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة من حياة لينين : لقد كان بوجارين (١) المعروف تماما في الولايات المتحدة ، من أنصار الملكية المنوسطة في ظل نظام نقابي غاية في التقدم وهو ما يعارض نظريتي لينين وستالين . وقد أنشأ ، ستالين ، فيما بعد منشآت الاستغلال الكبيرة .

وثمة بعض مؤلفين لا يناصرون الإصلاح الزراعي ولا إعادة توزيع الأراضي ، ليس لأسباب اجتماعية فقط ، بل للمنافع الاقتصادية أيضا . وحجتهم الأساسية هي أن الملكية الكبيرة تتطلب تركيز مديرات هائلة في أيدي الملاك الزراعيين الذين يمكنهم تحويلها الى رأس مال مصرفي ويوجهونها ، في الوقت المناسب ، الى استثمارات كبيرة تكون ، في حاجة اليها ، بعض صناعات مثل صناعة الحديد . ويعارض أنصار « المذهب البروسي » (٢) أولئك الذين لا يقبلون الآثار الجانبية التي تمارسها الزراعة على السوق (كما سبق أن وصفناها آنفا) فحسب ، بل لأنهم يعتبرون أن التنمية الزراعية تشجع الادخار أيضا . والواقع من الأمر في المحل الأول ، أن مجرد القيام بالإصلاح الزراعي ، ينتهي بالملاك الجدد الى تخفيض مستوى معيشتهم السابق (أو على الأقل الحفاظ عليه) ، وذلك للاتجاه الى ادخار المبالغ التي يخصصونها فيما بعد لشراء الوسائل الفنية الجديدة وذلك ضمانا لحسن تحقيق استثماراتهم . وفي خلال الفترة التي تنقضي بين تحقيق الادخار وبين استثماره ، يمكن توجيه رؤوس الأموال هذه توجيهها جيدا ناحية الصناعة من خلال مؤسسات الائتمان المصرفي .

سياسات التصنيع

لميسب حركة التصنيع عملية عفوية وعلى الأقل في البلدان التي لم تكن على رأس قائمة الثورة الصناعية لقد كان من شأن قيام سوق عالمية يسودها التنافس ، أن جعل من الضروري وجود قدر من سياسة التدخل من قبل الدول لتحديد الرسوم الجمركية بخلاف مجموعة من الوسائل السياسية والاقتصادية من نفس النوع لتيسير إنشاء الصناعة .

Bogarine, (١)
Voie prussienne, (٢)

ان المشايعين لحركة التصنيع يعتقدون ، الى ابعد مدى ، أن الجزء الأكبر من الدخل الزراعى يجب أن يتحول فى أسرع وقت ممكن الى رأس مال صناعى . وهذه السياسة التى عارضها جيفارا جاءت على حساب صادرات المنتجات الزراعية . وبالإضافة الى ذلك فإن هذه السياسة تلتزم بتخصيص الجزء الأكبر من العملات الأجنبية لشراء معدات وآلات جديدة تفيد منها الصناعة .

اتجهت بلاد أمريكا اللاتينية الى محاولة إحلال سياسة الانتاج الداخلى محل الاستيراد (أى سياسة الإحلال محل الواردات) وهى المعروفة باسم سياسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وتقوم المبادئ الاقتصادية لهذه السياسة على تحديد الحاجات العاجلة من المنتجات الصناعية بهدف دعم قطاعات الانتاج الداخلى التى تغل دخلا أكبر وتستبدل بها الواردات . لقد استقرت هذه السياسة الحيوية لهذه البلاد على هدفين رئيسيين : خلق صناعة أساسية أو صناعة ثقيلة (تحتاج الى رأس مال مكثف) وصناعة تحويلية (تحتاج لعمل مكثف) . وبالرغم من أن هذا النوع من التصنيع يجب أن تدعمه اعانة هامة من الخارج كما يتطلب دخلا من جانب الدولة ، فإن المشايعين للحرية التجارية المعتدلة ، ظلوا يقفون الى جانب هذه الأهداف ، بشرط أن تستطيع الصناعة أن تكون فى موقف تنافسى خلال فترة قصيرة نسبيا .

الإصلاحات الهيكلية الكلية

غالباً ما يثير تعقد مشاكل البلاد المتخلفة آراء جوهرية . وهكذا يؤكد البعض مثلاً أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبدأ الا بقدر ما تحدثه من تصدع فى النظام السياسى الذى وضعته فى نصابه الرأسمالية المولدة والبرجوازية التى ارتبطت به . وعند وجهة النظر هذه يرفض المرء التسليم بوجود برجوازية قومية قادرة على أن تأخذ على عاتقها تحقيق هذه التنمية حتى مرحلة حاسمة كما كان الحال فى ألمانيا واليابان قديماً . وهذا المذهب وقد استخف به سلفاً بوصفه الحل الوحيد الذى اقترحه هؤلاء الثوريون هو حل ينبع من اشتراكية دون مقدمات .

وثمة وضع جوهرى آخر هو وضع انصار اصلاح السوق الدولية التى تركز على اقامة حواجز جمركية لحظر تصدير المنتجات الصناعية من البلاد المتقدمة الى البلاد الفقيرة من ناحية ، وانفتاح أسواق البلاد الغنية بصورة واسعة للمنتجات الواردة من البلاد المتخلفة من ناحية أخرى . وهذه واحدة من النقاط الأساسية التى يدافع عنها مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) (١) . وفي رأيه أن اصلاح السوق الدولية يجب أن يتضمن حق احتكار البلاد المنتجة للمواد الأولية مع سعر مضمون توافق عليه هذه البلاد تماما . واذا أمكن في النهاية ممارسة هذا الاجراء فيما يتعلق بالمواد الأولية المتاحة بكميات محدودة (مثل المعادن) ، فسوف يصبح أمرا غير محقق تماما عندما يتعلق بمواد يمكن أن يتغير انتاجها بتغير الإقليم والأزمة مثل حالة بعض المنتجات الزراعية التي يمكن أن تخصص لها أراضي جديدة ووسائل فنية جديدة للاستغلال .

نظريات التخلف

إن ادراك ظاهرة التخلف التي يرجع تاريخ أولى مظاهرها الى السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، لم يعم العالم الا في الستينيات بعد أن حصل الجزء الأكبر من الدول المستعمرة على استقلاله .

ولنذكر ، قبل أن نستعرض في المعالجة ، أن النظام الاقتصادي الذي أتبع بعد الحرب العالمية الثانية يقوم على مبادئ التبادل الاقتصادي الحر الصارمة للفساية ، كما نذكر أيضا أن النظرية الكينزية هي التي استخدمت ، في المرحلة الأولى ، لتفهم مشاكل التخلف .

ويعتبر التخلف ، طبقا لهذه النظرية ، وكأنه حالة ركود دائم ، واخذا في الاعتبار هذه الخصوصية ، يمكن تحليل أي بلد متخلف كما لو كان بلدا متقدما ، الأمر الذي يعني أن العلاج الذي يوصى به هذا النوع من التشخيص ، بسيط للغاية ويمكن أن يتلخص في نقطتين :

١ - استثمارات ضخمة في الأشغال العامة .

٢ - سياسة النقود الرخيصة (ائتمان بسعر فائدة منخفض) .

وقد بان بالتأكيد أن سلوك هذا النموذج من السياسة الكينزية ، غير كاف تماما لبلد يبعد هيكله الاقتصادي عن هيكل بريطانيا العظمى في الثلاثينيات ، وإن تطبيق هذا العلاج كان اخفاقا يثير فشلا مؤلما .

ان اختصاص النظرية الكينيزية هذا ، يترك المجال مفتوحا لنظريات أخرى تضم بين طياتها وجهة نظر اقتصادية بحثية ، وتحلل بعض عناصر مستحدثة وغير مسبقة وبصفة خاصة اعتبار عامل الزمن عنصرا يفرق بين التقدم وبين التخلف .

فهناك بعض البلدان المتخلفة بصورة تجعلها تظل في « مؤخرة » سياق النمو . ويتمين أن يتساءل المرء ، في المحل الأول ، عن أسباب هذا التأخر ثم يتساءل بعد ذلك عن الحلول التي يمكن أن تقدم للتغلب على هذا التأخر .

والنظريتان المشهورتان أكثر من غيرهما في هذا الإطار ، هما : نظرية آرثر لويس ونظرية ولت ويتمان روستو .

وطبقا للنظرية الأولى فإن المسألة الرئيسية التي تضع البلاد المتخلفة في موقف صعب هي عدم كفاية رأس المال إذ أن المعروض لديها من اليد العاملة « لامتناه - غير محدود » (١) . ويخلص المرء من نظرية آرثر لويس هذه الى ضرورة وجود سياسة يدعمها توسع استثمارات رأس مال القطاع العام والقطاع الخاص على السواء ما دامت تسنده ، مهما كان حجمه ، قوة عمل كافية . غير أن هذه السياسة تصطدم بعد عدد قليل من السنين بصعوبة بالغة هي أنه ما دام من المؤكد أن في البلاد المتخلفة ، يكون المعروض من اليد العاملة كبيرا ، فإن مستواها المهني منخفض للغاية والجزء الذي يمكن أن يتعاون منها مع رأس المال في المستوى الموجود محدود جدا .

أما نظرية روستو الأجل انتشارا ، فتؤكد أن أي اقتصاد يمر بفترة « انطلاق » يتكون خلالها تراكم رأسمالي بصورة سريعة ينتهي الى عملية تنمية اقتصادية من الطراز التلقائي . وبمعنى آخر فبمجرد أن يتحقق استثمار محدد بذاته من ، النوع الذي يتحتم فيه تسفل المولة ، تنطلق عملية تلقائية وتستمر بذاتها ولا تعود أدراجها .

وبين النظريات الاقتصادية البحثية توجد واحدة أدت وتؤدي أيضا في الوقت الراهن دورا غاية في الأهمية ، وهي النظرية الكلاسيكية الجريئة للتنمية التي رأيناها من قبل ، وتطبق الآن على البلاد المتخلفة . وطبقا للكلاسيكيين الجدد ، يجب تحقيق سلسلة من الاستثمارات الرأسمالية مقرونة بالعمل وتستطيع ، في نفس الوقت ، التأثير في قطاعات أخرى متنوعة بحيث أن استثمارا رأسماليا في قطاع محدد يمكن أن يحرك سلسلة من الطلب ينطلق من قطاع آخر أو قطاعات أخرى .

(١) illimité. نظرية التنمية الاقتصادية .

ومن أجل هذا يصبح من الضروري تعديل الاستثمارات بطريقة من شأنها أن تحقق هذه الاستثمارات في قطاعات ذات صلات فنية ينشأ عنها نمو متوازن ، وتنفاذ حدود الاختناقات المألوفة ، وتتجنب الإزمات التي تعرفها البلاد للموجة الاقتصادية •



الاقتصادي المصري جمال عبدالناصر •
يعتق النظرية التي تقوم على النمو على التوازن •

وقبالة نظرية النمو المتوازن هذه ، ظهرت في نهاية الخمسينيات نظرية أخرى تقوم ، على عكس ذلك ، على فكرة النمو « غير المتوازن » •
ان ميردال وهيرشمان هما رجلا الاقتصاد اللذان يمثلان هذا الاتجاه أكثر من غيرهما •

ويستند استدلالهما على ملاحظة واقع النمو الاقتصادي للبلاد المتقدمة • لقد لاحظ ميردال أن هذه البلاد تمر في أول الأمر ، بأولى المراحل حيث لم يكن النمو الاقتصادي قد انتشر بصورة متساوية في كل الاقليم ، ولكن تركز ، بعكس ذلك ، في مناطق بذاتها •

وخلال المرحلة الثانية تنقلب العملية رأسا على عقب وتسهم آثار الجذب التي مارسها المناطق الأقل تقدما ، في انتشار النمو في كافة أنحاء البلد وتمكنه نتيجة لذلك من أن يحقق توازنه .

ويضرب هيرشمان مثلا نموذجيا للغاية للنمو غير المتوازن هو الطرق التي لم تنشأ بعد وكذلك السيارات ، بيد أنه قد يدعى بصنيع هذه الأخيرة وشاحنات النقل ثم تلي ذلك انشاء الطرق لكي تستخدمها وسائل النقل بكامل طاقتها .

وهكذا يبدو قدر من عدم التوازن ضروريا دائما للنمو الاقتصادي . فانشاء مصنع للسيارات في اقليم متخلف مثلا ، يمكن أن يفضي بالضرورة الى اقامة صناعة حديد كاملة في السنوات التالية .

وتعرضت كل هذه التحليلات ذات الطابع الاقتصادي البحث الى العديد من الانتقادات استنادا الى حقيقة مفادها أن هذه التحليلات تقوم على افتراضات لا تأخذ السوق ولا قوة استيعابها في الحسبان . ومن أجل هذا نرى تينبرجن (١) نتيجة لغياب سوق كلية ، قد تمسك في عدة مناسبات بحقيقة مفادها أنه في حالة وجود أزمة خطيرة ، يصبح من الضروري ، في غالبية الأحوال ، اللجوء الى التحديد « الاصطلاحي » (٢) للأسعار التي يمكن أن يطلق عليها « أسعار الظل » (٣) ، لكي تجرى على أساسها الاحتمالي هذا كل الحسابات الخاصة بالتخطيط .

وثمة نوع آخر من الانتقادات قد وضعه أولئك الذين يعارضون نظرية لويس الخاصة بالطلب على العمل غير المحدود . ويعتقد اصحاب هذه الانتقادات أنه من المأمول ، عندما يبدأ البلد في اقامة صناعات جديدة ، أن توضع سلفا برامج للتدريب المهني على أساس أن اليد العاملة المؤهلة هي التي تموز الاقتصاد أكثر من غيرها . ويمكن الانتهاء الى أن تحليل الانتاج طبقا لنظرية الكلاسيكيين الجدد (أى اعتماد الانتاج على العمل ورأس المال) لا يكفي وحده لتوضيح ما يقع في البلاد المتخلفة .

ويجب أن يضاف الى رأس المال والعمل عنصر ثالث يؤثر في الانتاج الكلي ، ويطلق عليه « العامل المتبقي » (٤) الذي تعتبر درجة تدريب اليد العاملة أحد مكوناته الأكثر أهمية . ولكن هذا « العامل المتبقي » يتعلق

Tinbergen. (١)

technique (٢)

Shadow price = Prix fantôme. (٣)

facteur résiduel. (٤)

أيضا بتخطيط الموارد البشرية ، وبتخفيض معدل المواليد ، كما يختص أيضا بطريقة التكوين الاجتماعي والحياة الاجتماعية ، وبالاختصار بكل ما له علاقة « برأس المال البشرى » (١) .

ومن بين المنحنيات الفكرية نؤكد مرة أخرى غياب الصلة بين التحليلات الخاصة بالتخلف التي قام بها ، بلا مبرر ، الاقتصاد الغربي بكل فئاته إذ إن كل هذه التحليلات كانت لاحقة للثورة الصناعية . ومن أجل هذا المحنا من قبل إلى العودة إلى « ثروة الأمم » الذي حلل فيه آدم سميث كيفية الانتقال من هيكل الاقتصاد السابق للرأسمالية إلى هيكل رأسمالي .

ومع هذا فإن الدراسات الخاصة باقتصاديات ما قبل الرأسمالية واستحالتها اللاحقة أصبحت مؤخرا جدا موضوعا عالجه رجال التاريخ الاقتصادي . وما سمي « وسيلة الانتاج الآسيوى » (٢) فقد ركز في جزء كبير منه على مجهودات رجال الاجتماع . ومن الطبيعي في سياق الدراسات ، أن تعلق أهمية كبيرة على الزراعة . ونستطيع أخيرا أن نشير إلى نتيجتين كبيرتين لهذا البحث :

الأولى استمرار شولتز ويوسبروب (٣) على ضرورة تحديث الزراعة من خلال التقنيات الحديثة ودورات التوزيع الفعالة . والثانية ويحمل لواءها ديمون (٤) تنادى بحلول أكثر عمقا : ثورة زراعية حقيقية . ومع ذلك فإن النتيجتين يلتقيان عند نقطة هي ضرورة الاهتمام بالزراعة حتى تحقق نموا سريعا وتقدم ، في نفس الوقت ، القاعدة التي تستند إليها التنمية الصناعية .

ولا يميز ذلك ليس فقط لأن القطاع الزراعى يشترى في المحل الأول المنتجات الصناعية ، بل لأن نمو هذا القطاع يتطلب هيكلًا زراعيًا متطورًا وقادرا على أن يقدم الأيدي العاملة المدربة فعلا ، ويقدم في الوقت نفسه قاعدة للتبادل التجارى ويقدم في النهاية « عقلية » مفتوحة ملائمة لتنظيم اقتصاد صناعى حديث .

وثمة نظريات أخرى تعتبر اعتماد البلاد المتخلفة على خطة التجارة الدولية بالنسبة للبلاد المتقدمة ، علامة مميزة للتخلف .

-
- | | |
|-------------------------------|-----|
| Capital humain, | (١) |
| mode de production asiatique, | (٢) |
| Schultz et Boserup, | (٣) |
| Dumont, | (٤) |

وثمة نظريات أخرى تتناول المشكلة من وجهة نظر اجتماعية ، تفرق بين الاقتصاديات المسيطرة وبين الاقتصاديات المسودة (١) . ورغم ذلك فإن هذه الاقتصاديات أو تلك تسلم بوجود سوق دولية ينشأ عليها ويتطور العديد من المشروعات الكبيرة للغاية ، وتشكل عاملا يشجع ، الاضطراب في نمو البلاد المختلفة . ويجانب ذلك فإن وجود تنظيم اقتصادي موجه بالضرورة الى تصدير المواد الأولية كحقيقة واقعة ، يمثل عقبة كؤود في سبيل تقدمها الداخلي .

وثمة حلول تقترح لايجاد حل لهذه المسألة وهي ، في المحل الأول لدى أولئك الذين يعتقدون أن البورجوازية القومية ، وقد أغضت نسبيا من المصالح الامبريالية يمكنها أن تنجز التصنيع الخاص بكل بلد . وإنه حلا كهذا يشبه كثيرا السياسة الحاشائية السائدة في أوروبا في القرن التاسع عشر ، ويتمسك بحتمية الحواجز الجبركية من أجل حماية الانتاج الداخلي الذي يجدر أن يكون قادرا على أن يحل شيئا فشيئا محل الواردات .

وهذه هي النظرية التي اقترحتها ، في أول الأمر ، لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية من خلال المتكلم باسمها راؤول بريفيش (٢) ثم تبنتها بعد ذلك اليونكتاد .

وثمة مجموعة أخرى من الكتاب يعتقدون أن هذه البورجوازية القومية لا وجود لها في الواقع العملي . وهذا ما أعربت عنه بضع بلاد من أعضاء اليونكتاد التي تعتقد أن هذه البرجوازية ، على قلة وجودها ، لا بد من أن تكون لها ، على أية حال ، مصالح تربطها بصورة قوية بمصالح الدول المستعمرة المقديية .

والآنخذ بالحل الأول اذن يعنى اتباع سياسة حاشائية تقودها بورجوازية قومية مع مساعدة الدولة التي تؤدي دور المنظم .

أما فيما يتعلق بالحل الثاني فيعنى الاشتراكية أي الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتبادل التجاري .

(١) يفتح اليم وختم السين وفتح الدال .

Raoul Previtsh (٢)

التنمية في مواجهة التخلف

الحاضر والمستقبل

تتابع الحديث من ديليو • ديليو • روستو ، ونوجه اليه ، بصفة خاصة ، أسئلة عن سياسات التنمية المختلفة ، ومستقبل البلاد المتخلفة أو البلاد النامية ، والجهود المحتملة للنمو في البلاد المتقدمة •

هناك الكثير من الكتاب الذين يعتبرون أن الاستثمارات الأجنبية في البلاد المتخلفة تشكل نوعا من الاستعمار الجديد ، وأن التنازع التي تحصل عليها البلاد المستثمرة تفوق كثيرا المساعدة التي يفترض أن تقدمها • بماذا يجب أن تؤخذ الاستثمارات الأجنبية فيما يتعلق بأشكال تمويل التنمية وبجانب ذلك ما رأيك في المعونة التي تقدم لأغراض التنمية ، وفي علم وظائف البلاد المتقدمة بوعدها بالابقاء على هذه المعونة في مستوى لا يقل عن ١٪ من إجمالي الناتج القومي ؟

إن للاستثمارات الخاصة الأجنبية في البلاد المتخلفة فوائد ومضار متفاوت حسب مرحلة النمو • ففي غضون المرحلة السابقة على مرحلة الانطلاق تجابه البلاد أكبر الصعاب نتيجة لنقص رؤوس الأموال وكذلك المنظمين والمهندسين الذين يجب الحصول عليهم من الخارج •

وتثير هذه المصدرة مشاعر قومية مشروعة ، وتدفع البلاد لتطوير وتنمية تدريب الكوادر الخاصة بها • وعندما تصل البلاد إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي ، فلن تصبح المشكلة نفسها بعد • فتستقبل هذه البلاد بترحيب شديد الفئتين الأجانب ورؤوس الأموال الأجنبية أيضا الذين يحققون لها منافع كبيرة •

ويجوز هذا الاسهام عملية التصدير ، ويستحث فرص عمل جديدة
ويساعد في تكوين جيل جديد من التقنيات الجديدة .

اما فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة الأجنبية ، فانها تختص بقواعد
واضحة ومحددة . فيتين ، بصورة خاصة ، ألا تقدم المشروعات الأجنبية
الا على القطاعات التي تحددها الخطة ، وألا يقتصر دورها على رؤوس
الأموال ، بل يمتد أيضا الى المعرفة الفنية حسبما تملها احتياجات البلاد .

ولنأخذ أندونيسيا مثلا : فان رؤوس الأموال الأجنبية كانت مخصصة
لاستغلال البوكاسيت ، والحشيش ، والنفط والغاز .

وقد أوضح التعاقد الطريقة التي يتعين على الشريك الأجنبي ان يسهم
بها والوقت الذي يضم فيه عملية استخراج المواد الأولية الى عملية
تصنيعها .

وقد اتفق على أن تقوم أندونيسيا بنفسها ، في فترة قلمها خمس
سنوات ، بتكرير البترول وتصنيع الورق . وهكذا تكون الاستثمارات
الواردة من الخارج قد أسهمت في تنمية هذا البلد تكنولوجيا .

قام معهد ماساوشيتس (١) في عام ١٩٧١ بدراسة من خمسة
متغيرات على ما يسمى « حدود النمو » (٢) . وتشير بعض النتائج الى ان
سير التنمية المالية سوف تعوقه لئمة تعزى الى نقص المواد الأولية كما
تزد الى اكتظاظ السكان . ما رايك في هذه النتائج ؟

بدأ الموقف العالمي في التطور في ١٩٧١ السنة التي يليو أنها
أضيفت في التاريخ الاقتصادي الى السنوات ١٩٣٥ أو ١٨٩٦ أو ١٨٤٦
أو ١٧٩٣ . فقد حدث في هذه الأعوام المختلفة ارتفاع أسعار المواد الغذائية
والمواد الأولية مما كان له رد فعل على المنتجات الصناعية . وتلت ذلك
فترات تتراوح بين عقدين وثلاثة عقود اتسمت بشح نسبي في المواد
الغذائية والمواد الأولية .

والوقوف في الوقت الراهن متطابق تماما . ويمكن للمرء ان يلح
هذا الاتجاه في أسواق المنتجات البترولية ، والسلع الزراعية وبعض
المواد الأولية الصناعية .

MIT

(١)

limites de la croissance.

(٢)

ومما لا ريب فيه أن البترول ومصادر الطاقة الطبيعية الأخرى مستثمر في أن تظل غالبية نسبيا إلى أن تستبدل بها مواد أخرى أقل تكلفة مثل الطاقة النووية أو الطاقة الشمسية . وبجانب ذلك يجب أن يخصص قدر أكبر من الاستثمارات لمكافحة التلوث . ففي عام ١٩٧٢ انفتحت الولايات المتحدة ما يقرب من أربعة مليارات من الدولارات لمعالجة الهواء والماء ، وهو رقم يمكن أن يبلغ ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ .

أما فيما يتعلق بالمواد الأولية ، في الوقت الراهن ، فإن الموقف العام جديد نسبيا : إنها البلاد الأكثر تقدما هي التي أصبحت تعتمد على البلاد المصدرة ، ومن المؤكد أن هذا الاتجاه يتفاقم خلال الأجيال القادمة .

إن التراكم الرأسمالي عادل متعدد لكل سياسة تنموية . ففي أي شكل يتحقق هذا التراكم بصورة أكثر فاعلية ؟

من الضروري أن تضاف رؤوس الأموال الأجنبية إلى التراكم الداخلي لأن أي اقتصاد في مرحلة النمو يتطلب قدرا كبيرا من رؤوس الأموال : والجزء الأكبر من الاستثمارات لا يتم في الصناعة ولكن في البنية الأساسية وفي الزراعة أيضا ، ويمكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تساعد في تنشيط كل هذه القطاعات ، فالبنك الدولي مثلا ، أسهم في تمويل الاستثمارات الخاصة بمشروعات البنية الأساسية خلال فترة طويلة من الزمن .

وبرغم ذلك فيجب على البلاد النامية أن تقدم أيضا رأس المال الخاص بها وأن تفدى اقتصادياتها . إن الاستثمارات ذات الطابع الأجنبي العامة والخاصة على السواء ، لا ينبغي إلا أن تكون مكملة للاقتصاد الداخلي .

ثمة مسألة تفرض نفسها فيما يتعلق بسياسات التنمية : هل يتعين أن يكون النمو من النوع المتوازن أم من النوع غير المتوازن ؟ أو بمعنى آخر هل هناك تضارب بين مفهوم النمو وبين مفهوم التوازن ؟

ليست الحياة سكونا أبدا ، والاقتصاد كذلك أيضا . ومع ذلك فإن ديناميكية النمو تتطلب بعض انماط من التوازن .

فهناك مثلا مسألة تفرض نفسها في جميع بلاد العالم هي التوازن بين المواد الغذائية وبين السكان . ففي بعض البلاد يتضاعف معدل النمو في غضون مدة قدرها عشر سنوات على الأقل بزيادة سنوية قدرها ١٪ من ٨٪ إلى ٩٪ ، وهكذا يصبح من الضروري تبني إيقاع هذه التنمية فيما يتعلق بالمعرض من المواد الأولية . وبجانب ذلك يجب أن يؤخذ

فى الاعتبار أن تنمية الصناعة من شأنها أن تدفع الناس الى الإقامة فى المدن ، وترتبط على ذلك يجب العمل دائما على تشييد عدد متزايد من المساكن ، والمدارس ، والمستشفيات وما الى ذلك .

ومما يكتن من أمر ففى أى عالم ديناميكى يجد المرء دائما قدرا من عدم التوازن ومع هذا فيجاءه المرء من أجل المحافظة على التوازن .

وهذا التنازع ، أخيرا ، هو الذى يحدد توزيع الاستثمارات .

ومن المسائل الأكثر خطورة التى يجب على البلاد المتخلفة معالجتها هى وجود فائض من الأيدى العاملة . والصين ، مثلا قد اختارت سياسة لاستخدام اليد العاملة تنزلها منزلة تالية مباشرة لاستخدام رأس المال . ما هو فى واقع الأمر المستحب : استثمارات تجنح الى رفع الانتاجية ولكن تزيد البطالة سواء أم استثمارات تميل الى استخدام مكثف للعمالة ؟

ان سؤالاك يرتقى الى مرتبة التساؤل عن كيفية استيعاب فائض اليد العاملة فى سياق عملية تصنيع هامة .

هناك اجابتان يمكن طرحهما . يعتقد كثير من رجال الاقتصاد انه يجب استخدام رؤوس أموال وتقنية بقدر أقل أى استخدام قدر أكبر نسبيا من العمل لانتاج قدر محدد . وبصورة عامة لم ينجح الناس فى وضع هذا الطراز من فنون الانتاج موضع التنفيذ العملى .

ومع ذلك فهناك بعض أمثلة ايجابية تجدر اثارها . ففى بلد قليلة النمو مثل الصين الذى حقق « الوثبة الكبرى الى الامام » ، يمكن إقامة صناعة حديد حديثة بالرغم من أنها لا تخلق سوى فرص عمالة قليلة فلا توجد وسيلة أخرى لانتاج الصلب . لقد حاول الصينيون من قبل استخدام عدد كبير من العمال فى هذا الانتاج ، غير أنهم اكتشفوا أنه تبديده للموارد .

وإذا كان هناك فائض من العمالة فيمكن توجيهه مثلا الى الصناعة التحويلية ، وذلك أفضل من استخدام مواد حديثة للغاية . ولا ريب فى أن مصنعا للحديد فى الهند أو فى الصين يستخدم مزيدا من العمال أكثر مما يستخدم فى أوروبا أو فى اليابان أو فى الولايات المتحدة .

والمؤكد ، فى البلاد المتخلفة أن البطالة جزئية حيث لا يعمل الناس الا جزءا من العام .

وكان اليابانيون ، ولا ريب ، أول من ابتكروا طريقة اقامة جزء كبير من الصناعة التي لا تعمل الا على نحو جزئى فى الريف .

ولهذه الطريقة فائدة مزدوجة تسمح بالاستمرار فى فلاة الأرض مع تطوير النشاط الاقتصادى . ومع ذلك فان هذه الطريقة تتطلب تنظيمًا جيدًا ومستوى ثقافيا مرتفعا نوعا ما لسكان الريف .

وهذه طريقة من بين طرائق أخرى للعمل على رفع العمالة والأجور .

وهكذا لا نموزنا الحلول لرفع مستوى التشغيل فى البلاد النامية دون حاجة الى حرمان القطاعات ذات الأولوية من رؤوس الأموال .

يكشف الوضع الراهن عن بلاد أكثر فقرا على الدوام قبالة بلاد أخرى أكثر غنى ، فهل يظل هذا الفرق فى التزايد ؟ وإذا كان الجواب نفيًا فما هى العوامل التى يمكن من خلال تدخلها تعديل هذا الاتجاه ؟ وما هو الموقف فى رايك ؟

يجب التزام الحرس الشديد عندما ننطق بهذا التأكيد القائل بأن البلاد الغنية تزداد غنى بينما البلاد الفقيرة سوف تصبح أفقر فأفقر . وخارج نطاق الهند والصين - حيث تكون زيادة نصيب الفرد من الدخل بطيئة جدا - أقرر بوجود غالبية عظمى من البلاد التى أمسكت زمام تأخرها مثل تاوان ، وماليزيا وسنغافورة . ويمكن أن نقول نفس الشيء عن ايران وكل أمريكا اللاتينية حيث يبرز نمو البرازيل الهائل ، ومن اليونان وتركيا الى اسبانيا - التى تعتبر حاليا بلدا متقدما - يحقق طول شمال البحر الأبيض المتوسط تقدما بدرجة أسرع مما يحققه باقى بلاد أوروبا الغربية المتقدمة فعلا .

وبالإضافة الى ذلك ، فان نصيب الفرد من الدخل ، كما سبق أن أشرت الى ذلك ، يعتبر مؤشرا غير كاف وغامضا لقياس درجة التقدم . اننى أعتقد أن لكل بلد مميزاته الخاصة به التى تحدد مكانه على سلم التنمية .

ومشكلة العالم الكبرى فى الوقت الراهن ليست مجابهة بين الأغنياء والفقراء ، ولكنها معرفة الطريق الى الانتقال من نمو لا يمكن السيطرة عليه الى توازن بين الانسان والوسط الذى يعيش فيه . ويتعين أن يتبع هذا التوازن للبلاد المصنعة حديثا أن تفيد بصورة حقيقية من فوائد هذا التصنيع . ان مجابهة الثراء بالفقر قد تكفى للدعاية التى تهدف الى الإبقاء على المعونة الخارجية ولكن ليس لها علاقة بمفهوم اقتصاد سياسى .

ما هي رؤيتك للتطور الاقتصادي للعالم ككل ، خلال العقود الثلاثة القادمة ، فيما يخص العلاقة بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ؟

على الرغم من أن في كتابي « حدود النمو » كثيرا من نقاط الضعف ، فاعتقد أنه عالج مشاكل الانسانية الأساسية المستقبلية .

ان الأشجار لن تظل تنمو حتى تلمس السماء . ومشكلة التوازن بين الانسان وبيئته سوف تصبح سريعا جليا مسألة حاكمية . أما عن باقي المشاكل فسوف تختص بالابقاء على حضارتنا الصناعية مع تركها تتخلف في البلاد المتخلفة ، والتعاون مع هذه البلاد في سبيل اللحاق بنا وأخيرا سوف يعني أن نهتم بالبحث الجيد القادر على أن يزودنا بحياة انسانية هادئة مليئة بكل ما هو طيب . وقضية كل منا هي أن يقترب من هذا التوازن الديناميكي بين الانسان وبيئته . وفي هذا المنظور يجب أن يقوم ، بين جميع بلدان العالم ، تعاون مكثف يصاحب التطور الذي تحققه دائما العلوم والتقنيات . ان كل الذين يهتمون العلم بكل الأنواء يجب عليهم أن يمتدحوه وحده القادر على مساعدتنا في تحقيق هذا التوازن الصعب . ولتحقيق هذه الغاية يجب أن نعمل في اتحاد مع كل البلاد وكل الاخوة كمائلة واحدة .

تطور التجارة الدولية الحديثة

التجارة عمل النمو الدولى

يظهر بوضوح تحليل التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية أن إيقاع نمو التجارة يفوق فى سرعته معدل زيادة الانتاج . فبينما ارتفع الانتاج بصورة اجمالية بمتوسط قدره حوالى ٥٪ سنويا ، فان التجارة قد حققت خلال الثلاثين سنة فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٧٥ معدلا قدره ٧٪ . وتؤكد الأرقام التالية هذا الاتجاه الذى ظل قائما خلال السنوات الأخيرة من تلك الفترة .

	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠ - ١٩٦٠
التجارة	٪٨	٪٥٧	٪٨٣
الانتاج	٪٥٦	٪٤٩	٪٥

ويمكن السبب الرئيسى لهذه الظاهرة فى ضرورة توزيع الأسواق بصورة دائمة بهدف تحقيق عائد أفضل للاستثمارات الكبيرة التى تستلزمها استخدامات فنون الصنعة الجديدة .

والى هذا السبب العام ، يجب أن نضيف اليه أسبابا ذات صلة مباشرة :

(١) تحرير الواردات بين أوروبا والولايات المتحدة فيما بين ١٩٥٥ - ١٩٦٠ .

(ب) قيام اتحادان اقتصاديان خلال نفس الفترة : الجماعة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة .

(ج) تطبيق بعض نتائج دورة - كيندى انتهى الى تخفيف الرسوم الجمركية على مستوى العالم .

وترتيباً على ذلك فإن الإطار المؤسسي للتجارة العالمية قد تحرر الأمر الذى أفضى الى السير بنمو التجارة خلال هذه السنوات ، بدرجة أسرع :

النسب المئوية لزيادة الصادرات

١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٠ - ١٩٦٠	١٩٦٠ - ١٩٥٣
٨,٩	٥,٩	٩,٣	١١,٢	٨,٩	٧,٦	صادرات البلاد المصنعة
٧,٣	٦,٥	٨,٣	٩,٥	٦,٥	٣,٨	صادرات البلاد المتخلفة

يكفى الإشارة الى أن الفرق بين نمو التجارة وبين نمو الانتاج يجنح الى الارتفاع ، والى أنه فى فترات تفهقر أو ركود الانتاج فإنه ينقص بوضوح بأكثر مما ينقص به حجم التجارة العالمية .

وابتداء من عام ١٩٥٨ ظهرت فى التجارة سلسلة من التقلبات ترد ، ولا ريب ، الى الأزمة النقدية العالمية .

الأهمية المتزايدة للبلاد الصناعية وتكوين الشركات الكبيرة الاقتصادية :

توطد ، بطريقة مذهلة تفوق البلاد الأكثر تصنيعاً من غيرها . فقد بلغ ، فى عام ١٩٥٠ ، نصيبها ٥٥٪ من حجم التجارة العالمية ، وتجاوز فى الوقت الراهن ٧٠٪ . وإذا أخذ المرء فى الاعتبار أن البلاد الاشتراكية قد احتفظت بنصيبها (أكثر قليلاً من ١٠٪ من حجم التجارة العالمية) ، فيمكنه التأكيد أن التجارة الخارجية للبلاد الرأسمالية المتقدمة ، قد حققت تقدماً بدرجة أكبر مما حققته تجارتها الداخلية ، وعلى العكس من ذلك فإن زيادة التجارة الداخلية للبلاد المتخلفة جاءت على نحو أسرع من نمو صادراتها .

وتظهر هاتان الحقيقتان أن تسعة أعشار زيادة التجارة الدولية
جاءت في المنتجات المصنعة •

ومن ثم فإن هؤلاء الذين يبيعون هذا النوع من المنتجات هم الذين
استفادوا بالضرورة من توسع التبادل التجارى •

وثمة حقيقة يجب أخذها في الاعتبار هي أن المنتجات المصنعة
تعادل ٧٠٪ من صادرات البلاد الرأسمالية ، و ٥٩٫١٪ من صادرات البلاد
الاشتراكية ، و ١٤٫٣٪ فقط من صادرات البلاد المتخلفة •

إن الآلات ومعدات النقل هي من بين المنتجات الصناعية التي لها
ثقل أكبر في معدل النمو ، مما يعنى أن البلاد المتقدمة تحقق مرة أخرى
فائدة من هذا الموقف •

وفي التعبير الفنى ، تتوقف واردات المواد المصنعة التي تنتجها
البلاد الصناعية على اجمالى حجم انتاجها ، في حين واردات السلع غير
المصنعة لا يعتمد سوى على ثقلها انتاجها •

والتمعق بدرجة أكبر في التفاصيل ، يؤكد للمرء أن المشروعات
الكبيرة قد أخذت طابعا دوليا على نحو غير عادى حقا • ويمكن للمرء أن
يؤكد أن هذه المشروعات تصير حوالى ثلث انتاجها •

ويرتبط بهذه الظاهرة وبالحقيقة التي سبق اظهارها ومفادها أن
التجارة الدولية قد زادت بصورة أساسية نتيجة للتبادل التجارى داخل
العالم الرأسمالى المتقدم ، ضرورة التشديد على ظهور ما يسمى المشروعات
متعددة الجنسيات (١) •

وهذه الشركات وعادة ما تكون أمريكية الأصل تستثمر دائما الجزء
الأكبر فى الخارج منذ عام ١٩٦٠ وبخاصة فى أوروبا الغربية ، وتقوم
بانشاء فروع لها تمشيا مع مقتضى الحال •

إن أخذ هذه الفروع فى حساباتنا ، لما يزيد أيضا تأكيدنا المشار
إليها من قبل •

تقهر البلاد المتخلفة النسبى

تعرض اسهام البلاد المتخلفة فى التجارة العالمية الى انخفاض شديد
نسبيا من ٣٣٪ من الصادرات العالمية فى سنة ١٩٥٠ الى ١٨٪ فى سنة
١٩٧٢ •

وأفضى انخفاض قوة هذه البلاد الشرائية الى نقص حجم وارداتها
أيضا من ٢٧٪ الى ٢٠٪ *

وفى البدء تجاوزت نسبة الصادرات معدل الواردات ، فى حين أن
الوضع فى الوقت الراهن عكس ذلك الأمر الذى يفسر الصعوبات التى
تواجهها هذه البلاد فى الدفع *

وثمة عوامل مختلفة تكمن فى أساس هذا التدهور :

١ - قلة مرونة الطلب على المواد الأولية (الانتاج النمطى للبلاد
المتخلفة) بالنسبة لمرونة الطلب على المواد المصنعة *

٢ - انخفاض معامل استخدام المواد الأولية لكل وحدة من قيمة
المنتجات المصنعة نتيجة للتقدم التكني *

٣ - الحماية الجمركية - وبخاصة ازاء المواد الأولية - التى تظهرها
التكتلات الاقتصادية (وبصفة خاصة السوق المشتركة) ، فى حين أن
الحرية التجارية تمتدح عندما يتعلق بالانتاج الصناعى وهو نفسه ما تقوم
البلاد المتقدمة بتصديره *

٤ - وأخيرا ظهور ما يسمى بالمنتجات « الاصطناعية » (١) *

وعلى وجه العموم ، فإن أسعار المنتجات الصناعية التى تشتريها
البلاد المتخلفة ، تحددها سوق تضخمية فى اتجاهاتها الأساسية بمعنى
أن توجهاتها الى الصعود وليس الى الهبوط دائما من الناحية العملية ،
فى حين أن أسعار المواد التى تقدمها البلاد المتخلفة ، والمواد الأولية منها
بصفة خاصة ، تتحدد فى سوق تخضع بالاكثـر الى الظروف الدولية التى
تعرضها الى الهبوط وإلى الارتفاع على السواء *

ويزداد هذا الموقف حدة نتيجة لأن كمية المواد الأولية التى تعرض
فى السوق العالمية تنحى الى الزيادة على نحو غاية فى السرعة *

ولا تؤدي كل هذه العوامل الا الى تدهور معدلات التبادل (٢) (أى
العلاقة بين الرقم القياسى للصادرات والرقم القياسى للواردات) * ويمكن
ايجاد معدل التبادل اما بمقارنة الرقم القياسى العام للأسعار فى البلاد
المتخلفة مع نفس الرقم للبلاد المتقدمة ، واما عن طريق مقارنة تطور أسعار
المواد الأولية وأسعار المنتجات المصنعة *

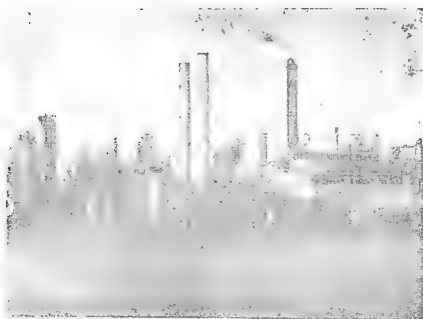
(١) Synthétiques.

(٢) Les termes de l'échange.

والواقع ان انخفاض القوة الشرائية للبلدان المتخلفة ليس مما يمكن
تقييده ، وتقدر الحسابات التي وقمت عام ١٩٦٥ بحوالى ٤٣٠٠ مليون
دولار تعادل ٤٠٪ من قيمة المعونة الخارجية التي تحصل عليها خلال العام
نفسه .

معدلات التبادل

السنة	اللاقة بين الأرقام القياسية للأسعار :	
	الصادرات الى البلاد المتخلفة واردات البلاد المتقدمة	المنتجات الأولية المنتجات المصنعة
١٩٥٠	١٠٩	١٢٢
١٩٥٥	١٠٩	١٠٩
١٩٦٠	٨٧	٩٥
١٩٦٤	٩٦	٩٥
١٩٦٦	٩٥	٩١



مصنع منتجات كيميائية في مدينة جبل (بلجيكا)

النمو الداخلي والتجارة الخارجية في البلاد المتخلفة :

ان تبعية التجارة الخارجية للبلاد ذات الاقتصاديات المتخلفة ، قد وجدت على نحو جذري آليات تنموها الاقتصادى ، وقيمت: بصورة خاصة ،
امكانياتها لتحقيق تراكم رأسمالى كاف .

ومن المؤكد ان جمود الهياكل الداخلية التى تميز هذه البلاد لاتيسر اتباع سياسة اقتصادية داخلية حقيقية ولا تساعد أبدا فى امتصاص الهزات
الوافدة من الخارج .

ويجب أن نضيف أن حالة عدم التيقن التى تسود أسعار المواد الأولية، تجعل من المسير جدا التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه قيمة صادراتها
بالعملات الأجنبية .

وتظهر بوضوح حالة أمريكا اللاتينية فى دراسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (كيبال) تبين فيها أنه بعد الأحوال المواتية
التي سادت الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، أخذت معدلات الاستثمار الاجمالي(*)
فى الهبوط ويبدأ ويبدأ .

ويبدو الارتباط بين تغير معدلات التبادل وبين تغير معدلات الاستثمار
بجلاء اذا ما تمت دراسة كل دولة على حدة .

وترتبطا على ذلك فبرغم أن صادرات شيلي لاتتجاوز ١٥٪ من الانتاج
فان معدل الاستثمار قد سلك طريقا موازيا لأسعار النحاس المسهم
وحجمه .

الارتباط بين امكانية التصدير وبين معدل الاستثمار الاجمالي

معدل الاستثمار الاجمالي	امكانية التصدير (١)	
٪١٨	٪٢٠	١٩٤٥ - ١٩٤٩
٪١٧٫٦	٪١٤٫٦	١٩٥٠ - ١٩٥٤
٪١٧٫٢	٪١٣٫٥	١٩٥٥ - ١٩٦١
٪١٥٫٩	٪١٠٫١	١٩٦٢ - ١٩٦٥

(١) معدل نظمية الصادرات للواردات .



ان بلاداً عديدة كانت تستورد فيما مضى من الولايات المتحدة منتجات مصنعة ، مثلت
 لنفسها اخطاراً ذاتياً في جزء كبير من احتياجاتها الاخرى التي اصبحت توفى امريكا الجاهز
 والصورة مثل كساح امريكية في نهاية القرن الماضي

المنتجات الصالحة للتصدير ، فان هذه البلاد تصبح كذلك فى موقف أكثر دقة .

ويمكن للمرء أن يقرر ، استنادا الى الأرقام ، أن معدل النمو فى بله يكون هيكله فى وضع لا تمثل فيه الصادرات سوى جزء صغير من اجمالى الدخل القومى ، أقل بكثير جدا من المعدل فى البلاد ذات معدلات تصدير أكثر ارتفاعا .

نظرة المستقبل

يبدو التنبؤ بالمستقبل بسيطا نظرا لأنه لم يعد هناك أمل لتعديل جوهرى لما وصلنا اليه من أحكام حتى الآن .

وعلى أساس ما يجرى فى الوقت الراهن ، سوف تستمر التجارة الدولية تؤدى دورا لصالح البلاد الرأسمالية الصناعية لضرر البلاد المتخلفة .

وبرغم ذلك ففي مقبور هذه البلاد أن تسجل بعض عوامل إيجابية قادرة على أن تدعم بذاتها فى المستقبل .

وعلى سبيل المثال يمكن أن ينتهى مشروع سياسة إقامة اتحاد نيبنته اليونكتاد تحت رعايتها ، الى تحقيق فوائد فى مجال بيع المواد الأولية . ويصدق نفس الشيء على تقوية الحماية الجمركية للصناعة ، بأن يكون فعالا حقا للصناعات الوليدة ، مجددا فى هذا المعنى ، التجربة الأوربية للقرن التاسع عشر . ويمكن للمرء أن يواجه بتفاؤل الدور الذى سوف يؤديه الأسواق الجديدة كالتى انبثقت عن ميثاق الأنديين .

ويمثل الموقف العالمى ، فى نهاية عام ١٩٧٣ ، بعض المميزات التى يمكن أن تدهوم :

(أ) تضخم متسارع فى البلاد الرأسمالية (يمكن أن يكون له وقع هام على معدلات التبادل) .

(ب) ارتفاع فى الأسعار مصحوب بقيود .

(ج) أزمة فى المواد الأولية مصحوبة بزيادة فى أسعارها .

الاقتصاديات الرأسمالية الراهنة

جاء النمو الاقتصادى للبلاد الرأسمالية الأكثر تصنيعا من غيرها ابتداء من عام ١٩٤٥ ، مخالفا تماما لما سبقه . ويبدو هذا الاختلاف واضحا فى تسارع النمو الاقتصادى وفى قلة التقلبات . ويكفى ، فيما يتعلق بتقديم التنمية بصورة سريعة ، التأكيد على أن النتائج المحققة تجاوزت بكثير كل الحسابات الأكثر تفاؤلا . وهاك دليل : كان المتوقع فى عام ١٩٤٩ أن يكون نمو اجمالى الناتج القومى فى المقعد التالى ما يتراوح بين ٤٠٪ و ٦٠٪ . والواقع أن ال ٤٠٪ تحققت بحلول سنة ١٩٥٤ وال ٦٠٪ بحلول عام ١٩٥٦ . حققت اليابان وبلاد أوروبا الغربية ، منذ الحرب العالمية الثانية ، نموا بأسرع مما وقع فى فترات سابقة ، بينما كان معدل نمو الولايات المتحدة أقل من المتوسط . وتمثل بريطانيا العظمى حالة خاصة نظرا لأن معدل النمو الخاص بها جنح منهجيا ، خلال الخمس سنوات فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، الى أن يكون أقل سرعة عما كان عليه المتوسط . وهكذا تكون بريطانيا العظمى قد فقدت المركز الممتاز الذى جعل منها بحق مهد الثورة الصناعية .

ابحث عن الوسائل التى يمكن بفضلها

أن يمتد الرخاء ويتأخر الكساد .

(ولیم بلاى فير)

وتأخذ أسباب أى نمو سريع جدا أشكالاً متنوعة • وتكفى أولاً مواجهة تطور التقنية المذهل فى الصناعات الكيماوية ، وصناعة الاليكترونيات وفى صناعة وسائل النقل بصفة أساسية • وقد أتاح هذا التقدم الفنى ارتفاع انتاجية العمل بصورة خارقة • وابتداء من الخمسينيات دخلت التقنية العمليات الصناعية على نحو سريع جدا ولكن بتفاوت فيما يختص بتوزيعها طبقا للمناطق الجغرافية • وهكذا فقدت الولايات المتحدة التى كانت برغم ذلك فى مركز مميز حقيقة ، درجة من القدرة التنافسية الأمر الذى جر على صادراتها صعباً : فى عام ١٩٧١ كانت الصادرات أقل من الواردات •

وإذا أجرى المرء مقارنة مع ما وقع فيما بين ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، لعرف كيف يقيم اللبيل على وجود قدر أكبر من التعاون فى المجال الاقتصادى • فقد أثار تجربة ما بين الحربين للمرة هذا التطور فى مجال التعاون الاقتصادى • وكان مشروع الموننة الأمريكية لأوروبا الغربية (المسمى مشروع مارشال نسبة الى صاحبه) مثلاً طيباً لهذا التعاون مثلما كانت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى ترمى الى تحرير التبادلات التجارية • ووصلت أنماط هذا التعاون الاقتصادى ذروتها مع اقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) التى تظهر أن عملية زيادة النمو على نحو سريع جاءت سابقة على السنة التى أنشئت فيها الجماعة •

ورثة سبب آخر يجعل تأكيد هو ترشيد السياسة الاقتصادية التى ترتكز بصورة أساسية على المفاهيم الكينيزية وذلك بإيحائها ، فى واقع الأمر ، بأنه فى استطاعة الدولة أن تؤدى دوراً فعالاً حقاً فى السوق الاقتصادية بالتدخل فى أية لحظة كمنظم ومروج للأشغال التجارية • وتحت ضغوط اليسار أدخل فى فرنسا التخطيط المانع الذى ينطوى على الرؤى المستقبلية للاستثمارات العامة خلال فترة محددة ، وهو التخطيط المصحوب بدراسة الأسواق لمشروعات القطاع الخاص •

ويمكن للمرء أن يذكر سبباً رابعاً للنمو السريع وهو التأثير القوى للغاية لفعل الاعلان فى الاستهلاك الخاص بهدف المحافظة عليه فى مستوى مرتفع جداً - متعارفاً مع ما يسمى سياسة كينز الأساسية • ورثة وسيلة أخرى للمحافظ على الطلب فى مستوى عال ارتكزت طوال هذه الفترة على الاتفاق الكبير على التسليح • ويصدق هذا ، بصفة خاصة ، على الولايات المتحدة حيث كانت تسعة أعشار العمالة التى خلفت خلال هذه الفترة مما ينتمى الى الانواع الحربية واستثمر ، خلال نفس الفترة ، عشر اجمالى

النتائج القومية في العتاد الحربى وهكذا يمكن القول بأن الاتفاق على التسليح هو تماما «السلاح» الكينيزى الرئيسى الذى استخدم فى فترة ما بعد الحرب ولقد أعلن الرئيس ايزنهاور عندما ترك البيت الأبيض عن «المجمع الصناعى الحربى» (١) مشيرا بذلك الى حركة صيغ الاقتصاد بالصيغة الحربية المتزايدة واذا كانت الولايات المتحدة قد ثبتت وجهة النظر هذه اختبارا ، فإن بلاد أوردية الغربية انجازت الى هذا الاتجاه اذعانا : وثمة رقم واضح هو أن فى البلاد الرأسمالية المتقدمة يوجد ما يزيد على ٣٠٠.٠٠٠ عالم تفرغوا للأعمال ذات الطابع الحربى .

وقصارى القول يمكن للمرء أن يقرر أنه اذا كانت قد وجدت فى الثلاثينيات علاقة سببية بالاكثريه سلبية بين البطالة والركود الاقتصادى وتقلبات الأسعار ، فقد نشأت ، على العكس من ذلك ، فى فترة ما بعد الحرب ، علاقة سببية غاية فى الايجابية بين مستوى تشغيل مرتفع والنمو الاقتصادى واستقرار الأسعار . ولا يعلو ، مع ذلك ، أن يكون الفرق بين الفترتين فرقا فى « المستوى » يوضح فى الفترة الثانية تدخل من جانب الدولة أكبر يذهب ، فى بعض الحالات ، الى تكامل رؤوس الأموال العامة مع المشروعات الخاصة .

ومع هذا فيبدو يوضح أن الموقف قد أخذ يتغير ابتداء من نهاية الستينيات : اختفى الاستقرار مما عم انتشار ظاهرة التضخم . ويتضح من الجدول التالى كيف أن ارتفاع الأسعار خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧١ قد انتهى على صورة واضحة ، ناحية الارتفاع . فقد بلغ معدل ارتفاع الأسعار فى عام ١٩٦٥ ٢٪ ثم وصل الى ما يزيد على ٤٪ فى سنة ١٩٧٢ ثم استمر فى الصعود بسرعة مقلقة . ويظهر الجدول أيضا أن ارتفاع الأسعار ابتداء من ١٩٦٥ كان أكبر بكثير مما حدث فى المئة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ . ونحن اذن أمام موقف مختلف ، وعلى عتبات مرحلة مليئة بالمخاطر . ولا يشهد العالم فى الوقت الراهن تضخما فحسب ولكنه يتفاجم دون أن يهبط حجم البطالة . واذا استطال أمد هذا الاتجاه ، فسوف تظهر سلسلة جديدة من العلاقات تنتهى بانهايار حقيقى فى مستوى البطالة ، وبازمة اقتصادية وارتفاع متزايد فى الأسعار .

ارتفاع الأسعار في البلاد المصنعة

(١٩٦٠ - ١٩٧٢)

البلد	١٩٦٠ - ١٩٦٥	١٩٦٥ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٢	١٩٧٢
كندا	١٠٩	٤١	٣١	٤٦
الولايات المتحدة	١٠٤	٤١	٤٧	٣٢
اليابان	٥	٤٨	٤٨	٤٨
فرنسا	٤١	٤٨	٥	٥٦
ألمانيا	٣٦	٣٤	٧٧	٦١
إيطاليا	٤٥	٣٤	٦٦	٥٩
بلاد أخرى (١)	٤١	٤٨	٧١	٧٦
التوسط	٢٥	٤١	٥٥	٤٥

من الواضح أن التضخم واحد من الأخطار الكبيرة التي تكتنف البلاد الرأسمالية في الوقت الراهن .

ومع ذلك فإن النمو المذهل الذي حدث في فترة ما بعد الحرب لم يتخلص من المشاكل الحاكمة التي فرضت نفسها على البلاد الرأسمالية . وأكثر هذه المشاكل أهمية هي تلك التي تصب جزئاً كبيراً من المكان سواء في التجمعات السكانية الكبيرة في الحضر حيث تكون ظروف الحياة مختلفة ومعينة أو في المناطق غير المأهولة التي يشغلها البؤس حتى في داخل هذه البلاد . أما فيما يتعلق بالسلام الاجتماعي فيبدو أنه قد اهتز في بعض الحالات نتيجة لظهور ظواهر جديدة « فوق النقابية » (٢) : « المخاصمة » و « الاضرابات الهمجية » وغيرها . وثمة مشاكل لم تجد حلاً : الحاجة لتأمين نمو البلاد المتخلفة مع الأخذ في الاعتبار أن المعونة المقررة حتى وقتنا هذا ليست كافية ، إذ أنها لم تصل بعد إلى حد إخراج هذه البلاد من تخلفها الاقتصادي الاجتماعي السياسي أو إلى إيجاد حل عام لسياسة توزيع الثروة بصورة أكثر توازناً . وظاهرة تركيز المشروعات على المستوى العالمي هو انعكاس لما سبق أن بدأ في الولايات المتحدة . وثمة أرقام نوضح المسألة : تمتلك أكبر خمس شركات أمريكية في عام ١٩٦٢ ١/٨ جميع وسائل الإنتاج والخمسون التالية تمتلك ما يزيد على الثلث ،

(١) النمسا ، وبلجيكا ، والدانمرك ، والنرويج ، والأراضي الواقعة ، والسويد وسويسرا .

(٢) Extrasyndicaux .

والخمسائة شركة الأكبر تمتلك ثلثي وسائل الإنتاج. وبالمثل فهناك أربع شركات انفقت ما يزيد على خمس مصروفات البحث العلمي وأربعمائة أنفقت تسعة أشعار هذه المصروفات . وأول ما ظهر التركيز كان داخل الولايات المتحدة ثم اتسع فيما بعد وأخذ أبعادا دولية .

ولكن لا يكفي الاهتمام بدراسة حجم هذه المشروعات ، بل يجب بحث ثلاث من نتائجها المحتملة : ففي المجلد الأول يحدث ألا يكون هناك تكامل اقتصادي وسياسي بين الدول المختلفة حيث توجد هذه الشركات أو يكون هذا التكامل غير كاف ، ومن ثم تصبح السيطرة على هذه المشروعات من الصعب تحقيقها . ويحدث ، في المجلد الثاني أن تسبب هذه الشركات العلاقة في الأوقات التي يكون فيها الموقف الدولي غير مستقر ، بعض الاختلالات من خلال إجراء تحويلات رؤوس الأموال داخل المشروع ولكن في دول مختلفة مطلقا بذلك حركات مضاربة . ويفضي ، في المجلد الثالث ، الضغط الهائل الذي تمارسه هذه المشروعات على البلاد المتخلفة ، إلى الحد من الاستقلال الاقتصادي لهذه البلاد متحكمة بذلك في استقلالها السياسي .

مقارنة بين مبيعات المشروعات الكبيرة وبين

إجمالي الناتج القومي لبعض البلاد

(بليون دولار)

المبيعات ١٩٧٠	بلد المنشأ	المشروعات	إجمالي الناتج القومي (١٩٧٠)	البلد
١٨٢٧٥	الولايات المتحدة	جنرال موتورز	٣١٢٨	الأراضي الواقعة
١٦٢٥٥	الولايات المتحدة	ستانفورد أويل	٣٠٢٧٧	السويد
١٤٢٩٨	الولايات المتحدة	فورد	٢٥٨٨	بلجيكا
٦٨٨٨	انجلترا - وهولندا	رويال داتش شل	٢٠٢٢١	سويسرا
٧٥٠٠	الولايات المتحدة	إ. ب. م	١٥٥٧	دنمارك
٦٨٨٨	هولندا	يونيليفر	١٤٣٧	النمسا
٤١٦٦	هولندا	فيليبس	١١٣٦	النرويج
٣٥٠٠	بريطانيا العظمى	إ. سي. إ	١٠٢٢٢	فنلندا
١٢٤٢	ألمانيا الاتحادية	هوكست	٩٢٩	اليونان
١٢٧٦	كندا	الكان	٣٨٩	أيرلندا

ان مشروعا متعدد الجنسيات له فروع في بلاد مختلفة (أ - ب - ج - د) تتراكم لديه ارباح بدرجة أكبر مما قد يحققها لو أنه لم يعمل سوى في بلد واحد ذلك بفضل سلسلة من العمليات : فالفرع الموجود في البلد د حيث يكون سعر الفائدة مرتفعا يمكنه أن يقتضى من البلد ب حيث سعر الفائدة أقل . والفرع الموجود في البلد أ يحول جزءا من ارباحه (المرتفعة) الى فرع البلد ب (الذى لديه أعباء أقل) بأن يبيع له سلعه بخصارة ، والفرع الموجود في الدولة ج التي تعلن تخفيض عملتها يدفع سلفا قيمة مشترواته من الفرع البلد ب حيث تكون عملته مستقرة .

الاشتراكية والتخطيط

ثورة أكتوبر

يسرت ثورة أكتوبر ١٩١٧ تنظيم أى اقتصاد تصبح فيه وسائل
الانتاج ملكية جماعية • وترتيباً على ذلك فإن الاشتراكية تكون قد أقامت
هدفين أساسيين على الأقل : التخلص الكامل من المنافسة الحرة من ناحية ،
وتطبيق تخطيط يتيح تنظيم الاقتصاد تنظيمياً عقلانياً ، ومن ناحية أخرى
دفع حركة التصنيع التى تؤدى دور التغيير •

ان الاشتراكية والتخطيط والتصنيع لا تتأصل على نحو « طبيعى »
غير أن ذلك يتم فى أعقاب استحالة (١) الهياكل القائمة بطريقة جذرية •
واقع الحال يحتم أن تنور عدة عقبات فى سبيل إقامة المجتمع الجديد :
أولاً : نتائج حرب أهلية جات فى أعقاب غزو نازى بمد عدد قليل
من السنين •

ثانياً : المشاكل التى نجمت عن حقيقة مفادها أن الثورة الاشتراكية ،
على عكس ما كان مأمولاً ، لم تمتد الى ما وراء الحدود السوفيتية •

ثالثاً : النتائج المترتبة على غياب التقاليد الديموقراطية القادرة
وحدها على أن تحول تحويلاً حقيقياً المجالس السوفيتية الصناعية التى

(١) جاء فى معجم اللغة العربية « استحالة الشيء استحالة » ، سول من حال الى
آخر • وهذا هو المعنى الذى قصد اليه الكلمة • (لترجم) •

نشأت في وسط زراعي متخلف تماما . وبمجرد أن سمحت الظروف استبدلت « بشيوعية النضال » (١) سياسة اقتصادية جديدة فيها مجال واسع للمركزية والملكية الريفية الصغيرة والمتوسطة . ومع ذلك فحتى مايو ١٩٢٩ لم تكن قد تحققت أول خطة خمسية ، وهي وحدها استطاعت أن تقود عملية تجميع الملكيات الزراعية الكبيرة « كولاك » (٢) الى نهايتها ومنذ ذلك الوقت رسخ ستالين ، على عكس المراكز التي كان يدافع عنها يوكارين ، توجهين اثنين كبيرين في الاقتصاد السوفيتي : تطوير الصناعة الثقيلة وتنظيم الزراعة عن طريق وحدات استغلال كبيرة - وهو تطور يخالف تماما ما اتبعته البلاد الرأسمالية الأكثر تقدما في هذا المجال .

حقق التخطيط نجاحا هائلا في الأسواق الصناعية ، ولكنه كابد ما يشبه الاخفاق فيما يتعلق بالزراعة التي لم تكن قد عرفت طريقها حتى ذلك الوقت . ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية كانت النتائج المحققة لا شك فيها ، ويكفي اعتبارها أنها تختص بمرحلة « الزراعة الأفقية » ، حيث تحقق النمو بفضل زيادة اليد العاملة المستثممة ، وليس بفضل زيادة الانتاجية . ويمكن العليل في أن عدد العمال قد تضاعف مرتين في الحطة الأولى وتضاعف ثلاث مرات في الحطة الثانية . يمر الوقت دون أن يجنح هذا الاتجاه الى التغير ، وهناك مشاكل خطيرة تفرض نفسها في دول اشتراكية أخرى . والواقع من الأمر أنه عندما لا يلوح سوى احتمال محدود أمام اليد العاملة ، فإن آفاق النمو الاقتصادي تكون محدودة . وتبقى ، ولا ريب ، المسألة فيما يختص بالبلاد الاشتراكية ، معرفة كيف يتم ادخال التقنيات العلمية الجديدة في انتاج تلك البلاد الصناعي .

التخطيط المركزي

لقد ظل نموذج التخطيط الذي تمت صياغته خلال فترة ستالين هو نفسه النموذج الذي طبق آليا في البلاد الاشتراكية الجديدة ، ابتداء من عام ١٩٤٥ . وفيما يلي الميزات الأساسية لهذا النموذج من التخطيط المركزي :

(١) قرارات تختص بالتخطيط تتخذها السلطة المركزية دون أن يكشف عن التفصيلات الفردية فيما يتعلق بالاستهلاك وأسلوب الحياة على السواء .

(١) Communisme de guerre.

(٢) koulaks، مزاولو الأغنياء في روسيا .

(ب) اعداد خطط لكل مستوى يكون فيها مركز القرار ولا شك في قمة السلم الادارى مع نظام لتوصيل القرارات يهبط من أعلى (هيئات الدولة المركزية) الى أسفل (الهيئات المحلية) .

(ج) رجحان الاقتصاد والقيم المادية .

(د) قرارات تنقل في صورة أمر الزامى .

(هـ) مهمة ايجابية للنقد .

لقد اتاح نموذج التخطيط هذا الى دفع نمو الصناعة الى ابعاد مدى الامر الذى كان غاية في الامة وقت مقاومة الغزو النازى .

نحو لا مركزية التخطيط

أخذت الحاجة الى اللامركزية تظهر رويدا رويدا بعد موت ستالين عام ١٩٥٣ برغم أن الشعب في ذلك الوقت لم يكن راضيا عن تخفيض عدد الاهداف التى حدها التخطيط المركزى فحسب ، بل كان راضيا بتحويل السلطة الى الوزارات أو الجمهوريات المختلفة . ومع ذلك فقد أخذت عملية التحول الى اللامركزية في الازدياد من عام ١٩٥٧ . لقد انشئت وزارات اقليمية دون اعطاء المشروعات مزيدا من سلطة ذاتية . جاءت الاصلاحات على استحياء ولم تقترب كلية من النموذج اللامركزى الذى كان تيتو قد أقامه في يوغوسلافيا ابتداء من ١٩٥١ .

وبالاضافة الى ذلك فان الجزء الأكبر من هذه الاصلاحات لم يطبق الا جزئيا وبوسائل محدودة بحيث لم تستجب أبدا الى ما كان متوقعا . لقد ازداد انهيار معدل النمو ، واستؤنفت الضغوط في سبيل تعديل جديده .

ولعبت تشيكو سلوفاكيا دور النذير وذلك لانخفاض انتاجية العمل فيما على نحو شديد . فقد بدأ ينخفض اجمالى الانتاج لأولمرة في عام ١٩٦٣ ، ولم يستأنف الصعود منذ ذلك الوقت برغم الجهود الهائلة التى بذلت .

وابتداء من عام ١٩٦٥ عرفت ، بصورة عامة ، كل البلاد الاشتراكية نفس الهبوط في معدلات النمو الامر الذى أفضى الى تقوية النقد الموجه الى التخطيط المركزى على نحو هائل .

أثار مقال ليرمان عن « التخطيط والأسعار والأرباح » الذى نشرته البرافدا في عام ١٩٦٢ ، حملة واسعة موجهة لتعديل هيكل الخطة بحيث

لا تملو أن تكون أداة لتحديد الأهداف التي تحققها كل المشروعات تاركة لها الاهتمام بتحقيق خطط الانتاج الخاص بها طبقا لرغبات المستهلكين .

وبالإضافة الى ذلك فقد كان هذا النظام بمثابة مساعدة للانتاج موجبة لحفز العمال لفائدة المشروع الأمر الذي يسند مجموعة قواعد موجودة فعلا .

لقد كانت الإصلاحات خارج الاتحاد السوفيتي ، في ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر وبولنده أكبر اتساعا بكثير وأقرب ما تكون للنظام اليوغسلافي أي نموذج لا مركزي تعمل فيه آليات السوق . لقد كانت إقامة هذا النموذج والاستقلال النسبي للمشروعات - دون التوغل حتى الادارة الذاتية - الأدوات الكبيرة المستعانة في هذه الإصلاحات .

وهكذا كانت الأهداف المقصودة في المجال الاقتصادي هي إيجاد مرونة أكبر في العرض حتى يتواءم مع الطلب ؛ وتخفيض تكاليف الانتاج وتطوير توازن من شأنه أن يقضي على عبء الصناعة الثقيلة الزائدة عن الحد حتى يستطيع التخطيط المركزي أن يركز على التوقعات الأساسية ، وأن يتمكن النظام الجديد في المدى الطويل من أن يأخذ على عاتقه الجوانب الاجتماعية للعملية الاقتصادية .

الاشتراكية في العالم الثالث

ادخلت ثورة ١٩٤٩ الاشتراكية في أكبر دولة في العالم مأهولة بالسكان ، وهي الصين . وقد كانت لهذه الاشتراكية مميزات تختلف كثيرا عن طابع اشتراكية الاتحاد السوفيتي . كان الحزب الثوري يتكون في الأساس من الفلاحين على نحو لم تظهر معه ، في المرحلة الأولى ، الحاجة لإقامة صناعة ثقيلة . وكانت القاعدة العامة هي تنمية الزراعة في بلد لم يكفل له حد الكفاف الأدنى . ولم تسبق البتة عملية التصنيع خارج فترة « الوثبة الكبرى الى الامام » الزراعة ولم يكن هدفها تجبيع الادخار الريفي .

زادت الثورة الثقافية أيضا من رجحان كفة الزراعة وخططت لها منظرية بذلك هزيمة أنصار نهج التنمية المشابه لنهج الاتحاد السوفيتي مثل ليوتشاو - تشي (١) .

أما حالة كوبا فهي مثيرة للاهتمام نظرا لأنها تتعلق ببلد يمثل العالم الثالث تمثيلا نموذجيا ونموه بالضرورة « موجه الى الخارج » . لقد كان التركيز ، في السنوات الأولى للثورة تحت تأثير تشي جيفار ، على حركة التصنيع بهدف الاستغناء عن السكر كمورد وحيد للدخل . وقد جلبت صعوبة تحقيق هذا الهدف في وقت قصير ، فشلت هذه السياسة التي حلت محلها ، منذ ذلك الوقت أخرى أكثر واقعية . ويمكن للمرء أن يقرر أن بعض سياسات كوبا كانت نجاحات واضحة : مثل سياسة تدريب اليد العاملة أو الزيادة المذهلة في بعض نواحي الإنتاج : الكهرباء ١٧٦٠ كيلوات / ساعة في عام ١٩٥٨ و ٤٢١١ في عام ١٩٧٢ ؛ اللين ١٤٨ مليون لتر في ١٩٦٣ و ٥٤٠ مليون لتر في عام ١٩٧٢ كل ذلك برغم وجود بعض الممارسات الدواينية مع القليل من مواد الاستهلاك .

التخطيط والديموقراطية

إن مشاكل البلاد الاشتراكية ليست اقتصادية على وجه الدقة : ثمة آراء ثابتة يصبح بمقتضاها من الصعب على أي بلد الحصول على التحرر الاقتصادي إذا لم يتحقق له أولا التحرر السياسي الأمر الذي يجعل النظام قادرا على الجمع بين « الاشتراكية والحرية » . إن المداخل الى المساواة الاجتماعية موجودة ، غير أن عبء الدواينية وفي نفس الوقت الارثوذكسية المتصلبة الصدئة بفعل السنين جعلت من المجهودات التي قامت بها بلاد كثيرة مثل بولنسله ، أو المجر أو تشيكوسلوفاكيا مجهودات دون طائل . إن الموقف في الاتحاد السوفيتي أحادي التكوين . لم يعرف هذا البلد كيف يشجع في عقر داره إقامة تكوينات اجتماعية جديدة قادرة على المبادأة وتحويل كلمات نظام بال . والدليل على ذلك أن معارضة المثقفين استئنست الى رفض الايدولوجية الاشتراكية .

وتبقى النقطة الأساسية وهي إمكانية التدخل في لحظة اتخاذ القرارات . وهذا أمر من شأنه أن يعيد الى الأذهان السؤال القديم عن الديموقراطية الصناعية (١) الذي أثير فعلا وبحدة في الحركات العمالية الأولى الناجحة بعد عام ١٩١٧ (في روسيا ، ألمانيا ، المجر وإيطاليا) والذي انتقل ، في بلاد أخرى مثل يوغوسلافيا ، الى صعيد لم يعد اقتصاديا بحتا . إن اشتراك العمال في صنع القرارات بوصفهم أساس نشاط المشروع ، يشكل الديموقراطية التي تأخذها غالبية السكان على

أنها موثوق بها أكثر من غيرها • وترتيباً على ذلك فإن اللامركزية الاقتصادية يجب ألا تعتبر وسيلة لادخال مزيد من الكفاءة فى النظام فحسب ، بل شرطاً لتنظيم عدد معين من المسائل السياسية أيضاً •

ان أى نظام اقتصادى يعتمد على اللامركزية لانتقاصه التناقضات وبخاصة تلك التى يمكن مواجهتها بسهولة فى المرحلة الأولى التى ليس لدوامها حدود حيث يمارس العمال ضغطاً للحصول على مجموعة من زيادة فى الأجور تتجاوز الحدود المقبولة • ولا يقل عن ذلك تأكيداً أن ينطوى حتماً • العصر التكنولوجى الجديد الذى دخله العالم وكذلك مستوى الحياة الذى تحقق فعلاً ، على تفرات عميقة • ان المسائل الاقتصادية قد اكتسبت نوعاً من المنطق لامفر منه • فمن الممكن أن نعيش تغيراً سريعاً فى تنظيم المسكر الاشتراكى وفى حدوده •

حاضر البلاد المتخلفة ومستقبلها

تخلف العالم الثالث هل يزداد أم ينقص ؟

يمكن للمرء أن يأخذ فى الاعتبار تنبؤ بيروش (١) عما سوف يحدث فى البلاد المتخلفة فى عام ٢٠٠٠ ، اذا ما طبقت علوم المستقبل على المشكلة التى تشغلنا • ويقوم هذا التوقع أساساً على الفرض القائل بأن عدد السكان سوف يزداد بمعدل يتراوح بين ١.٨٪ و ٢٪ سنوياً بينما تتحقق زيادة اجمالى الناتج القومى بمعدل يتراوح بين ٥٪ و ٦٪ وهو ما يعنى زيادة نصيب الفرد من الناتج فى حدود ٣٪ و ٤٪ • واذا أدخلت فى الفرض الأقل ملائمة زيادة سنوية قدرها ٣.٥٪ لاجمالى الناتج القومى فى البلاد المتطورة ، فتكون النتيجة اتساع البون الشاسع بالقيمة المطلقة •

نصيب الفرد (بالدولار)

	١٩٧٠	٢٠٠٠
البلاد القارية المتقدمة	٢٧٨٠	٧٨٠٠
البلاد المتخلفة غير الشيوعية	٢٠٥	٦٦٥ - ٥٠٠

(١) Bairoch.

وفي حالة اختيار الفرص الأفضل للبلاد المتخلفة أى زيادة نصيب الفرد السنوى بمعدل قمره 4% ، فإن الفجوة بين هذه البلدان وبين البلاد المتقدمة تأخذ في الانحسار . وإذا تم حساب النقص بالمعدلات الثنوية ، فإنه سيكون بنفس طابع الفرق في حالة الفرض الأقل .

استراتيجية يروش

وفي وجود هذا الموقف اقترح يروش استراتيجية يوطوبية للتنمية العالمية . ويتركز برنامجه في الأساس في تخفيض ايقاع نمو البلاد المتقدمة بحيث تتحرر الموارد ذات الطبيعة التي تدفع نمو البلاد المتخلفة . ونقاط هذا البرنامج الملموسة هي :

(أ) انخفاض ايقاع النمو في البلاد المتقدمة وكذلك ايقاع الزيادة السكانية .

(ب) توزيع الثروة توزيعا عادلا بحيث يتزامن التوزيع مع حاجات الاستهلاك الحقيقية .

(ج) تخفيض التقدم التقنى . وتحويل جزء من وسائل الانتاج الى البلاد الفقيرة والابقاء على الحرف الخاصة بهذه البلاد في مجال الانتاج الصناعي والانتاج الزراعى على السواء .

وتقابل هذه الخطة ، على الأقل ، ثلاث عقبات لا تقهر . فمن الصعب ، في المحل الأول ، الحصول على الإجماع السياسى لكل حكومات البلاد المتقدمة ؛ وسيكون من العسير أيضا على البلاد المتخلفة أن تتخلى عن قيودها وعاداتها السياسية . وبالإضافة سيكون من الصعب كذلك مقاومة ما يسمى داخل البلاد المتقدمة ، « الايمان بالنمو » (١) . وأخيرا فمن غير المتصور تماما اننا نستطيع الوصول الى اقناع البلاد المعنية انه من مصلحتها ليس فقط قبول تحويل جزء من ثرواتها وجزء من وسائل الانتاج الخاصة بها ، بل وتخفيض ايقاع التنمية لديها .

ان مثالية هذه النظرية لا جدال فيها ، ولكن لصاحبها فضل اظهار الصعوبة الهائلة في مسييل سد الثغرة التي لا تحتمل والموجودة في الوقت الراهن كما لها فضل اظهار الحاجة المشككة .

(١) Mystique de la croissance.

المواد الأولية والأسواق العالمية

ترسخت ، كما رأينا من قبل ، أسعار منتوجات البلاد المتخلفة لعملية انخفاض تدريجي ولتقلبات صارخة . وفي مواجهة مثل هذا الموقف عملت اليونكتاد على تشجيع توقيع اتفاقيات دولية تهدف الى الاقلال من اتجاه أسعار المواد الأولية الدائم الى الانخفاض ولتنتج بذلك للبلاد المتخلفة تخطيط متوسط المدى .

والوسيلة الأكثر فاعلية للحفاظ على مستوى الأسعار هي أن تنفق البلاد المتخلفة على تحديد حجم اجمالي لامتداه الصادرات بما يتفادى مخاطر انخفاض أسعار المنتج .

ومع هذا فقد رفض هذه السياسة عدد من البلاد التي تأمل دخول أسواق جديدة أو تثبيت أقدامها فيها . ومن الناحية الأخرى جعلت البلاد المتقدمة في مناطق نفوذها ، السيطرة على العرض ، أمرا صعبا وفضلا عن ذلك فإن هذه المشكلة تسبب سلسلة من الصعاب الفنية : فالمحاصيل غالبا ما تكون متفاوتة الأمر الذي تضطر معه هذه البلاد الى إيجاد مخزون للموازنة يمثل تمويله والمحافظة عليه العديد من التاعبه والصعاب .

وترتبا على هذه الأسباب أصبحت الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسلع الأساسية قليلة . ومع هذا فيمكن للمرء أن يذكر الاتفاقيات الخاصة بالقمح ، والسكر ، والبن والكافور والقصدير . ولم يطبق من هذه الاتفاقيات بصورة عملية سوى اتفاقية البن (الحصص) والقصدير (ذات صفة شبه عامة مع مخزون للموازنة) . وقد تغير هذا الموقف غير الموات للبلاد المصدرة على نحو هائل في عام ١٩٧٣ . وحتى مع طرح حالة البترول جانبا ، يمكن أن نلاحظ أن هذا التغير أصبح عاما وعميقا . والشاهد على ذلك زيادات الأسعار خلال الاحد عشر شهرا الأولى من عام ١٩٧٣ . الزنك ٣٦٠٪ ، والنحاس ١٢٠٪ ، والقطن ١١٠٪ ، والكافور ١٠٠٪ ، والمطاط ١٠٠٪ ، والسكر ١٦٪ .

وبرغم هذه الزيادات الهائلة نوعا ، فإن أسعار المواد الأولية مقومة بالأسعار الثابتة لا تزيد كثيرا جدا عما كانت عليه منذ عشر سنوات . وهذا يبرز الاتجاه النزولي الذي سبق أن تكلمنا عنه .

حالة النفط

من الضروري عند تحليل حالة النفط فصل مسألة مادة أولية لا يمكن للبلاد الأكثر تقدما الاستغناء عنها ولا توجد الا في عدد محدود. من هذه البلاد ، عن مسألة سياسية هي اقامة دولة اسرائيل والعروب. التي ترتبت عليها . فالمسألة الأولى أصلية ومستقلة تماما عن المسألة الثانية : وحتى لو لم توجد دولة اسرائيل لظلت مسألة البترول مفروضة بنفس الصورة .

ومنذ الدراسة التي قام بها جاي . دبليو . فورستر (١) الأستاذ بمعهد ماسوساشتس عن مستقبل الاقتصاد العالمي ، والدل يعرف على نحو موثق بالأرقام أن احتياطيات المواد الأولية آخذة في النضوب ، وأن النفط يأخذ موقعا مستقلا . فالواقع أن إيقاع زيادة الاستهلاك ظلت على ما هي عليه ، فالاحتياطيات المعروفة سوف تستنفد في غضون عشرين عاما ، وحتى لو زادت حجم هذه الاحتياطيات خمسة اضعاف ما هي عليه ، فإن فترة النفاذ سوف لا تمتد أكثر من خمسين عاما . لعل المرء يدرك لماذا قرر اصحاب البترول تعديل الموقف من خلال الالتجاء الى التأميمات ورفع الأسعار .

لقد شكلت البلاد مالكة البترول هيئة متنافرة غير متجانسة : ابتداء من الملك فيصل رئيس المملكة العربية السعودية ، الى بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية . ومع أنهم يتفاوتون كثيرا الا أنهم يملكون جميعا شيئا مؤكدا هو الاستحواذ على ثروة لا تقدر - سواء أكان الملاك هم الأفراد أم الدول وهي لا تنصرف أبدا على نحو مشترك بل ، في الأغلب الأعم ، بعنف الوطنيين . وفي ظل هذه الظروف ، يصبح تخفيض الكميات المستخرجة فرصة تلوح لكليهما لتجميد « المفاوضات » . ويمكن أن توجه الأرباح ، على حد سواء ، اما الى الخطط التنموية الوطنية واما الى الحسابات الجارية لبعض حكام العرب الكبار الذين يستخدمونها في شراء مجموعة كبيرة من أسهم الشركات الغربية القوية نظرا لانهم يعتبرون ذلك أفضل استثمار . ومن الواضح أن سياسة العرب ، في مثل هذه الحالات ، لا تحقق البتة أية فائدة من الناحية العملية .

والمسألة التي تستحق أن تذكر ، إذن ، هي احتياطيات البترول المحدودة ، ومع ذلك فطبقا لآراء أخرى اذا استمرت الأسعار في الصعود ،

غسيصيح من الممكن دائما اعادة استغلال الحقول البترولية التي توقف العمل فيها عند ظهور البترول العربي ، أو تستغل حقول جديدة تقل دخلا عند مستويات الأسعار السارية . ويرى هؤلاء المراقبون المتفائلون أن احتياطات البترول الحقيقية تبلغ حوالى ألفى مليار طن تسد حاجات ١٠ مليار فرد خلال قرن على أساس متوسط الاستهلاك الحالى للولايات المتحدة . وقد تكون هذه التقديرات غير يقينية . ولكن اليقين هو أن الموقف الراهن يدع مجالا لترقع نقص شديد فى المعروض من الذهب الأسود فى المدى القصير .

ان الاعتماد على الاسراف فى استخدام بترول البلاد المتخلفة جعلت الموقف أكثر قتامة . ان الثمانية مليون طن التى صدرت فى سنة ١٩١٣ قد تضاعفت ١٤٣ مرة فى عام ١٩٦٩ (حوالى ١١٥٠ مليون طن) . وتظهر المقارنة عن فترة قصيرة أن البلاد العربية أنتجت ٢٢١ مليون طن فى عام ١٩٦٠ ارتفعت الى ٨١٢ مليوناً فى سنة ١٩٧٢ . وقفزة العربية السعودية خلال الفترة نفسها من ٦٢ مليوناً الى ٢٨٥ مليون طن تسترعى النظر بدرجة أكبر . ومن ثم فنفاذ الاحتياطات فى المدى القصير لا يبدو أن يكون كابوساً لايقوم على أساس .

استهلاك الطاقة بمليون وحدة

(المكالئة لأطنان الفحم)

السنة	الفحم	التلف	الغاز	الكهرباء التقليدية	الكهرباء النووية	المجملة
١٩٢٩	١٤١٢	٢٧٦	٧٦	١٤	—	١٢٧٨
١٩٥٠	١٦٠٥	٧٠١	٣٦١	٤٠	—	٣٦٠٧
١٩٦٠	٢٢٠٤	١٣٩٩	٦٢٢	٨٦	—	٤٣١١
١٩٧١	٢٣٦٥	٣٦٦٩	١٥٢٨	١٦٧	—	٧٢٥٩
١٩٨٠ (تقدير)	٢٣١٠	٥٧٦٠	٢٠٠٠	٥٥٠	٣٨٠	١١٠٠٠

إذا أصبح في الامكان أن تحل على نحو سريع ، أنواع أخرى من الطاقة محل جزء من البترول ، فإن الاعتماد على هذا المصدر الوحيد للطاقة يكون أقل ومن ثم على النية الطيبة للبلاد المنتجة حتى ولو استمر السعر في الازدياد . ان تحليل ميزان الطاقة على المستوى العالمي تحليلًا احصائيًا يظهر بوضوح تام كيف أن النفط والغاز الطبيعي قد أصبحا أساس انتاج الطاقة بينما لا تمثل الطاقة النووية سوى قدر قليل جدًا . لقد قدم هذان المصدران ٦٥٪ من الطاقة المستهلكة على مستوى العالم في عام ١٩٧١ .

ولم يؤثر الاعتماد على البترول ، بطريقة متساوية في كل البلاد المستهلكة . فتعتمد الولايات المتحدة والبلاد الاشتراكية بدرجة أقل على الشرق الأقصى . ويمثل البترول العربي ١٥٪ فقط من استهلاك الولايات المتحدة . أما فيما يتعلق بالبلاد الاشتراكية فإنها تكتفي ذاتيًا ليس فقط نتيجة لحجم انتاجها الداخلي الكافي بل أيضًا بسبب سياسة الطاقة المختلفة . أما أوروبا الغربية فإنها تعتمد على البترول العربي في تغطية ٥٤٪ من استهلاكها وتعتمد اليابان على ٤٣٪ .

ان منتجًا نادرًا ولا غنى عنه في مثل درجة البترول وفي أيدي عدد محدود نوعًا لا يمكن إلا أن يترتب عليه استقلال من نوع احتكاري كما أوضحنا من قبل . وانطلاقًا من هذه الحقيقة تكون قرارات الحد من الاستهلاك الأخيرة قد جاءت صحيحة تمامًا . ومع هذا يتعين ألا تهمل عناصر أخرى . أسهمت في اتخاذ مثل هذه القرارات : المشكلة الفلسطينية مثلا التي يمكن أن تنتهي تسويتها بالوصول الى الأزمة الى مستوى سياسي . ومن المؤكد أن الموقف لن يتحسن بحيث يعود الى حيث ابتداء . فالزيادات التي تحققت في الأسعار لا يمكن الرجوع عنها تمامًا . وفي مجلة نيوزويك الأسبوعية أوصى صمويلسون (١) بنظام البطاقات بقوله : « ان البطاقات التي تسلمها كل مواطن يمكن أن تباع في سوق شرعية تقام لهذا الغرض . وفي النهاية يجب إيجاد وسيلة لتحويل السوق السوداء » ، المحتومة الى « سوق بيضاء ! » . لقد اقترح مؤخرًا أحد رجال الدولة العرب المرموقين القيام بحركة تصنيع بلاده . ومن الواضح أن الـ ١٠٠ مليون دولار

(١) Samuelson وهو من رجال الاقتصاد الأمريكيين البارزين على المستوى الأكاديمي والسلم - (الترجمة) .

التي تمتلكها البلاد كاحتياطي بعض بلاد الشرق الأدنى ، تلقى ضوءاً من الشك على مدى صدق هذه الاتجاهات : فإذا كان التصنيع لم يتم حتى الآن ، فذلك إما لأن المسؤولين عن إدارة الاقتصاد لا يرغبون ذلك ، وإما لأنهم يفضلون تجنب العمليات المشكوك فيها ، والمخاطرة والمبالغ التي سمحوا لأنفسهم بالحصول عليها . ومن المؤكد أن هذا لا ينطبق على بلد كالجزائر تستخدم عوائد البترول لتمويل خطط تنمية وطنية .

حتى يصبح تنظيم المعونة في مجال التنمية مؤسسة دولية صليبة بدوم عشرات العقود ، يتعين وجود مجموعة من الأدبيات ليس للدولة المانحة فحسب بل لكل المتصلين بهذه المعونة أيضاً ، مجموعة تقوم ، في نفس الوقت على أساس من المصالح المتبادلة مع فهم واضح لمصير هذه الموارد ووظيفتها .

جوران أولين

المعونة والعجز الخارجي

زاد حجم المعونة المقدمة للبلاد المتخلفة على نحو ملموس في صورة نقدية غير أنه لم يكن كذلك عينا نتيجة لارتفاع الأسعار . ولعل المرء يقدر المسألة على نحو أفضل من خلال العلاقة بين المعونة وبين اجمالي الناتج الوطني للبلاد المتقدمة . لقد هبط هذا المعدل من ٩٪ في عام ١٩٦٠ الى ٧٪ في عام ١٩٧٠ . وفي المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية المنعقد في نيودلهي عام ١٩٦٨ قدرت نسبة المعونة بواحد في المائة من اجمالي الناتج القومي ٧٪ منها معونة رسمية والباقي يقع مسؤولية تقديره على عاتق المبادرات الخاصة . والخطر أن معدل المعونة الرسمية يجنح الى الانخفاض وأن توقعات البنك الدولي في هذا المجال ليست متفائلة جدا :

١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
٥٢	٤٤	٣٤	٣٤	٣٤

ويجب ، على أية حال ، التأكيد على أن بلاد السوق الأوروبية وسويسرا هي الوحيدة التي بلغ معدل المعونة فيها ١٪ بينما الولايات المتحدة قد هبطت النسبة الخاصة بها الى ٥٪ لأول مرة . وإذا أخذ المرء في الحسبان البلاد الاشتراكية المتقدمة ، فإن الموقف لا يتحسن : فالواقع أن معونة هذه البلاد لم تتجاوز البتة ٣٪ شاملة المراحل السابقة على القطيعة الصينية الروسية . وعلى الجانب الآخر ، فإن العجز الخارجي للبلاد المتخلفة يزداد نتيجة لتراكم الفوائد ! لقد تجاوز هذا العجز ٢٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٦٢ و ٤٠٠٠ مليون في عام ١٩٦٧ و ٦٠٠٠ مليون ١٩٧٠ و ٨٠٠٠ مليون في عام ١٩٧٣ بعد أن كان ٩٠٠٠ مليون في عام ١٩٥٥ . وهكذا فإن الخطر ليس حجم هذا العجز بل طبيعته : ان المبلغ المستحق السداد يتزايد بمقدار الفوائد المتأخرة وستعتمد في النهاية قيمة المعونة الأصلية .

ان هذا الموقف الصعب سوف يزداد سوءا نتيجة لعدم زيادة المعونة الرسمية الأمر الذي ينتهي بالبلاد المختلفة الى طلب قروض قصيرة الأجل بفوائد مرتفعة أو الالتجاء الى التسهيلات الممنوحة للتصدير ذات التكاليف الباعظة .

ويظهر تطور الموقف منذ عام ١٩٧٠ أن بلادا كثيرة من بينها غانا ، وشنل ، والباكستان ، والهند وأنغوليسيا قد توقفت عن تسديده ديونها بطريقة عملية .

تطلعات المستقبل

لاريب في أنه من الصعب أن يكون المرء متفائلا عندما يختتم موضوعا كهذا . ومن الأفضل في هذا المقام أن نقف على ما قاله مكنامارا رئيس البنك الدولي الأسبق الذي عرف باهتمامه العميق الذي أوحى اليه بمستقبل البلاد النامية .

ويتيح هذا الاقتباس قياس مدى خطورة المسألة البالغة :

» ان بحث حالة العالم الراهن بحثا موضوعيا يضطر المرء الى التسليم بأن العالم يكتنفه تفاوت هائل . والواقع أن للفجوة التي تفصل بين البلاد الغنية والبلدان الفقيرة أبعادا رهيبة .

» ان القاعدة الصناعية للشعوب الفنية كبيرة ، وقدرتها التكنولوجية متطورة والمناقح التي تستمد منها هائلة بصورة يصعب معها الأمل في

القضاء على هذه الفجوة بإنهاء القرن الحالى أمرا غير واقعى . والواقع من الأمر أن كل الظروف تترك المرء تحت تأثير أن هذه الهوة مسسوف يزداد عمقا ، وليس لدينا أى اجراء يحملنا على الاعتقاد بأننا نستطيع إيقاف ذلك . ولكن فى استطاعتنا أن نبدأ من الآن فى التحسرك للعمل على اختفاء الفقر المطلق والتدهور العنيف » .

ان الأهداف التى تقترحها هيئة الأمم المتحدة تصبح فى كل عام أكثر تواضعا وقدرتها محدودة فى العمل على إنهاء حالة الفقر المطلق من الآن وحتى نهاية القرن .

ويطن ماكنبارا هذا التواضع فى خطابه عندما يتساءل :

ولكن هل هذا صراع واقعى ؟

« انه لكذلك دائما عندما تحزم حكومات البلاد النامية ارادتها السياسية الضرورية لجعل هذا النزاع حقيقة » . والقرار فى أيدي هذه البلاد » .

معاني بعض المفردات

● جيش الاحتياط الصناعي : Armée Industrielle de Réserve

العمال الذين لا يعملون عملا خارج دورات تراكم رأس المال الصاعدة . وتقع هذه الكتل العمالية التي لا تستخدم بالكامل فريسة الضغط الديموجرافي ؛ ولكنها أيضا فريسة التقدم التكنولوجي الذي ينتهي بالميكنة .

● اجمالي الرفاهية القومية (B.N.N). Bien-Etre National Brut

تمكس هذه العبارة مفهوما كفيما وليس كميا ؛ وتجنح الى أن تأخذ في الاعتبار مستوى الرفاهية الاجتماعية لأية جماعة . ويمكن أن يطلق على هذا المفهوم أيضا كيف الحياة La qualité de la vie

● رأس المال الثابت Capital Constant.

مجوع وسائل الانتاج المادية (المصانع ، والآلات ، ووسائل المواصلات وغيرها) التي تشترك في عملية انتاجية ؛ على عكس رأس المال المتغير Capital vivant (ou variable)

● تكاليف الانتاج الاجتماعية Coûts sociaux de production

النفقات التي يتطلبها نشاط انتاجي لصالح الجماعة وليس لصالح المشروعات الفردية التي تحتاجها ؛ ومثل ذلك النفقات الخاصة بالتلوث الصناعي .

● Demande effective الطلب الفعال

الطلب الخاص بكمية السلع والخدمات التي يكون المستهلكون قادرين على دفع مقابلها فعلا . وطبقا لما ينادى به مالتس وكينز ، يمكن أن يكون الطلب أقل من العرض الأمر الذي يترتب عليه تراكم المنتوجات الزائدة نظرا لأن المستهلكين ليسوا في وضع يمكنهم من شراء هذا الانتاج الزائد فعلا .

● Force de travail القوة العاملة

مجموع الصفات الجسدية والثقافية للعمال الذين يمكن استخدامهم في الانتاج . وطبقا للنظرية الماركسية تعتبر قوة العمل كأنها سلعة تشتري مقابل الأجر .

● Imputation des resources. تخصيص الموارد

عندما تكون الموارد الإجمالية المتاحة في أي مجتمع نادرة ، يجب اختيار القطاع الذي توجه اليه هذه الموارد والكميات التي تخصص له . وتثير القواعد الخاصة بهذه العملية أسعار السوق والأهداف التي يحددها التخطيط .

● Mobilité d'un produit. حركية المنتج

الصفة التي يتسم بها أي منتج ويتغير بمقتضاها السعر تبعاً لأقل تعديلات في ظروف السوق وبذلك تفيد هذه السلعة من كل التيارات التضخمية .

● Produit National Brut (P. N. B.) اجمالي الناتج القومي

اجمالي قيمة الثروة التي ينتجها بلد خلال سنة ما . وتقدر على أساس القيمة السوقية للانتاج في سنة الانتاج نفسها .

● Salaire de Marché أجر السوق

مقابل العمل كدالة للعرض والطلب في سوق الأيدي العاملة .

● Salaire de Subsistance أجر الكفاف

مقابل العمل كدالة للحاجات اللازمة لتجديد قوة العمل ؛ وتتجدد هذه الحاجات ليس من وجهة النظر البيولوجية البحتة ، بل من وجهة النظر الاجتماعية والتاريخية .

● دفع الدخل Stimulation des Revenus

الأثر المضاعف الذى يتولد فى الاقتصاد القومى نتيجة لدفعة جديدة من الاستثمارات التى تتيح دفع زيادة الدخل التى يترتب عليها بدورها قدير من الاستهلاك الذى من شأنه أن يقوى إيقاع الانتاج وهكذا فى شكل دورة • وغالبا ما تكون الدولة هى الهيئة التى تقرر زيادة الاستثمارات حتى تغطى دفعة كبرى تستحث الاقتصاد القومى فى فترات التشغيل الناقص •

● فائض العمل Sur-Travail

طبقا للنظرية الماركسية هو العمل المبذول ولا يدفع مقابله نتيجة لاستخدام الرأسماليين قوة العمل خارج الوقت الذى دفع مقابله فعلا فى هيئة أجر • ويسمى فائض العمل باستغلال فائض القيمة ويفسر آلية الاستغلال الرأسمالى •

● معدل الاستثمار الإجمالى Taux brut d'investissement

النسبة المئوية بين أجمالى الاستثمار واجمالى الناتج القومى خلال فترة محددة •

● سعر الفائدة Taux d'intérêt

المبلغ الذى ينتج كفاضة سنوية مقابل استثمار مائة فرنك •

الفهرس

صفحة	
٥	مقدمة المترجم
١١	التنمية والتغلف
٢٥	تعريف التنمية والتغلف
٣٩	حركات التصنيع الثانوية
٤٣	زهور الولايات المتحدة
٦٣	طبيعة التغلف
٧٧	التنمية في مواجهة التغلف
٨٥	تطور التجارة الدولية الحديثة
٩٧	الاقتصاديات الرأسمالية الراجعة
١٠٥	الاشتراكية والتخطيط
١٢١	معاني بعض المفردات
١٢٥	



لوحة (١)

إن البرازيل هي واحدة من البلاد النامية التي يمكن أن تلاحظ فيها تناقضات اجتماعية واقتصادية أكثر وضوحاً . وفي الصورة *favelas* ريو دي جانيرو .



لوحة (٢)

منذ الحرب العالمية الثانية والتنمية الاقتصادية في اليابان تحقق معديلاً جعل هذا البلد القوة
الصناعية الثالثة في العالم .
والصورة لإقليم كاواساكي Kawasaki أكثر الأقاليم اليابانية توطناً في التصنيع .



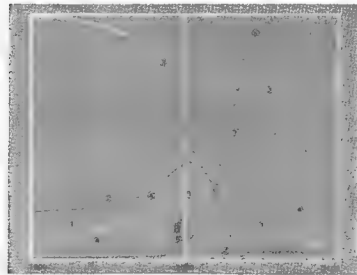
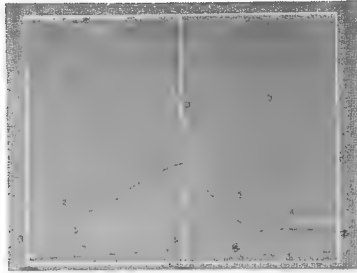
لوحة (٣)

مصنع كروب لإنتاج المواد المتلفة بوسائل النقل بالسكك الحديدية والطرق . واسم
كروب اسطورة في تاريخ المجمعات الصناعية .



لوحة (٤)

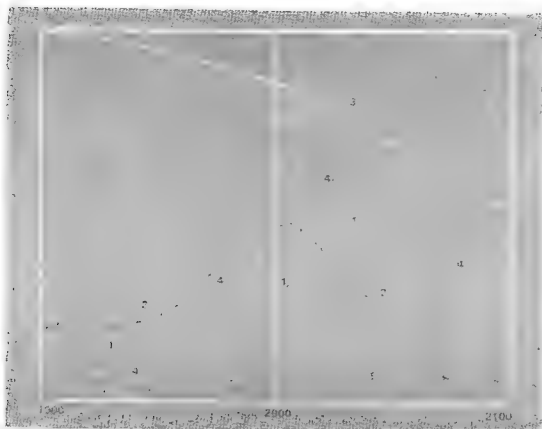
النسوة في أحد أسواق أكرا (غانا) . الأطفال ، كما جرت العادة في غالبية بلاد العالم الثالث ، يتصنّفون أن يظلوا طوال اليوم بجوار أمهاتهم نتيجة لنقص المدارس الأمر الذي يعرقل بصورة أساسية تقدم هذه البلاد .



لوحة (٥)

أهمية التنمية في العالم ، صورة (١) للوارد المستتفة ، صورة (ب) للوارد الوفيرة والتطوُّث
للتزايد بصورة مزججة :

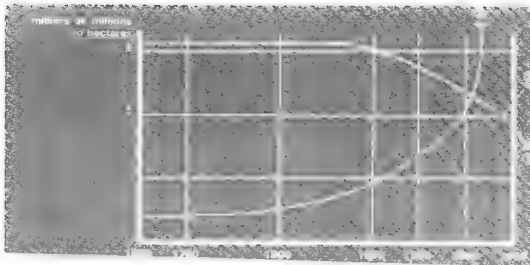
- ١ - السكان
- ٢ - نصيب الفرد من التقلية
- ٣ - الموارء الطبيعية
- ٤ - إنتاج الصناعات
- ٥ - التطوُّث



لوحة (٦)

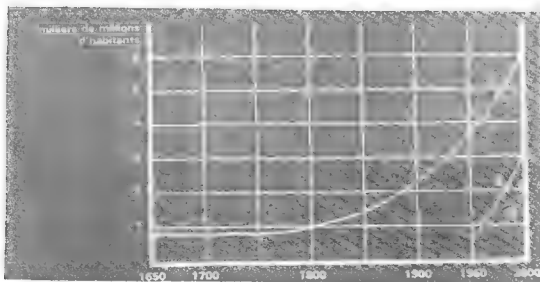
توزيع للتنمية في العالم مع توافر الموارد والتحكم في التلوث :

- ١ - السكان
- ٢ - نصيب الفرد من التلوث
- ٣ - الموارد الطبيعية
- ٤ - نصيب الفرد من الإنتاج
- ٥ - التلوث



لوحة (٧)

- ١ - احتياطي الأرض القابلة للزراعة .
- ٢ - ضرورة مضاعفة انتاجية الأرض القابلة للزراعة لربع مرات .



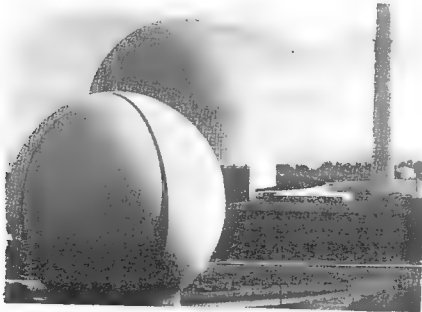
التطور الديموغرافي : نمو السكان الحضري في البلاد للنتيجة .

milliers de millions d'hectares
millier de millions d'habitants

مليار هكتار
مليار نسمة



١ - أن البلاد المتقدمة مثل بلدان العالم الثالث تماماً ، على استعداد لاتخاذ ايதாக التكنولوجي
ثمن .

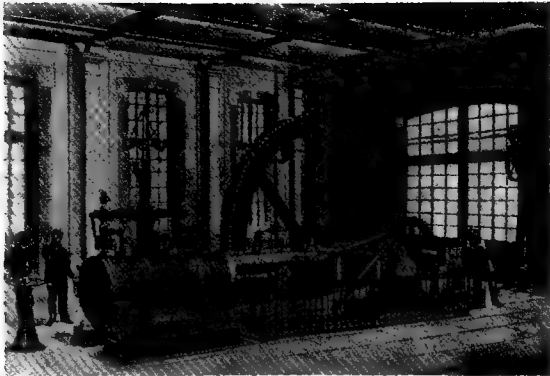


ب - محطة كهربائية نووية في ساري (لوجينيا) .
لوحة (٨)



لوحة (٩)

انفقت البلاد العربية على مشروعات التنمية الضخمة .

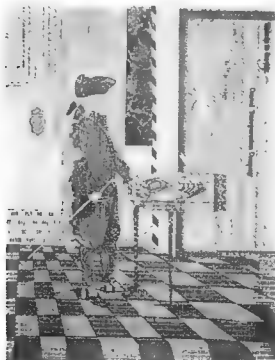


لوحة (١٠)

في معمل تطهير في Grand Springer التيبت ماكينة قوة ١٠٠ حصان عام ١٨٦٠ .
وفي منتصف القرن الماضي حطمت الولايات المتحدة التقدم الصناعي الكبير الذي كان قد تلقى
مثله في الدول الأوروبية .



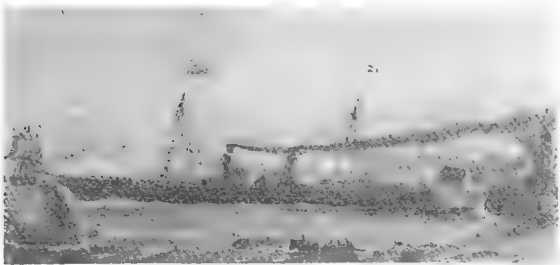
سفن نقل الفحم إلى نيو أورليان



أهم سميت الاقتصاديون البرزين من المدرسة الكلاسيكية



لقد انتهى الوصول بالآلة البخارية إلى مستوى الانتشار والانتشار في التوسع الاقتصادي في القرن
الماضي . وتتل الصورة اعلاه عرثاً يحمل بالبخار



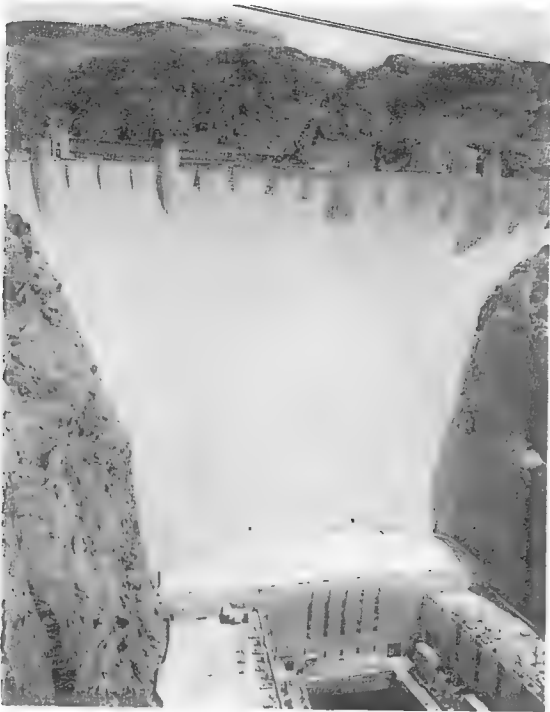
وهذه صورة سفينة النقل لبرجينا تامل ، في عام ١٨٦٥ على خط فولكسبون - بولونيا .



بشكل قطاع التعدين احتياطيا ثوريا كائنا غاية في الأهمية يجلب إحياء الاقتصادية .
والصورة لأحد عمال المناجم الانجليز (حفر ت في القرن العشرين)

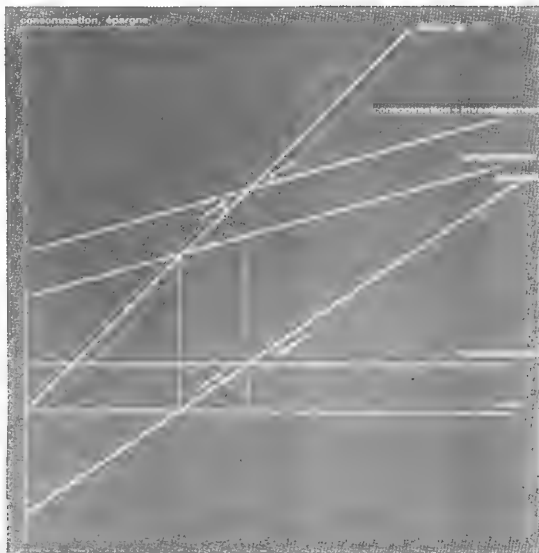


انشاء طريق سريع للسيارات في تورونتو (تورونتو)
لوحة (١٣)



لوحة (١٤)

تدعم الأصول المبدئية ، تنبئ المناطق التي تقام فيها تدفقات كبيرة
والصورة لحزان هولاء العظيم في نيفادا (الولايات المتحدة)



لوحة (١٥)

رسم يبي

مثل الرسم نقطة تعادل في الاقتصاد عندما يتساوى الادخار والاستثمار او بمعنى آخر عندما
يوزع الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار

consommation

استهلاك

épargne

ادخار

investissement

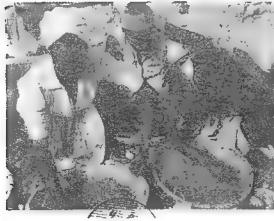
الاستثمار

angle de 45°

زاوية 45°



كلما توغل بلد في التنمية ، أصبح من الضروري الانتباه الى شبكة مواصلاته والصورة
لانشاء قطارة على ممر اللين في الولايات المتحدة .



يعتبر اللين واحداً من المحصولات التي يحتكرها ~~الولايات المتحدة~~ ~~الولايات المتحدة~~ متنوعة كثيرة ، وغثل الصورة
سكان من هائق يقومون على تغطية حيوب اللين .

لوحة (١٦)

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٢٧٧٤
ISBN ٤ - ٢٠٩٤ - ٠١ - ٩٧٧ -

بمعالج هذا الكتاب قضية التنمية في لغة علمية ميسرة يمكن
للقارئ غير المتخصص أن يطالعها ، ويتضمن حوارا مع
واحد من أبرز علماء الاقتصاد المتخصصين في التنمية هو ولت
ويتمان روستو الذي شغل مناصب أكاديمية وعملية هامة إلى
جانب ما أسهم به في التنظير التنموي من خلال نظريته
المشهورة المعروفة باسمه والتي حدد فيها مراحل النمو
الاقتصادي بخمس لا بد من اجتيازها من مجتمع الاستهلاك
إلى مرحلة الانطلاق الخامسة .